فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي
يفتتح الدورة 47 لمؤتمر العمل العربي
ويوجه كلمة شكر لمنظمة العمل العربية
لما تقوم به من طرح موضوعات
تواكب التطورات العالمية

مجلة العمل العربي

العدد - 120 - إبريل / نيسان 2022

المطيري :
كلمة فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي
رسمت للمؤتمر خارطة طريق
لمواجهة التحديات التي فرضها الوضع الراهن

منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد (120) إبريل/ نيسان2022

مجلة فصلية تصدرعن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال
في الوطن العربي

■ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فايز علي المطيري

■ محـــــرر المجلـة
شيرين محمد صبـاح

■ أعضاء هيئة التحرير
هدى محمود الغنيمي
إلهـــام غســـــال
إســـــلام سنـــاء
مستورة عطية الجراري

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على:
العنوان التالي:
7 ميدان المساحة - الدقي - ص.ب.814 القاهرة
الرمز البريدي 11511 - جمهورية مصر العربية
فاكس:00202-37484902
هاتف :00202- 33362719/721/731
موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها.

التجهيزات الفنية والطباعة
مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

الافتتاحيـــة

- بقلم سعادة الأستاذ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية 3

مؤتمر العمل العربي

- فخامة الرئيس - عبد الفتاح السيسي قائد مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مسار النهضة الحضارية الواعدة، يتحدث بكلمة توجيهية مسجلة إلى السادة والسيدات أعضاء الوفود المشاركة، مفتتحاً أعمال الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي..... 4

أخبـار المديـر العـام

- تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون المطيري يفتتح أعمال المؤتمر الأول للمرأة في الجمهورية الجزائرية..... 53
- «المطيري»، يؤكد على أهمية ريادة الأعمال في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية 55
- لقاءات مكثفة للمطيري لأطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 56
- «المطيري»، يشارك في اجتماع الدورة 41 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب 59
- المطيري ، في ملتقى الاتحادات واللجان العمالية الخليجية 62
- «المطيري»، في الدورة «52» للجنة التنسيق العليا يدعو إلى تنظيم منتدى دولي حول التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي..... 63

فعاليات منظمة العمل العربية

- العاصمة القطرية، تستضيف أعمال الدورة «95» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية 66
- « المطيري» نسعى مع أطراف الإنتاج الثلاثة لإيجاد حلول مبتكرة للنهوض بالتشغيل ومعالجة مشكلات البطالة 69
- المطيري، من قبة الوصل التكنولوجيا الساعد الأيمن للأشخاص ذوي الإعاقة 72
- منظمة العمل العربية تعقد ندوة قومية حول تطوير انظمة الضمان الاجتماعي وتوسعة الشمول 75
- منظمة العمل العربية ، تطلق التقرير العربي السابع 79
- منظمة العمل العربية تعقد اجتماعات الدورة «41» للجنة الخبراء القانونيين 83
- منظمة العمل العربية، تعقد عدة دورات تدريبية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية 85
- منظمة العمل العربية تعقد ورشة عمل تدريبية في بغداد 88
- تعزيز الحوار الاجتماعي والحقوق والحريات النقابية لدى العمال في جمهورية العراق 92
- القاهرة، تحتضن الدورة العشرين للجنة شؤون عمل المرأة العربية 94

بيانات منظمة العمل العربية

- سبعة وخمسون عاماً 96
- بمناسبة يوم المرأة العالمي تحية إجلال وتقدير للمرأة العربية 97

دراسات وتقارير متخصصة

- الحوار الاجتماعي البناء من أجل نظم اجتماعية قادرة وفاعلة .. 98

الافتتاحية

بقلم:

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

مع مطلع العام 2020 واقتصادات الدول تمر بأزمة غير مسبوقة تمثلت في جائحة كورونا، جاء في أعقابها الأزمة الأوكرانية الروسية، والتي صنفها الخبراء بالأقوى تأثيراً لتبعاتها على الإمدادات الغذائية وأسواق السلع الأساسية، فبعض الدول تعتمد بشكل مفرط على كلاهما فتصبح هشة أمام تلك الأزمات ؛ الأمر الذي يؤدي بشكل مباشر إلى معاناة شعوبها بدرجة أكبر. هذا وتتزامن آثار الأزمة الأوكرانية الروسية مع عدم استقرار الوضع الصحي نتيجة الجائحة فعصفت باقتصادات العالم بصفة عامة، والوطن العربي بصفة خاصة؛ ليسفر ذلك عن ضربة غير مسبوقة أدت إلى زيادة أعداد العاطلين عالمياً، والحقيقة التي لا بد من التوقف عندها في هذا الشأن هي أن «مشكلة البطالة» ظاهرة مركبة ذات أبعاد (اجتماعية - أمنية - سياسية - اقتصادية - ديموغرافية)، وتعد من أخطر المشاكل التي تواجه الدول العربية على المستويين المجتمعي والاقتصادي، بل الإنساني؛ لما تمثله من ثقل كاهل كل من يعانيها، بل قد تدمر اقتصاداتها، باعتبار أنها تمثل هدراً مجانياً للطاقات الشابة المنتجة التي تقوم عليها المجتمعات كثيراً بهدف التغيير نحو الأفضل، وبناء المستقبل.

والجدير بالذكر أنه بمتابعة نسب «معدلات البطالة» عقب الأزمات المتلاحقة التي مررنا بها في الفترات السابقة، نرى أن المنطقة العربية قد سجلت مستويات عليا في ارتفاع نسب البطالة وخصوصاً بين الشباب، مما زاد من مخاوفهم مشجعاً إياهم على الهجرة. لذلك أصبح إلزاماً على حكومات دولنا وضع الحلول السريعة والجذرية من أجل تدارك ذلك، والحيلولة دون الانجراف نحو انهيار اقتصادي قد يحدث أضراراً كارثية تتخطى التوقعات.

وأخيراً : إن البطالة هي التحدي الأكبر للاقتصادات العربية على وجه الخصوص؛ لأن مواطنًا بلا عمل هو طاقة مهدرة يجب استغلالها.

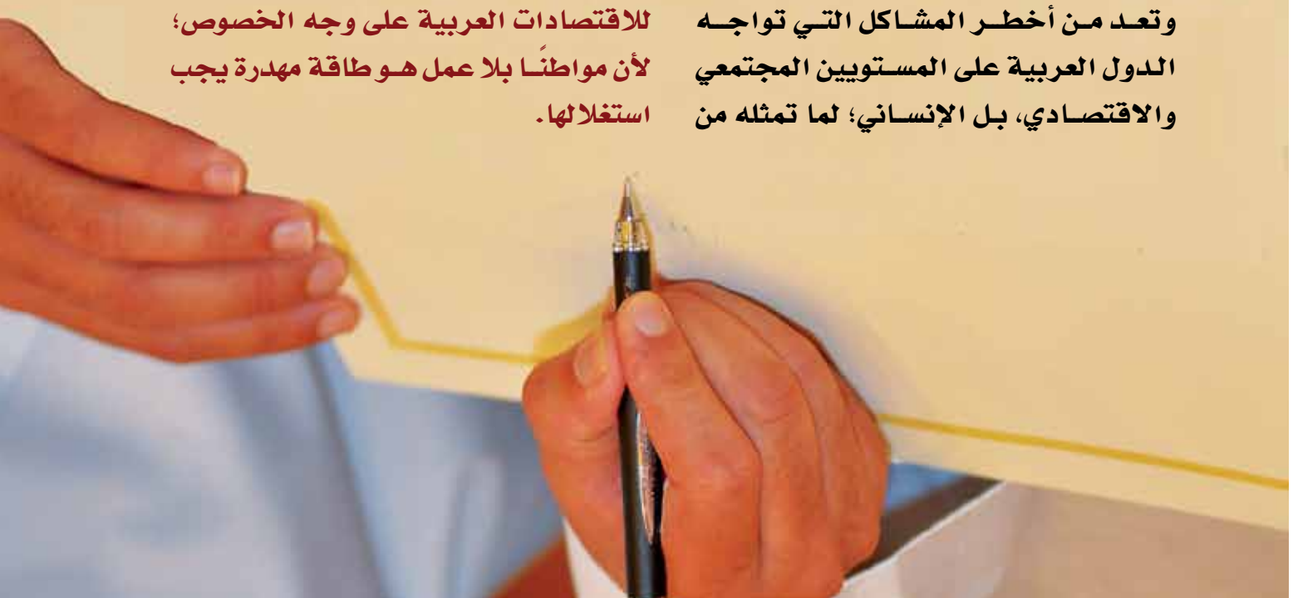

فخامة الرئيس - عبد الفتاح السيسي

قائد مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مسار النهضة الحضارية الواعدة، يتحدث بكلمة توجيهية مسجلة إلى السادة والسيدات أعضاء الوفود المشاركة، مفتتحاً أعمال الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي

برعاية كريمة من فخامة **الرئيس / عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية**، وبحضور **معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية**، **ومعالي السيد / محمد محمود سعفان - وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية**، واستناداً إلى الفقرتين (الأولى والثانية) من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية، والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر، عُقد مؤتمر العمل العربي بدورته السابعة والأربعين في مدينة القاهرة خلال الفترة من 5 - 12 سبتمبر / أيلول 2021.

شارك في أعمال المؤتمر (397) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (21) دولة عضواً في منظمة العمل العربية وممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعدد من المنظمات، والاتحادات العربية، والإقليمية، والدولية، بصفة مراقب، وبلغ عددهم (43) عضواً.

فخامة رئيس جمهورية مصر العربية، يوجه كلمة شكر **لمنظمة العمل العربية** لما تقوم به من طرح موضوعات جديدة تواكب التطورات العالمية، وتعمل على توفير وظائف حقيقية للشباب، وتستهدف - على نحو خاص - تمكين المرأة اقتصادياً، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ بما يحقق للاقتصاد العربي التنمية والرخاء.

افتتح **فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي** أعمال الدورة «47» بكلمة توجيهية أشار فيها إلى أن عالمنا العربي يواجه العديد من التحديات التي يفرضها النظام العالمي الراهن، وما يمر به من أحداث وتطورات تؤثر على عالم العمل وتتأثر به، بما لها من انعكاسات على بلادنا العربية خاصةً في مجال التشغيل والحد من البطالة، مع وجود أنماط عمل جديدة أفرزتها التغيرات والتطورات الحديثة في عالم العمل، والذي بات يعيش تطورات مفاجئة وعميقة.

فيما يلي نصها كاملاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور،

يُسعدنى أن أرحب بكم جميعاً، رؤساء وأعضاء الوفود العربية المشاركة، وممثلي المنظمات النقابية العمالية، ومنظمات أصحاب الأعمال، والمنظمات الدولية والإقليمية، وجميع الحضور الكرام، فمرحباً بكم على أرض بلدكم الثاني مصر، أرض السلام والمحبة والإخاء.

ويشرفني باسم جمهورية مصر العربية أن أفتتح أعمال هذه الدورة لمؤتمر العمل العربي، مُتمنياً لكم جميعاً إقامة طيبة ومثمرة، وللمؤتمر النجاح التوفيق.

السيدات والسادة،

إن أمتنا العربية أمة تضرب بجذور حضارتها في أعماق التاريخ، تحمل في طياتها مقومات النجاح والتقدم والرقي التي تعزز سبل التعاون والتكامل المشترك، كاللغة، والحضارة، والدين، والثقافة، والجوار، حيث يمثل كل ذلك وغيره مقومات تحقيق نهضة عربية شاملة إذا حسن استغلالها.

كما تتوجب الإشارة إلى أن عالمنا العربي يواجه العديد من التحديات التي يفرضها النظام العالمي الراهن وما يمر به من أحداث وتطورات تؤثر على عالم العمل وتتأثر به، بما لها من انعكاسات على بلادنا العربية خاصةً في مجال التشغيل والحد من البطالة، مع وجود أنماط عمل جديدة أفرزتها التغيرات والتطورات الحديثة في عالم العمل، والذي بات يعيش تطورات مفاجئة وعميقة.

ولا شك أن ذلك كله يفرض علينا المضي قُدماً نحو إعداد استراتيجيات مُلائمة للنهوض بالتنمية العربية الشاملة وضمان تفعيلها على أرض الواقع، وتعزيز ودعم التعاون الاقتصادي، وتبادل المعلومات والخبرات فيما بيننا، والعمل على إزالة العقبات والحواجز من أجل التكامل بين الدول العربية، والوصول إلى آليات جديدة ومتطورة لإحداث التكامل الإقليمي العربي الشامل من خلال تسهيل التجارة البينية، وتبادل السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال وتعزيز الاستثمارات المشتركة، فضلاً عن تسهيل تنقل الأيدي العاملة بين بُلداننا العربية.

ونحن على يقين تام أن ذلك لن يتحقق بالتمني والرغبة، ولكن يجب علينا اتخاذ خطوات جادة وسريعة وإيثار المصلحة القومية للأمة العربية، ودرء أية خلافات بينية بل وتجاوزها على نحو يحقق أهدافنا التنموية المشتركة.

السيدات والسادة،

لا يفوتُنى فى هذا المجال أن أُثمن كافة الجهود والإجراءات والقرارات التى اتخذتها البُلدان العربية في التعامل مع أزمة جائحة فيروس كورونا، والحد من تأثيرها على بيئة العمل والعمالة، خاصةً العمالة غير المنتظمة، والحفاظ على حقوق ومكتسبات جميع العمال ورعاية مصالحهم.

كما أثمن قيام منظمة العمل العربية بطرح موضوعات جديدة تواكب التطورات العالمية، وتعمل على توفير وظائف حقيقية للشباب وتستهدف على نحو خاص تمكين المرأة اقتصادياً، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما يحقق للاقتصاد العربي التنمية والرخاء.

وإنني على يقين تام بأن هذا المؤتمر سيكون قيمة حقيقية تضاف إلى قيم العمل العربي المُشترك، سواء من حيثُ الموضوعات المطروحة للمناقشة، أو النتائج والتوصيات والقرارات الصادرة عنه.

وختاماً اسمحوا لى أن أتوجه بالشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية لما تقوم به من جهود نشطة في دعم الدول العربية في كافة مجالات العمل، وعلى الأخص تعزيز الحوار الاجتماعي، وتوفير العمل اللائق، ودعم وتعزيز الحماية الاجتماعية، كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كافة الوفود المشاركة لحضورهم فعاليات هذا المؤتمر على الرغم من العوائق التي فرضتها جائحة كورونا، وأتمنى لكم جميعاً وللعالم أجمع السلامة من كل مكروه، داعياً الله - عز وجل - أن يوفقنا جميعاً في خدمة شعوبنا وتحقيق أماني مُجتمعاتنا في التقدم والازدهار والرقي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

«الشامسي» يشيد بالدور المتميز للمدير العام لمنظمة العمل العربية

ألقى **سعادة الدكتور/ محمد بطي الشامسي - نائب رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية** كلمة عبر فيها عن شكره وتقديره لجمهورية مصر العربية قيادة وشعباً لاحتضانها الدورة «47» للمؤتمر وتقديم التسهيلات لإنجاحها والرعاية الكاملة للرئيس **عبد الفتاح السيسي** لفعاليات هذا المؤتمر، متمنياً للجميع طيب الإقامة والمشاركة الفعالة. وقال **«الشامسي»**: إن هذا المؤتمر ينعقد بعد عام كامل عانت فيه البلدان العربية والعالم من جائحة كورونا وما فرضته على البلدان العربية من تحديات، وفقنا الله فى التغلب عليها فى بلداننا والتصدي لها والاجتماع من جديد.

وأكد **«الشامسي»** أن المجلس قام خلال الفترة السابقة بالعديد من الأعمال، منها: دورتان حضوريتان ودورتان عن بعد، وتم مناقشة الأنشطة والفعاليات التي قامت بها المنظمة من أجل صالح طرفي العملية الإنتاجية، وتم مناقشة عدد من القضايا المهمة، وتقارير الحريات النقابية وتقارير لجنة الخبراء القانونيين، كما ناقش المجلس كذلك تصورات تنفيذ قرارات المؤتمر فى دوراته السابقة وبحث الموقف المالي للمنظمة من حيث المتأخرات والمتحصلات عن عام 2019 - 2020.

إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني

أشار **«الشامسي»** إلى أن مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دوراته السابقة ناقش تقارير عن عمال وشعب فلسطين وما يعانيه من جراء الممارسات الإسرائيلية الغاشمة، وأدان المجلس الاعتداءات على الشعب الفلسطيني، وأكد المجلس على ضرورة التنسيق مع منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر للمانحين لدعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية الفلسطيني.

«المطيري» في افتتاح مؤتمر العمل العربي بالقاهرة: مصر حريصة على تقديم دعم لمسيرة العمل المشترك

إنه لشرف عظيم لنا أن يتواجد **فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي** معنا من خلال كلمة مسجلة، مما يؤكد حرص مصر وقيادتها الدائم على دعم مسيرة العمل المشترك، فلم تبخل مصر عن تقديم الدعم والمساعدة لتمكين المنظمة للقيام بمهامها على أكمل وجه.

بهذه الكلمات بدأ سعادة **السيد/ فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية - كلمته التى ألقاها في افتتاح الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي، مرحباً بالسادة **أصحاب المعالي والسعادة السادة الوزراء ورؤساء وأعضاء الوفود في مصر المحروسة**، واحة السلام والأمان، حاضنة العرب على مر العصور والزمان، داعياً إياهم أن يتلمسوا عظمة التاريخ وروعة النهضة الحضارية الحديثة، ويشهدوا قفزات مصر التنموية الاقتصادية والاجتماعية في مسارها نحو التنمية المستدامة...

رافعاً باسمه وباسم أعضاء المؤتمر **لفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي**، رئيس جمهورية مصر العربية، صانع النهضة الحضارية الحديثة، أسمى عبارات الشكر والتقديرلرعايته أعمال الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي، معبراً عن الشرف العظيم لتوجيه فخامته كلمة مسجلة توجيهية لأعضاء المؤتمر. كما رحب «سعادته» بمعالي **السيد/ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية**، وقدم لمعاليه الشكر والتقدير لحرصه الدائم على

مشاركته شخصياً افتتاح أعمال المؤتمر، مشيرا إلى أن هذا ليس إلا جزءاً يسيراً من جهوده المخلصة وسعيه الدائم للم شمل الإخوة العرب، ورص الصف العربي في مواجهة التحديات والمتغيرات التي تهدد أمن واستقرار مجتمعنا العربي ودعمها المتواصل لمنظمات العمل العربي المشترك.

كما هنأ «المطيري» في كلمته **معالي السيد/ محمد محمود سعفان** على رئاسته للدورة «47» لمؤتمر العمل العربي، متمنياً له دوام التوفيق والسداد، ووجه الشكر للجمهورية اللبنانية على ترؤسها الدورة «46» لأعمال مؤتمر العمل العربي.

وأشار «المطيري» في كلمته إلى الأوقات العصيبة التي واجهت الوطن العربي جراء جائحة كورونا قائلاً: «فقدنا الكثير من الأرواح والوظائف وساعات العمل التي أدت إلى زيادة معدلات البطالة، تلك الجائحة كانت أكثر تأثيراً على العمالة في القطاعات غير المنظمة، وعلى الفئات الأكثر تهميشاً، والاقتصادات غير الرسمية، قامت خلالها الحكومات العربية ببذل كافة الجهود للتخفيف من آثار تلك الجائحة من خلال الحزم والبرامج التحفيزية ودعم الوظائف والأعمال والدخول وحماية صحة العاملين وأفراد المجتمع، وتفعيل آليات الحوار الاجتماعي البناء بين أطراف الإنتاج على المستوى العربي، والتي لولاها لكانت الأضرار التي خلفتها الجائحة كارثية، ما زلنا تحت وطأة هذه الجائحة وما زلنا غير قادرين على حصر نتائجها والتي تمثل عائقاً أمام التنمية إن لم تتسبب فعلاً في عكس آثارها على التنمية المستدامة 2030 هذا الأمل الذي نبتغيه في نتائج أعمالنا في المنبر العربي المشترك، منوهاً «سعادته» إلى الجهود التي بذلتها منظمة العمل العربية لضمان استمرارية العمل وتقديم الدعم والمشورة خدمة لأطراف الإنتاج في الدول العربية خلال هذه الأزمة، من دراسات وتقارير وعقد الندوات والورش والدورات التدريبية عبر المنصات الإلكترونية ورصد وتوثيق الاستجابات الوطنية والجهود الاستثنائية للحكومات العربية، وأطراف الإنتاج في مواجهة الجائحة. هذا وأشار «المطيري» إلى مضمون تقرير المدير العام والبندين الفنيين المدرجين على جدول أعمال الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي، متطلعاً إلى الخروج بقرارات وتوصيات تسهم في الانتقال إلى مرحلة التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل، وتصحيح مسارنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

«المطيري» يدعو إلى حشد الدعم الكامل لفلسطين والأراضي العربية المحتلة لمساعدتها على الخروج من هذه الأزمة الاستثنائية وسد الثغرات التي عمقتها الجائحة

شجب «المطيري» الحصار الذي تفرضه سياسات الاحتلال الجائرة في ظل شح الموارد، وتراجع الدعم الخارجي، والتضييق على التنقل والتجارة، ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية؛ كل ذلك فاقم من وطأة الجائحة، التي تسببت في فقد الآلاف من العمال لوظائفهم وتزايد معدلات البطالة.

مضيفاً: «كونوا على يقين بأن كل هذه الأساليب الهمجية والوحشية من قطع الإمدادات وتعطيش الأهالي لأبسط مستلزمات الحياة لن تجدي نفعاً.. فالماء يبقى في باطن الصخور وسيزهر الليمون لا محالة».

موضحاً أن الأزمة الطارئة لم تُثنِ منظمة العمل العربية عن دعم عمال وشعب فلسطين، فأصدرت بياناً لدعم القدس الشريف، وعقدت الملتقى الدولي السنوي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة على هامش الدورة «109» لمؤتمر العمل الدولي رغم انعقاده من خلال المنصات الإلكترونية هذا العام، داعياً إلى حشد الدعم الكامل لفلسطين والأراضي العربية المحتلة لمساعدتها على الخروج من هذه الأزمة الاستثنائية وسد الثغرات التي عمقتها الجائحة. وجدد دعوته لمنظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر المانحين لدعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، وذلك بالتنسيق مع منظمة العمل العربية.

واختتم **المطيري** كلمته بتقديم جزيل الشكر وعظيم الامتنان لأطراف الإنتاج في جمهورية مصر العربية، ووزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية، ووزارة الصحة والسكان على توفيرها كافة مستلزمات الإسعاف والرعاية الصحية للحالات الطارئة، وكذلك للتليفزيون المصري، واتحاد الإذاعات العربية، ولكلٍّ من شارك في التحضير والإعداد والتنظيم للدورة «47» لمؤتمر العمل العربي، متمنياً لجميع الوفود المشاركة الصحة والسلامة وطيب الإقامة في بلدكم الثاني، آملاً من الله التوفيق والسداد لما فيه مصلحة أمتنا العربية.

«أبو الغيط» يشيد بالدور الفعال الذي تقوم به منظمة العمل العربية ومديرها العام

وجَّه معالي **السيد/ أحمد أبوالغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،** التحية والتقدير لأطراف الإنتاج الثلاثة والمشاركين في المؤتمر قائلاً: «إنه من دواعى سروري أن أشارككم اليوم افتتاح أعمال مؤتمر العمل العربى، التى تعذَّر عقدها العام الماضى بسبب ظروف جائحة فيروس (كورونا) المستجد، وأتوجه بالشكر إلى سلطات دولة المقر، جمهورية مصر العربية، التى سهرت على توفير الظروف المناسبة للقائنا هذا»، مشيراً إلى أن الشكر موصول لكل من أسهم فى الإعداد الجيد لهذه الدورة.

الأثر السلبي للجائحة شديد الوطأة على المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

وقال أبو الغيط: «مرت سنة ونصف منذ بداية جائحة فيروس كورونا المستجد التى نأمل جميعاً أن تنجلي قريباً، وهى فترة مررنا فيها بظروف عصيبة كانت تبعاتها ثقيلة على المنطقة العربية، رغم الجهود الكبيرة التى بذلتها الحكومات العربية لمجابهة الأزمة».

تطرق معالي الأمين العام في كلمته إلى التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2020 الصادر عن جامعة الدول العربية، داعياً أعضاء المؤتمر إلى التمعن فى خلاصاته لأنه يقدم مؤشرات أولية عن خسائر الأزمة، مشيراً إلى التأثيرات التي طالت أسواق العمل بسبب الجائحة

وانخفاض مستويات التشغيل فى كافة الدول العربية التى لا يخفى ما تعانيه من مؤشرات مرتفعة للبطالة، خاصة بين الشباب، وكان الأثر السلبى للجائحة شديد الوطأة على المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التى لا تملك الموارد اللازمة للصمود والتكيف مع الصدمات، وقد استجابت الحكومات العربية وقدّم بعضها دعماً استثنائياً لمواجهة الانكماش والركود الاقتصادى، مشيراً إلى الأهمية الكبيرة التى ينطوى عليها دعم قطاع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، وذلك لأن هذا القطاع على نحو خاص يوفر مجالاً مهماً للتوظيف، خاصة بين الشباب، كما أنه يُعد المولّد الأكبر لطاقات الإبداع والابتكار التى تشتدّ الحاجة إليها فى اقتصاداتها العربية.

كما أشار معاليه قائلاً: «إن التحولات التكنولوجية تمثل نوعاً آخر من الصدمات التى يتعين الاستعداد لها والتفاعل معها، فالثورة التكنولوجية، خاصة فى مجالات الميْكنة والذكاء الاصطناعى، وبرغم ما توفره من فرص كبيرة لرفع الإنتاجية، إلا أنها تطرح أيضاً معضلات عدة حول طبيعة العمل، والمهارات اللازمة للمستقبل، ومدى توافر فرص العمل، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالأجور.

وفي ختام كلمته قال: «لقد اطلعت باهتمام كبير على وثائق هذه الدورة ووجدتها غنية بالأفكار والتوصيات التى أتمنى أن تجد طريقها للتنفيذ، كدعم المرأة فى سوق العمل وتشجيع ريادة الأعمال وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها». مؤكداً على الدور الفعال الذى تقوم به منظمة العمل العربية ومديرها العام **فايز علي المطيرى** الذى يبذل مجهودات مقدرة لتطوير المنظمة وتعزيز التعاون العربى والتنسيق بين أطراف العمل الثلاثة؛ أملاً فى الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي المنشود، متمنياً التوفيق والنجاح لأعمال المؤتمر.

«سعفان»: المؤتمر يُعقد في ظروف استثنائية بالغة الأهمية

وجَّه وزير القوى العاملة، **محمد محمود سعفان**، ورئيس المؤتمر، الشكر والتقدير لفخامة **الرئيس - عبدالفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية**، لرعايته الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي ومخاطبته للوفود العربية، وهو ما يعكس اهتمام الرئيس الدائم بقضايا العمل والعمال، وإيمانه الحقيقي بأن تكاتف وتكامل الأمة في شأن العمل يُعد من الدعائم الأساسية للوحدة العربية.

وأشار **«سعفان»** إلى أن لقاءنا هذا العام يأتى في ظروف استثنائية بالغة الأهمية، فالعالم بأسره يُعانى أزمات خطيرة تؤثر على مُقدرات الشعوب بما يستوجب منا جميعاً مُشاركة واعية ورؤية عربية شاملة من أجل بناء مُستقبل أمتنا العربية، على نحو يُبرهن للعالم أجمع قُدرتنا على المُبادرة، ومواجهة التحديات، واستشراف المستقبل، والعبور بشعوبنا العربية إلى بر الأمان.

وقال: إن أمام مؤتمرنا العديد من الموضوعات المهمة والحيوية المترابطة والتي يُكمل بعضها بعضاً، وتتماشى مع استشراف مستقبل العمل والاستعداد لوظائف المستقبل، يأتي في مقدمتها تقرير المدير العام تحت عنوان: **«ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة الطريق نحو التنمية المستدامة والتمكين»**، موجهاً التحية **لمدير عام منظمة العمل العربية** على حسن اختياره لموضوع يتواكب مع تطورات عالم العمل من ناحية، ويلبي احتياجات بلداننا العربية من ناحية أخرى.

وأكد أن التقرير أُعد بشكل علمي غير مسبوق، يتناسب مع واقعنا العربي وطموحاته، حيث سلط الضوء على أهمية دمج الشباب في اقتصادات ريادة الأعمال وتمكينهم فيها، ورَسمَ ملامح الاستراتيجية العربية المنشودة لريادة الأعمال، واهتَم بتطوير منظومة التعليم والتأهيل المهني لصناعة رواد أعمال المستقبل، وتَبَنى ضرورة بناء قدرات ومهارات الشباب العربي لتمكينهم من تنفيذ مبادرات ريادية وابتكارية وإبداعية. كما يناقش التقرير السبل الناجحة لسد الثغرات التي عمَّقتها جائحة كورونا في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والعمل على تنميتها.

«تقرير المدير العام يواكب تطورات عالم العمل، ويلبي احتياجات بلداننا العربية»

وقال وزير القوي العاملة: إنه لا شك أن ريادة الأعمال هي قاطرة النمو للاقتصادات العربية، خاصة وأن استغلال فرص التكامل العربي السانحة يعود بالنفع على كافة بلداننا العربية، لما لديها من مقومات عديدة ومتنوعة، لعل أهمها توافر الأسواق المحلية الواعدة، والتجارة البينية الإقليمية، فضلاً عن فرص التمويل المتاحة، وتوافر رأس المال المادي والبشري في بلدان أمتنا العربية، مؤكداً على أن البندين الفنيين تم اختيارهما بدقة ليتماشيا مع تقرير المدير العام لاستكمال النقاش التنموي البناء، مثمناً الجهود التى تبذلها منظمة العمل العربية في تحقيق ما ترنو إليه من أهداف، وما يقوم به مكتب العمل العربي من أعمال تعكس كافة القرارات والتوصيات الصادرة عن المنظمة في شكل أنشطة تنفيذية رائدة تواكب التطورات العالمية، وتغطي كافة محاور قضايا العمل في وطننا العربي.

وفي ختام كلمته، دعا وزير القوى العاملة الله - سبحانه وتعالى - بالتوفيق لمؤتمرنا هذا والخروج إلى نتائج وقرارات تحقق لأمتنا العربية المزيد من المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية، فعلى بركة الله نبدأ أعمال هذه الدورة داعين الله - سبحانه وتعالى - أن يوفقنا ويسدد خطانا لما فيه الخير والرشاد.

«المطيري» يسلم دروع التكريم في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر

عرفاناً وتقديراً لجهوده المخلصة وإسهاماته المتميزة في دعم وتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك، قدم سعادة **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، درع منظمة العمل العربية، لمعالي السيد **أحمد أبوالغيط** الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وعرفاناً من منظمة العمل العربية على جهوده المخلصة في خدمة قضايا العمل والعمال؛ قدَّم سعادة السيد **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، درع منظمة العمل العربية، لمعالي الوزير **محمد محمود سعفان** رئيس الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي.

وعرفاناً من منظمة العمل العربية لجهوده المخلصة لقيامه بمهام رئيس مجلس الإدارة عن فريق العمال، قدم سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، درع منظمة العمل العربية، لسعادة، الدكتور **محمد بطي الشامسي**.

وتقديراً من منظمة العمل العربية، لجهود الجمهورية اللبنانية خلال ترؤسها لأعمال الدورة «46» لمؤتمر العمل العربي، قدم سعادة السيد **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، درع منظمة العمل العربية، لمعالي السيدة **لميا يمين** - وزيرة العمل رئيسة الوفد.

وعرفاناً من منظمة العمل العربية لدولة الكويت خلال ترؤسها لمجس إدارة منظمة العمل العربية، خلال الفترة 2018-2021، قدَّم سعادة السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، درع منظمة العمل العربية لدولة الكويت، تسلمها **السيد سلطان عايض الشعلاني** - رئيس الوفد.

دروع تكريمية في جلســـة الافتتاح

بخالـص الامتنـان والتقــديـر قدَّم رئيــس لجنة العمل والتنمية الاجتماعية في مجلس الأعيان الأردني - سعادة العين **عيسى حيدر مراد**، درع المجلس لمعالي السيد/ **أحمد أبو الغيط** - الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وتقديراً لجهوده المبذولة، وإسهاماته المتميزة في تطوير سير العمل في المنظمة والنهوض بأدائها، وتقديم كل الدعم اللازم لأطراف الإنتاج الثلاثة، تسلَّم سعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، سكرتير عام المؤتمر، دروعاً تذكارية من سعادة **السيد سالم المهيري**، الرئيس الأسبق للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة العين **عيسى حيدر مراد** رئيس لجنة العمل والتنمية الاجتماعية في مجلس الأعيان الأردني .

هيئة رئاسة المؤتمر

شكّل المؤتمر هيئة رئاسته باختيار معالي الوزير **محمد محمود سعفان** - وزير العمل في جمهورية مصر العربية رئيساً للمؤتمر، وسعادة السيد/ **خليفة مطر الكعبي** - دولة الإمارات العربية المتحدة نائب رئيس المؤتمر عن فريق أصحاب الأعمال، والسيد/ **يعقوب محمد يوسف محمد** - رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، نائب رئيس المؤتمر عن فريق العمال.

تشكيل الفرق الثلاث

فريق الحكومات:

انتخب فريق الحكومات معالي السيدة **لميا يمين الدويهي**-وزيرة العمل بالجمهورية اللبنانية - رئيس فريق الحكومات، والسيد الدكتور/ **عادل عبد الجليل العقبي** - دولة ليبيا - نائب الرئيس، والسيد **عبدالكريم دراغمة** دولة فلسطين «مقرراً».

فريق أصحاب الأعمال:

انتخب فريق أصحاب الأعمال سعادة السيد/ **خليفة مطر الكعبي** دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيساً للفريق، والسيد الدكتور **محمد عطية ابراهيم الفيومي** جمهورية مصر العربية - نائباً للرئيس ومعالي الدكتور/ **خالد حنفي** - الأمين العام لاتحاد الغرف العربية - مقرراً للفريق.

فريق العمال:

انتخب فريق العمال السيد **ناصر بن عبد العزيز الجريد** - رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية - المملكة العربية السعودية، رئيساً للفريق، والسيد **بشارة الأسمر** - رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان - الجمهورية اللبنانية نائباً للرئيس، والسيد/ **جمال القادري** الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب «مقرراً للفريق».

مؤتمر العمل العربي يقرر:

تكليف منظمة العمل العربية بإعداد استراتيجية عربية حول ريادة الأعمال وتدعو الدول العربية إلى دعم برامج تمكين الشباب العربي وبناء قدراتهم ومهاراتهم لتنفيذ المبادرات الريادية والابتكارية

بحث مؤتمر العمل العربي في دورته «47» عدداً من الموضوعات الهامة، تأتي على رأسها تقرير المدير العام، تحت عنوان **«ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة الطريق نحو التنمية المستدامة والتمكين»**، حيث سعى من خلال هذا التقرير إلى دعم متخذي القرار وأطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية؛ لتهيئة بيئة مواتية للابتكار والإبداع، وتمكين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من تعزيز قدرتها على الصمود، وسد الثغرات المهارية لدى الشباب وإصلاح الأنظمة التعليمية، وترسيخ البنية التحتية التكنولوجية، كما أكد التقرير على أهمية تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، وتشجيع قيام العناقيد الصناعية العربية، والتي كشفت الجائحة مدى أهميتها في تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة الأزمات، وقدرتها على إيجاد الكثير من فرص العمل للشباب العربي الأكثر تأثراً بالجائحة.

وبعد مناقشة استمرت لأربع جلسات عمل، ومن خلال كلمات معالي وزراء العمل، وممثلي منظمات أصحاب الأعمال والعمال من «21» دولة عضواً في منظمة العمل العربية، وبعد الاستماع إلى المداخلة التي قدمها المدير العام لمنظمة العمل العربية حول التقرير خلصت القرارات إلى تكليف المنظمة بإعداد استراتيجية عربية حول ريادة الأعمال وفقاً للمحاور الواردة في التقرير، ودعوة الدول العربية لدعم برامج تمكين الشباب العربي، وبناء قدراتهم ومهاراتهم لتنفيذ المبادرات الريادية والابتكارية، وتبنّي سياسات

مستجيبة للنوع الاجتماعي في مجال ريادة الأعمال بما يعزز القدرة التنافسية للمرأة العربية في أسواق العمل، وإقامة شراكات توأمة وتعاون مع هيئات ومؤسسات عربية ودولية لتحفيز البحث العلمي والابتكار وتبادل الخبرات والتجارب التي من شأنها أن تعزز روح المبادرة لدى الشباب.

كما كلف المؤتمر المنظمة بتنظيم المزيد من البرامج والأنشطة في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة، والتأكيد على أن الاستغلال الأمثل لرأس المال البشري العربي، وحسن استغلال الموارد الطبيعية، يضمن تحقيق زيادة في تنافسية الاقتصادات العربية عالمياً.

كما دعا المؤتمر الدول العربية إلى توفير منظومة حوكمة لتحقيق أقصى استفادة واستغلال ممكن للقدرات التكنولوجية، وفتح كافة الآفاق أمام الابتكار والإبداع بكافة أشكاله وأنماطه، وتحديث منظومتي التعليم والتدريب المهني وفقاً للاحتياجات المستقبلية لأسواق العمل في ضوء التحول الرقمي في كافة المجالات وتبادل نقل المعارف والخبرات بين الدول العربية.

وأكد على أهمية تبنّي الحكومات العربية فكرة إنشاء العناقيد الصناعية العربية في إطار مناطق استثمارية عربية وإدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد الإقليمية والدولية، وإدماج القطاع غير المنظَّم في الاقتصاد المنظم من خلال تقديم حزم تحفيزية وخلق المزايا وتطوير البيئة التمكينية والتشريعية التي تساعد في تسهيل إدماجهم.

كما دعا المؤتمر الدول العربية لتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنشاء مناطق استثمارية عربية خاصة في الصناعات الاستراتيجية التي تحتاجها الأسواق العربية وتقديم حزمة من الحوافز لتلك المناطق، ودعم المبادرات الوطنية التي تنطوي على تخصيص نسبة من المناقصات والعطاءات لرواد الأعمال أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ودعوة الدول العربية لتبادل الخبرات في التعامل مع جائحة كورونا وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على أسواق العمل بغرض تعزيز صمود المشروعات وخاصة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ووضع السياسات الخاصة بإدارة الأزمات.

المملكة الأردنية الهاشمية

دولة الإمارات العربية المتحدة

مملكة البحرين

الجمهورية التونسية

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

جمهورية جيبوتي

المملكة العربية السعودية

جمهورية السودان

الجمهورية العربية السورية

جمهورية الصومال

جمهورية العراق

سلطنة عمان

دولة فلسطين

دولة قطر

دولة الكويت

الجمهورية اللبنانية

دولة ليبيا

جمهورية مصر العربية

المملكة المغربية

الجمهورية الإسلامية
الموريتانية

الجمهورية اليمنية

أثر التطور التكنولوجي على بيئة العمل

من أهم الموضوعات التي ناقشها المؤتمر، موضوع فني حول «**أثر التطور التكنولوجي على بيئة العمل**» حيث شارك في أعمال اللجنة (43) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة، وعملاً بأحكام المادة «35» من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، اختارت اللجنة في بداية أعمالها، الفاضل/ **عبد الله بن مراد الملاهي** حكومات/ سلطنة عمان - رئيساً، والسيد **أحمد جامع خليفة القيزي الفلاسي** أصحاب أعمال/ دولة الإمارات العربية المتحدة نائباً، والسيدة/ **سارة محمد النعيمي** - عمال مملكة البحرين - نائباً، والدكتور/ **فيحان بن مساعد العتيبي** - مقرراً.

بعد تقديم عرض مرئي لمحتوى البند، وبعد النقاش حول أهمية التطور التكنولوجي على بيئة العمل، وفي ضوء المداخلات والمناقشات التي جرت من قبل أعضاء اللجنة، أكدت اللجنة في تقريرها على أهمية السعي لتوفير بيئة عمل صحية وآمنة عبر نظم متكاملة لتعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل، ومواكبة التطورات التكنولوجية في بيئة العمل وتأثيرها على أسواق العمل بما يحقق النمو الاقتصادي، وإلى تبني واستثمار التكنولوجيا الحديثة في تطوير وتحديث نظم إدارة العمل للحفاظ على العنصر البشري لتعزيز الإنتاجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما دعت اللجنة مراجعة أساليب ومناهج التعليم والتدريب المهني والتقني وتطويرها بشكل مستمر، وتحديث وتطوير المنظومة التشريعية لمواكبة التطورات في إدارة بيئة العمل من خلال مراجعة تشريعات العمل والضمان الاجتماعي، وتعزيز دور الحوار الاجتماعي في تطوير علاقات العمل بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، وما نتج عنها من أنماط عمل جديدة، وتطوير أجهزة السلامة والصحة المهنية وتفتيش العمل وتدريب كوادرها على استخدام نظم التفتيش الذكية .

وأوصت اللجنة إلى تعزيز استراتيجيات إدارة الصحة والسلامة المهنية على مستوى المؤسسات من خلال تبني وسائل الوقاية التكنولوجية، ونشر وتعزيز ثقافة التحول الرقمي من خلال التوسع في الخدمات الذكية، وتطوير البنى التحتية التقنية بشكل دائم لتواكب الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، وتبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة في مجال تطوير بيئة العمل الذكية، والاستفادة من التحول الرقمي في دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة، وإصدار أداة معيارية (اتفاقية أو توصية) حول الأنماط الجديدة للعمل.

متطلبات الاقتصاد الأخضر لتوفير فرص العمل.. نوقش في لجنة فنية

ناقشت الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي بنداً فنياً مهماً، حظي بعدد كبير من المشاركين تحت عنوان «**متطلبات الاقتصاد الأخضر لتوفير فرص العمل**»، وعملاً بأحكام المادة «35»من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، اختارت اللجنة في بداية أعمالها، السيدة **هند سليمان محمد** - أصحاب أعمال - دولة الإمارات العربية المتحدة رئيساً، والدكتور **فيحان التعيبي** - عمال - المملكة العربية السعودية - نائباً للرئيس، والسيدة **نعيمة الهمامي الهمامي** - عمال - الجمهورية التونسية - مقرراً للجنة.

عقدت اللجنة اجتماعاتها على مدى يومين متتاليين لمناقشة البند المعروض على جدول أعمال المؤتمر، وبعد المناقشات رأت اللجنة ضرورة دعوة الدول العربية الأخذ بعين الاعتبار في سياساتها وخططها التنموية ضرورة رعاية وحماية البيئة العامة والموارد الطبيعية، وتهيئة بيئة تشريعية ومعرفية وعربية تدعم التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ودعا المؤتمر لبلورة استراتيجيات وطنية تنموية مصحوبة بخطط تنفيذية قصيرة ومتوسطة الأجل، وتأسيس مسار استراتيجي تنموي، ودعوة مؤسسات القطاع الخاص وتحفيزها على إنشاء أنشطة عربية اقتصادية عملاقة، ودعم مراكز الأبحاث العلمية العربية، والتركيز بشكل أكبر على محاور التنمية الريفية، ودعم وتطوير مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، وإعادة صياغة المناهج التعليمية والتدريبية، وتعزيز ثقافة العمل المهني، ودعم وتشجيع قيام المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وإجراء مزيد من الإصلاحات المحلية وفق ظروف كل دولة، وطالبت اللجنة منظمة العمل العربية لمواصلة أنشطتها في مجال التحول الأخضر كمسار تنموي، إلى التعاون العربي الكامل والثنائي والمتعدد الأطراف فيما يتعلق بالدعم التقني والتكنولوجي في قطاعاته.

الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي تقدم الشكر والتقدير لمديرها العام

وتطالب باستكمال أنشطتها التدريبية في كافة المجالات لتطوير مهارات ممثلي الأطراف

وجَّه المؤتمر للمدير العام لمكتب العمل العربي والعاملين بالمكتب والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة الشكر والتقدير على الجهود التي بذلوها في تنفيذ البرامج والأنشطة التي تدعم قيام المنظمة برسالتها وتحقيق أهدافها لمصلحة أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، خاصة تلك الأنشطة المنفذة لمواجهة تداعيات جائحة (كوفيد - 19) والتي كان لها بالغ الأثر في خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة هذه الجائحة، وطالبت من منظمة العمل العربية استكمال أنشطتها التدريبية في جميع المجالات لتطوير مهارات ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، كما دعت التوصيات منظمة العمل العربية إلى عقد ندوة قومية حول «**تداعيات جائحة كورونا على أوضاع العمال العرب**»، ومناقشة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحد من تداعياتها السلبية، هذا وأشاد المؤتمر بالجهود التي تبذلها الجمعية العربية للضمان الاجتماعي في تفعيل دور مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية، والتي تتكامل مع جهود المنظمة في هذا المجال، كما تم تسمية

سعادة السيد **محمد الجيطان** أصحاب أعمال - المملكة الأردنية الهاشمية - السيد **يوسف الطيب عيسى محمد** حكومات جمهورية السودان، والسيد **عاشور مكي** - عمال الجزائر لعضوية المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي (2021 - 2022).

كما اجتمعت اللجنة المالية المنبثقة عن مؤتمر العمل العربى، وتم في بداية اجتماع اللجنة انتخاب الأستاذ/ **عبدالله بن غازي العتيبي** من المملكة العربية السعودية رئيساً للجنة المالية، والسيد/ **علي فياض** من الجمهورية اللبنانية نائباً للرئيس ومقرراً.

نظرت اللجنة في بنود جدول أعمالها حيث ناقشت الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات وتقريري هيئة الرقابة المالية والإدارية والعديد من البنود الأخرى، واعتمدت اللجنة خطة وموازنة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي والمراكز

والمعاهد) لعامي 2021 و2022 وفي نهاية أعمالها أصدرت عدداً من التوصيات، حيث تم توجيه الشكر للدول التي سددت مساهماتها في موازنة منظمة العمل العربية لعام 2021 والتي سددت عن المتأخرات، وناشدت الدول التي لم تسدد مساهماتها بعد بسرعة تسديد مساهماتها في موازنة المنظمة عن هذا العام؛ لتتمكن منظمة العمل العربية من الوفاء بالتزاماتها. وتم التأكيد على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الدستورية بشأن جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء، كما وجهت اللجنة الشكر والتقدير إلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي: (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تعاونها المثمر مع منظمة العمل العربية، والشكر موصول لرئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية والسادة أعضاء الهيئة على أداء مهامهم على الوجه الأكمل؛ نظراً لانتهاء فترة ولايتهم، والشكر موصول لممثل السكرتير العام وأعضاء السكرتارية الفنية للجنة المالية على ما بذلوه من جهد وتعاون في سبيل إنجاح أعمال اللجنة.

وتنفيذاً للمادة الخامسة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، قرر المؤتمر العام في دورته السابعة والأربعين تشكيل لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية لغرض دراسة البند الخامس من جدول أعماله، وتقديم تقرير بنتيجة ذلك إلى المؤتمر العام، حيث اتخبت اللجنة في بداية أعمالها - السيد/ **فواز بن فلاح المطيري** عمال/ المملكة العربية السعودية - رئيساً ومقرراً، والسيد/ **محمد علي الزموري** حكومات / الجمهورية التونسية - نائباً.

تدارست اللجنة خلال اجتماعاتها البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر والخاص بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، والذى يحتوي على تقريرين عن نتائج أعمال الدورتين (40 و41) للجنة الخبراء القانونيين، يتضمن كل منهما دراسة لتقارير الدول الأعضاء حول اتفاقيات العمل العربية وردودها على ملاحظاتها السابقة، إضافة إلى التوصيات العامة للجنة، وأكدت مناقشات اللجنة على ضرورة متابعة اتفاقيات العمل العربية ذات الأرقام (4 - 7 - 8 - 9 - 11 - 12 - 13 - 15 - 16 - 17 - 18)، واعتماد تقريري لجنة الخبراء القانونيين (40 / 41).

ثمنت اللجنة تفاعل الدول الأعضاء من خلال عدد التقارير المرسلة والجهود المبذولة في إعدادها، وتأمل أن يستمر هذا التفاعل ويتعزز لتحقيق الأهداف المنشودة من النشاط المعياري للمنظمة، كما ثمنت أيضاً الجهود المبذولة من مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الاجتماعية)، ودعت إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بالمعايير في وزارات العمل، وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الإدارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين؛ مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (109) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف 2021) (البند السادس من جدول

الأعمال)، وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي، قدم مؤتمر العمل العربي الشكر لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية وفريقه المساعد على إعداد وثيقة المجموعة العربية، بما تضمنته من موضوعات مهمة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات اللوجستية والتنفيذية المناسبة لعقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية واللجان المنبثقة عنها، والأنشطة والفعاليات العربية الأخرى، وإعداد الوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات وتوفير مقومات إنجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، كما قدم الشكر لمعالي الدكتورة/ **لميا يمين الدويهي** - وزيرة العمل بالجمهورية اللبنانية لترؤسها بنجاح اجتماعات المجموعة العربية ولكافة ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين خاصة ممثلي لجنة الصياغة ولجنة التنسيق العربية، وطالب المؤتمر من منظمة العمل الدولية بتكليف الفريق المعني بإعداد ملحق تقرير المدير العام حول فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى بزيارة كافة الأراضي العربية المحتلة، وعدم الاكتفاء بتغطية الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي على بعض المناطق دون أخرى، وتكليف سعادة **السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية** بالتنسيق وعقد لقاء في أقرب فرصة مع السيد **جاي رايدر** مدير عام منظمة العمل الدولية لمتابعة وضع خطة تنفيذية تهدف إلى دعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية.

هذا، وقدم مؤتمر العمل العربي الشكر لسعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية** على تقريره الشامل حول الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي على دولة

فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري وجنوب لبنان وتقديمه باللغات الأربعة: (العربية - الفرنسية - الإسبانية - الإنجليزية)، لفضح كافة الانتهاكات الإسرائيلية على المستوى الدولي، كما قدم المؤتمر الشكر لمكتب العمل العربي لاتخاذه كافة الإجراءات والترتيبات اللوجستية والتنفيذية المناسبة لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عُمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وتوفير كافة مقومات إنجاح الملتقى، وأكدت التوصيات على التأكيد على ملاحظات المجموعة العربية بشأن المطالبة بعقد مؤتمر للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي، بما يسهم في تغطية أوسع لصالح القضية الفلسطينية، والتأكيد على الدور المهم للصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية في دعم إيجاد الوظائف من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار خطته الاستراتيجية للفترة من (2018 - 2022) والطلب من منظمة العمل الدولية ببذل الجهود المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لدعم برامج صندوق التشغيل الفلسطيني لتمكينه من إيجاد فرص عمل لائقة جديدة للشباب الفلسطيني والحد من البطالة. المانحين لدعم الصندوق الفلسطيني

الجريد في ختام الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي

منظمة العمل العربية أيقونة منظمات العمل العربي المشترك

قدم سعادة المهندس/ **ناصر عبدالعزيز الجريد** - رئيس فريق العمال في الجلسة الختامية لأعمال الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي بكلمته جزيل الشكر بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن فريق العمال **لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي** - رئيس جمهورية مصر العربية؛ على تكرمه برعاية الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي، وتفضله بتوجيه كلمة مسجلة للمؤتمر العام، هذا ما يعكس مدى اهتمام مصر - قيادةً وحكومةً بدعم العمل العربي المشترك، كما قدم الشكر والتقدير لوزير القوى العاملة رئيس المؤتمر **محمد سعفان على حسن** على إدارته وحكمته المتميزة، والتي أتاحت فرص الحوار الاجتماعي الهادف والبناء بين الفرقاء الثلاث، متمنياً لمصر أرض الكنانة مزيداً من التقدم والازدهار في مسيرة البناء والتطوير.

كما قدم سعادته التهنئة لسعادة السيد المدير العام / **فايز علي المطيري** على النجاح الباهر الذي حققه المؤتمر بفضل جهوده المبذولة مع فريق عمله في الإعداد والتحضير المتميز، مقدراً الاستعدادات والتدابير المسبقة التي تم اتخاذها للحفاظ على صحة وسلامة جميع أعضاء المؤتمر، مشيداً بما حققته المنظمة في عهده من

إنجازات وتطور فني وتقني لمسناه بوضوح في الأنشطة المقدمة خلال العامين المنصرمين، مشيراً على تجاوز المنظمة بفضل مجهود مديرها وحكمته كل العراقيل والصعوبات، وحافظت على استمرارية العمل والعطاء، وإيجاد آليات العمل المناسبة للتكيف مع الوضع الجديد جراء جائحة كورونا، وتقديم الدعم الفني لأطراف الإنتاج الثلاث من دراسات وتقارير وأدلة استرشادية ودورات تدريبية وورش عمل لاقت صدى واسعاً في الدول العربية، متمنين له دوام التوفيق والسداد لتبقى منظمة العمل العربية أيقونة منظمات العمل العربي المشترك.

وأضاف قائلاً: إن فريق العمال يثمن ما جاء في تقرير المدير العام الذي كان محور نقاشات المؤتمر «**ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة .. الطريق نحو التنمية المستدامة والتمكين**»، حيث سعى من خلال هذا التقرير إلى دعم متخذي القرار وأطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية؛ لتهيئة بيئة مواتية للابتكار والإبداع، وتمكين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من تعزيز قدراتها على الصمود، وسد الثغرات المهارية لدى الشباب وإصلاح الأنظمة التعليمية، وترسيخ البنية التحتية التكنولوجية، كما أكد التقرير على أهمية تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، وتشجيع قيام العناقيد الصناعية العربية، والتي كشفت الجائحة مدى أهميتها في تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة الأزمات، وقدرتها على إيجاد الكثير من فرص العمل للشباب العربي الأكثر تأثرًا بالجائحة، وأشاد الفريق بالبند الفني الخاص بأثر التطور التكنولوجي على بيئة العمل؛ حيث لامس التغيرات الحاصلة في بيئة العمل، والصعوبات التي تواجهها الدول العربية في التحول الرقمي وخاصة بعد أزمة كورونا، كما ثمن الفريق على ما جاء في البند التاسع «**متطلبات الاقتصاد الأخضر لتوفير فرص العمل**» فالفرصة اليوم سانحة لإعادة بناء اقتصاد أكثر خضرة، والعمل معاً لتحفيز المزيد من الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، ورأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي.

أكد «**الجريد**» في كلمته دعم فريق العمال لعقد مؤتمر المانحين لدعم صندوق التشغيل الفلسطيني، وإيجاد التمويل اللازم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وذلك بالتنسيق بين منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية ووزارة العمل الفلسطينية.

وفي ختام كلمته قدم رئيس فريق العمال التهنئة للذين نالوا ثقة أعضاء المؤتمر، وتم انتخابهم ضمن تشكيل الهيئات الدستورية واللجان النظامية في منظمة العمل العربية متمنياً لهم كل التوفيق والنجاح في أداء مهامهم.

كما قدم الشكر الجزيل لمصر الحبيبة على احتضانها ورعايتها وترؤسها لمؤتمر العمل العربي، والشكر موصول لأطراف الإنتاج الثلاثة في مصر على كل ما قدموه من تسهيلات من أجل إنجاح أعمال المؤتمر، وخص بالذكر اتحاد عمال مصر على حفاوة الاستقبال والكرم وحسن الضيافة، وتقديم كل التسهيلات اللازمة لفريق العمل لأداء مهامه على أكمل وجه.

والشكر والتقدير لممثلي سكرتير عام المؤتمر وأعضاء سكرتارية الفريق على ما بذلوه من جهد لتسهيل أعماله.

رئيس فريق أصحاب الأعمال يؤكد

سعي فريق أصحاب الأعمال على توطيد العلاقات وتعزيز التعاون والشراكات وتحقيق التعافي المستدام لكل الدول العربية جميعاً

ألقى سعادة السيد/ **خليفة خميس مطر** - رئيس فريق أصحاب الأعمال في ختام أعمال المؤتمر كلمة، عبَّر في بدايتها عن سعادته في إلقائها باسم فريق أصحاب الأعمال، والتي شرُفت برعاية سامية وبكلمة توجيهية **للرئيس عبد الفتاح السيسي**- رئيس جمهورية مصر العربية، رسمت لنا خارطة الطريق لمواجهة التحديات التي فرضها النظام العالمي الراهن وما يمر به من أحداث انعكست آثارها على خطط التنمية الاقتصادية وعلى فرص التشغيل في بلداننا العربية، مؤكداً على حرص فريق أصحاب الأعمال لتسخير كل ما لديهم من طاقات وإمكانيات لإعداد الاستراتيجيات التي وجهتم بها من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية خروجاً من الأزمة الصحية الراهنة لتعزيز ودعم التعاون الاقتصادي، والعمل على إزالة كافة الحواجز التي تعوق تحقيق تكامل اقتصادي عربي وصولاً إلى تيسير التجارة البينية، وحركة تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات المشتركة، خاصة في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، والتي أكده تقرير المدير العام هذا العام واعتباره أحد أهم سبل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وجَّه رئيس فريق أصحاب الأعمال في كلمته الشكر لسعادة السيد **المدير العام لمنظمة العمل العربية** على حسن اختيار موضوع هذا التقرير المهم لأطراف الإنتاج الثلاثة، كما وجَّه الشكر للمدير العام للمنظمة للجهود التي بذلتها منظمة العمل العربية في ظل ظروف انتشار جائحة كورونا لضمان استمرارية العمل، وتقديم الدعم والمشورة لأطراف الإنتاج في دولنا العربية، مؤكداً سعي فريق أصحاب الأعمال على توطيد العلاقات وتعزيز التعاون والشراكات وتحقيق التعافي المستدام لكل الدول العربية جميعاً.

كما قدم الشكر لأعضاء الهيئات الدستورية والنظامية السابقين على ما بذلوه من جهود مخلصة عن تلك الفترة، والأعضاء الجدد للهيئات الدستورية والنظامية الذين تم انتخابهم متمنياً لهم كل النجاح والتوفيق.

وفي الختام وجه سعادته خالص عبارات الشكر والتقدير لهيئة رئاسة المؤتمر والفرق الثلاث على التعاون والتضامن اللذين كانا عاملاً أساسياً لإنجاح مؤتمرنا، والشكر كل الشكر لوزارة القوى العاملة واتحاد عمال مصر واتحاد الصناعات المصرية على الدعم والترحيب، وهو أمر ليس بغريب على أهلنا في مصر.

«العقبي» نائب رئيس فريق الحكومات

يؤكد على أهمية التعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة لتمكين ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة

في كلمة ألقاها السيد **عادل علي عبد الجليل العقبي** - نائب رئيس فريق الحكومات في اختتام أعمال المؤتمر، تقدم بالشكر والتقدير لفخامة **الرئيس عبد الفتاح السيسي** - رئيس جمهورية مصر العربية على رعاية أعمال المؤتمر، ومعالي السيد وزير القوى العاملة رئيس المؤتمر على إدارته الحكيمة للجلسات، متوجهاً بالشكر لسعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري** - سكرتير عام المؤتمر لجهوده المبذولة في إنجاح أعماله، ولحسن اختياره موضوع التقرير، مؤكداً على أهمية التعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة؛ لتمكين ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، مؤكداً أن أسواقنا العربية تحتاج إلى الابتكار والإبداع وتعزيز روح المنافسة في ظل التحديات التي تعصف بها، وإيجاد بيئة مواتية لريادة الأعمال؛ من حيث تطوير التشريعات واللوائح الوطنية، وإصلاح الأنشطة التعليمية، وترسيخ البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، مسجلاً فخره واعتزازه بنجاح أعمال المؤتمر، متقدماً بالشكر لهيئة رئاسة المؤتمر والوفود المشاركة وسكرتارية المؤتمر ولكل من أسهم في نجاح أعماله.

وأكد «**العقبي**» على فخره واعتزازه بنجاح أعمال المؤتمر وسيره وفق الأسس السليمة المتبعة من الجهات الدستورية والنظامية، مقدماً الشكر للوفود فى فريق الحكومات من الدول الأشقاء، وهيئة رئاسة المؤتمر والفرق الثلاث على التعاون البناء، الذي كان له أبلغ الأثر فى إنجاح أعمال المؤتمر وسكرتاريته وفريق عمل المنظمة ولكل من أسهم فى إنجاح أعماله.

«المطيري» كلمة الرئيس السيسي للمؤتمر رسمت لنا خارطة طريق لمواجهة التحديات التي فرضها الوضع الراهن

«ألا ليت التلاقي يدوم ولا يؤول إلى افتراق ..... هكذا هي لحظات اللقاء السعيدة، تمضي مسرعة الخطى بكل ما حملته في طياتها من حوارات ودّية، وعمل دؤوب واجتماعات مكثفة أثمرت نجاحات ملموسة»، بفضل من الله وبتوافق وانسجام أعضاء المؤتمر بهذه الكلمات المعبرة، بدأ سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، سكرتير عام المؤتمر كلمته قائلاً: «لقد أزف الرحيل وحان إعلان اختتام أعمال دورتنا السابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي، التي حظيت برعاية كريمة من **الرئيس/ عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية مصر العربية، ويشرفني أن أجدد باسمكم جميعاً الشكر له على افتتاح أعمال المؤتمر من خلال كلمة رسمت لنا خارطة طريق لمواجهة التحديات التي فرضها الوضع الراهن، وأقدر عالياً إشادته بجهود

المنظمة في دعم الدول العربية في مجالات العمل، نتمنى لفخامته ولمصرنا الحبيبة بقيادته الحكيمة مزيداً من الرخاء والازدهار على مسار التنمية الشاملة والمستدامة».

وأشار «**المطيري**» أن مؤتمر العمل العربي هو المنبر العربي الحر، الذي يتيح دائماً فرصة التلاقي في الأفكار والرؤى والتطلعات في حوار أخوي هادف، يخلص إلى قرارات طموحة تسهم في انتقال جميع الدول العربية إلى مرحلة التعافي من الجائحة، وتصحيح المسار نحو تحقيق أهدافنا المنشودة، والتي تمثلت جلياً في الملاحظات التي قدمها المتحدثون حول تقرير المدير العام والآراء القيمة التي لامست الموضوع في أدق تفاصيله، وأثرت النقاش والحوار، وتبلورت في قرارات تنفيذية لدعم ريادة الأعمال في دولنا العربية.

وأشار قائلاً: «**اسمحوا لي أن أثمن عالياً ممارستكم الديمقراطية بأبهى صورها، وأتقدم بخالص التهنئة لأعضاء مجلس الإدارة الذين تم انتخابهم خلال أعمال المؤتمر للسنتين القادمتين، وكذلك أعضاء اللجان الدستورية متمنياً لهم كل النجاح والتوفيق في أعمالهم**».

وتقدم «**المطيري**» بجزيل الشكر والعرفان لأعضاء مجلس الإدارة المنتهية ولايتهم على جهودهم المبذولة طيلة ثلاث سنوات، والشكر موصول لهيئة الرقابة المالية ولجنة الحريات النقابية ولجنة المرأة .. فلهم منا كل التقدير والاحترام.

وقدم الشكر إلى مصر المحروسة حكومة وشعباً وأطراف إنتاج على ما قدموه من مساندة وعون، معرباً لمعالي الأخ / **محمد محمود سعفان** رئيس المؤتمر، عن تقديره لحسن إدارته أعمال المؤتمر. كما تقدم بالشكر لمعالي السيد / **أحمد أبو الغيط** - الأمين العام لجامعة الدول العربية على تشريفه شخصياً حفل الافتتاح، والشكر موصول لوزارة الصحة والسكان والأجهزة الأمنية وإدارة الفندق والعاملين به على ما قدموه من خدمات طيلة أيام انعقاد المؤتمر، وتوجه بجزيل الشكر لوسائل الإعلام على التغطية الإعلامية المتميزة وتسليط الضوء على أهم القضايا المطروحة بالرغم من عدم تمكنهم من الحضور لتدابير احترازية، والشكر كل الشكر لاتحاد الإذاعات العربية على رأسهم المهندس/ **عبدالرحيم سليمان** والعاملون وجميع من أسهم في نقل أعمال المؤتمر.

«سعفان»

تحية إجلال وإكبار لأهلنا في فلسطين لصمودهم وكفاحهم لنيل حقهم المشروع في إقامة دولتهم وعاصمتها القدس الشريف

وفي نهاية أعمال الجلسة الختامية تفضل معالي السيد/ **محمد محمود سعفان**- وزير القوى العاملة في جمهورية مصر العربية رئيس المؤتمر بإلقاء كلمة مختتماً أعمال الدورة 47 لمؤتمر العمل العربي، معرباً عن سعادته بما حققه المؤتمر بعد أيام من العمل المتواصل والحوار البناء بين أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية من خلال جدول أعمال مكثف؛ نظراً لشموله أنشطة المنظمة لعامين متتاليين، مشيداً بتقرير المدير العام الذي أتاح الفرصة لوضع رؤية استشرافية لمنظومة عربية متكاملة لإدارة ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، وبحث سبل النهوض بريادة الأعمال بعد جائحة كوفيد-19، كما أشاد بالبندين الفنيين المعروضين على جدول أعمال المؤتمر، وأضاف: **"إن احتضان مصر العروبة لأعمال المؤتمر وحرصكم على الحضور والمشاركة الفعلية في ظل الجائحة هو رسالة منكم للعالم أجمع بنجاح مصر وقدرتها على استضافة المحافل الإقليمية والدولية في ظل هذه الظروف الاستثنائية"**، موجهاً الشكر لهيئة رئاسة المؤتمر ورؤساء ونواب وأعضاء اللجان الفنية والنظامية على الجهود المبذولة، كما توجه بالشكر لمدير عام منظمة العمل العربية على حسن الإعداد والتنظيم وتوفير كل السبل لإنجاح أعمال المؤتمر.

أكد وزير القوى العاملة في كلمته على أن القضية الفلسطينية ستبقى القضية المركزية للأمة العربية، مرسلاً تحية إجلال وإكبار لأهلنا في فلسطين لصمودهم وكفاحهم لنيل حقهم المشروع في إقامة دولتهم وعاصمتها القدس الشريف.

وفي ختام كلمته دعا **وزير القوى العاملة ورئيس المؤتمر**، المدير العام لمنظمة العمل العربية **فايز المطيري** لتلاوة البرقية التى أقر المؤتمر توجيهها إلى **الرئيس/ عبد الفتاح السيسي**، وفقكم الله وسدد على طريق الخير خطاكم لما فيه خير وازدهار بلداننا العربية.

وفي نهاية جلسة الختام، تلى سعادة السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، نص البرقية الموجهة إلى فخامة الرئيس **عبد الفتاح السيسي** - رئيس جمهورية مصر العربية:

لكم نص الرسالة

برقية إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

بمناسبة اختتام أعمال الدورة السابعة والأربعون لمؤتمر العمل العربي والتي عقدت في مصر المحروسة، واحة السلام والأمان وحاضنة العرب، خلال الفترة من ٥-١٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢١، وحضور معالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية حفل الافتتاح، ومشاركة معالي السادة وزراء العمل والسادة رؤساء الوفود وأعضاء منظمات أصحاب الأعمال والاتحادات والنقابات العمالية في الدول العربية وممثلي المنظمات العربية، والإقليمية، والدولية ذات الصلة. يشرفنا أن نرفع باسمهم لفخامتكم أسمى عبارات الشكر والتقدير لتفضلكم برعاية أعمال مؤتمرنا، وتكليفكم معالي السيد محمد محمود سعفان - وزير القوى العاملة ممثلاً عن فخامتكم، معربين عن الشرف العظيم الذي منحتمونا إياه في توجيهكم كلمة مسجلة افتتحت أعمال المؤتمر وحملت معان سامية عكست دعمكم اللا محدود لقضايا التنمية التي تخدم الإنسان العربي، وحرصكم على دعم مسيرة العمل العربي المشترك الذي تجلى في كلماتكم القيمة الرامية إلى تعزيز التضامن والعمل العربي المشترك والتي رسمت لمؤتمرنا خارطة طريق لمواجهة التحديات التي فرضها الوضع الراهن، وتلقينا ببالغ الاعتزاز والشرف تقديركم العالي لجهود منظمة العمل العربية في تقديم الدعم اللازم في مجالات العمل لجميع الدول العربية.

نسأل الله العلي القدير أن يحفظ مصر، ويديم عليها نعمة الأمن والأمان والاستقرار، وأن يسدد خطاكم في مسيرة التنمية والنهضة الحضارية الشاملة لما فيه المزيد من التقدم والازدهار والرخاء لشعب مصر.

والسلام عليكم ورحمة الله

محمد محمود سعفان
رئيس المؤتمر

فايز علي المطيري
سكرتير عام المؤتمر

دروع تذكارية في ختام أعمال الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي

وفى ختام الجلسة، أهدت اللجنة الوطنية للجان العمالية بالسعودية دروعاً تكريميةً لوزير القوى العاملة **محمد سعفان**، **وفاير المطيري** المدير العام للمنظمة؛ تقديراً لجهودهما المتفانية فى إنجاح أعمال مؤتمر العمل العربي، وعلى حرصهم على تحقيق مزيد من العمل العربي المشترك فى مختلف المجالات.

اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية
تقدم درع تكريمي
لمعالي السيد/ محمد محمود سعفان – رئيس المؤتمر
وزير القوى العاملة – جمهورية مصر العربية

اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية
تقدم درع تكريمي
لسعادة السيد/ فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية

أهدى الاتحاد العام لعمال الكويت، درع الاتحاد لرئيس المؤتمر وزير القوى العاملة، وللمدير العام لمنظمة العمل العربية، على جهودهما الوفيرة فى تنظيم وإنجاح الدورة «47» من المؤتمر. كما قدم دروعاً للسيد/ **جمال قادري** الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ولسعادة السيد/ **سلطان عايض الشعلاني** – نائب المدير العام لشئون القوى العاملة رئيس وفد دولة الكويت، على مشاركتهما الفعالة فى أعمال المؤتمر التى كللت بالنجاح الباهر .

الاتحاد العام لعمال الكويت
يقدم درع تكريمي
لمعالي السيد/ محمد محمود سعفان – رئيس المؤتمر
وزير القوى العاملة – جمهورية مصر العربية

الاتحاد العام لعمال الكويت
يقدم درع تكريمي
لسعادة السيد/ فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية

الاتحاد العام لعمال الكويت
يقدم درع تكريمي
لسعادة السيد/ سلطان عايض الشعلاني
نائب المدير العام لشؤون القوى العاملة الوطنية – دولة الكويت

الاتحاد العام لعمال الكويت
يقدم درع تكريمي
لسعادة السيد/ جمال قادري
الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

كما أهدى معالي المهندس/ **على عابد الرضا** المدير العام للمنظمة دروعاً تكريمية؛ تعبيراً لهما عن شكره وتقديره بأعمالهما المشرفة فى إنجاح وتنظيم هذا المؤتمر، وما يبذلاه لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة من جهود مخلصة.

وزير العمل والتأهيل فى دولة ليبيا، معالي السيد **محمد سعفان** – وزير القوى العاملة ورئيس المؤتمر، وسعادة السيد **فايز علي المطيري**

معالي السيد/ علي العابد الرضا – وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا
يقدم درع تكريمي
لمعالي السيد/ محمد محمود سعفان – رئيس المؤتمر
وزير القوى العاملة – جمهورية مصر العربية

معالي السيد/ علي العابد الرضا – وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا
يقدم درع تكريمي
لسعادة السيد/ فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية

لقاءات «المطيري» على هامش

الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي

«الهاملي» يهنئ «المطيري» على نجاح سير أعمال المؤتمر

هنأ معالي السيد **ناصر بن ثاني الهاملي**، وزير الموارد البشرية والتوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة، سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية على نجاح سير أعمال المؤتمر، والتطور في طريقة العمل باستخدام التقنيات الحديثة وتنفيذ الأنشطة عبر المنصات الإلكترونية، وأشاد بكلمة فخامة رئيس الجمهورية **عبدالفتاح السيسي** إلى المؤتمر العام، وثمّن انعقاد المؤتمر في هذه الظروف، وتغلب سعادة المدير العام على التحديات التي حالت دون انعقاده العام المنصرم وقدرته على تجميع أطراف الإنتاج الثلاثة في الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي، ووجّه لسعادة المدير العام دعوة لحضور معرض إكسبو 2021 المزمع انطلاقه بعد أيام في دبي، وفي المقابل شكر «**المطيري**» معاليه على تحمله عناء السفر، وهنأه على سلامة الوصول، وأشاد بدعم دولة الإمارات العربية المتحدة المستمر لمنظمة العمل العربية.

«الحجري» يشيد بما تضمنه تقرير المدير العام من معالجات للتحديات

كما وجّه سعادة الأستاذ **عامر الحجري** رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التهنئة لسعادة الأستاذ **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، بنجاح المؤتمر، وأشاد بمضمون تقرير **المدير العام** وما تضمنه من معالجات للتحديات التي تواجه ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة بعد جائحة كورونا، وطالب بتجديد مذكرة التفاهم بين الطرفين وتفعيل الأنشطة ذات الأهداف المشتركة، ودعاه لزيارة مملكة البحرين لتوقيع الاتفاق الجديد.

«المطيري» و«حنفي» يستعرضان مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك

كما التقى سعادة السيد/ **فايز المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية مع الدكتور **خالد حنفي**، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، واستعرض الجانبان مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبحثا سبل تفعيل مذكرة التفاهم التي وقعت على هامش أعمال الدورة «44» لمؤتمر العمل العربي.

وأكد الدكتور «**حنفي**» حرصه على تفعيل مذكرة التفاهم من خلال تشكيل لجنة تنسيق من الطرفين لتحديد آليات العمل التنفيذية التي تدعم منظمات أصحاب الأعمال في مجالات التشغيل وريادة الأعمال والصناعات الصغرى ومتناهية الصغر والحرف التقليدية؛ للحد من البطالة وتشجيع الإبداع والابتكار، وتطوير وسائل وأساليب التدريب المهني والتعليم التقني لتتوافق مع التطور التكنولوجي واحتياجات أسواق العمل، مثمناً تقرير المدير العام للدورة الحالية وما يتضمنه من معالجات للتحديات التي تواجه ريادة الأعمال.

من جانبه أكد «**المطيري**» استعداد منظمة العمل العربية الدائم لتقديم كل عون لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، منوهًا إلى أهمية التنسيق والتعاون المستمر مع جميع الاتحادات العربية لما فيه مصلحة العمل وأطراف الإنتاج على امتداد الساحة العربية.

«العابد» يؤكد على احتياج الأسواق العربية إلى الابتكار والإبداع

رحب المدير العام لمنظمة العمل العربية سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، بمعالي السيد/ **علي العابد الرضا** وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا؛ لحضوره لأول مرة أعمال مؤتمر العمل العربي؛ حيث ناقشا معاً البنود المعروضة على الدورة «47» للمؤتمر.

قدم معالي وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا الشكر **لسعادة المدير العام**، مؤكداً له عن سعادته لحضور مؤتمر العمل العربي الذي يعد متميزاً من نوعه، ويتيح الفرص للجميع للقاء والمناقشة حول المشاكل والقضايا المشتركة في مجال العمل، كما وجه «**معاليه**» الشكر لسعادة الأستاذ **فايز علي المطيري** سكرتير عام المؤتمر لجهوده المبذولة في إنجاح أعماله، ولحسن اختياره موضوع التقرير، مؤكداً أن أسواقنا العربية تحتاج إلى الابتكار والإبداع وتعزيز روح المنافسة في ظل التحديات التي تعصف بها، وإيجاد بيئة مواتية لريادة الأعمال؛ من حيث تطوير التشريعات واللوائح الوطنية، وإصلاح الأنشطة التعليمية، وترسيخ البنية التحتية التكنولوجية والرقمية.

«المطيري» يلتقي مع «تـــير»

التقى سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، على هامش المؤتمر مع السيد/ **رضا تير** - رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الجزائري، والوفد المرافق له؛ وذلك لبحث حالة المجتمع الجزائري فى إطار الظروف الراهنة التى يمر بها، وتأثير ذلك على مجتمع العمال فى البلاد، وبحث سبل حلها.

على هامش أعمال الدورة «47»
الاجتماع التمهيدي للمانحين لدعم صندوق التشغيل

في افتتاح أعمال الاجتماع التمهيدي للمانحين لدعم صندوق التشغيل الفلسطيني والذي نظمته منظمة العمل الدولية على هامش الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي، بحضور سعادة **السيد/ فايز علي المطيري -** المدير العام لمنظمة العمل العربية، ومعالي الدكتور **نصري أبو جيش -** وزير العمل في دولة فلسطين، ومدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة **اريك اوشلان**، والدكتورة **ربا جرادات** المدير الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية، وممثلي الدول الأعضاء فى المؤتمر. وجهت الدكتورة **ربا جرادات** المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية، التحية والشكر الجزيل لسعادة الأستاذ **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية على إتاحته الفرصة لعقد هذه الجلسة على هامش أعمال الدور «47» لمؤتمر العمل العربي. كما رحبت بمعالي الدكتور **نصري أبو جيش** وزير العمل في دولة فلسطين، وسلطت «**جرادات**» الضوء على وضع سوق العمل الفلسطيني في ظل جائحة كورونا والذي شمل العديد من القطاعات الاقتصادية، وأدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي وانعكس على ما

يعادل 161 ألف وظيفة، وأشارت إلى دعم منظمة العمل الدولية لدولة فلسطين من خلال برنامج العمل اللائق، ووجهت الشكر لدولة الكويت لدعمها هذا البرنامج. كما نوهت إلى اجتماع المانحين في جنيف الذى عُقد فى مارس الماضى 2022 وتأمين الموارد اللازمة لتمويلها، والذي جاء تلبيةً لدعوة منظمة العمل العربية لعقد مؤتمر المانحين تحت إشراف منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية ووزارة العمل الفلسطينية.

ومن جانبه أكد **فايز المطيري** فى كلمته، أن منظمتي العمل العربية والدولية، حريصون على دعم دولة فلسطين، حيث تم عقد اجتماع ثلاثي لمناقشة آلية انعقاد مؤتمر المانحين، ووضع نقاط ومقترحات حول طريقة انعقاده.

وأكد «**المطيري**» أن منظمة العمل العربية مستعدة للقيام بالمؤتمر على الطريقة التى يحددها ويراها الجانب الفلسطيني، مثمناً جهود الدول الأعضاء وحرصها على حضور

اللقاء التمهيدي المنعقد ومقدماً الشكر والتقدير لهم على المشاركة والدعم المقدم إيماناً منهم بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه.

من جانبه أكد **وزير العمل الفلسطيني** قائلاً: إنه لولا جهود منظمتي العمل العربية، والدولية لما تمكنت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل من الخروج للنور». مضيفاً بأن الدول العربية لم تتوقف عن دعمها للقضية الفلسطينية منذ أكثر من 75 عاماً، ذاقت فيه مرارة الاحتلال، مشيراً إلى أن الاستراتيجية التى تم وضعها تقوم على خفض معدلات البطالة والتي وصلت لأعلى مستوياتها فى العالم كله، بإجمالى نسب غير مسبوقة على مدار خمس سنوات شارك في إعدادها كل الوزارات والقطاع الخاص والعمال والمؤسسات العمالية المختلفة.

وأشار **وزير العمل الفلسطيني** إلى أنه تم وضع مجموعة من الخطط والبرامج بهدف خفض نسب البطالة حتى تصل إلى 10 % مع خفض نسب الفقر فى الدولة، لافتاً إلى أن ذلك يعتمد على ما يسفر عنه اجتماع المانحين الذى سيتم تنظيمه مع منظمة العمل الدولية للتشغيل بفلسطين، كما أن مخرجات التعليم من الشباب تتعدى 45 ألف شاب سنوياً يتم توفير فرص عمل لـ 14 ألفاً منهم، مما يعني أن هناك الكثير من الشباب يعاني من البطالة والتعطل عن العمل. واستعرض «**عبد الكريم دراغمة**» وكيل مساعد بوزارة العمل الفلسطينية بنود الاستراتيجية الوطنية، حيث تتمثل رؤيتها فى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية للباحثين عن العمل وخاصة بين الشباب والنساء، كما تم عرض تشخيص لواقع التشغيل وسوق العمل الفلسطيني من حيث السياق الاقتصادي والاقتصاد الكلي والحيز المالي وعوامل العرض والإطار القانوني والمؤسساتي لسوق العمل كما تم توضيح نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بفلسطين والتي وصلت 90 % من المنشآت وعددها 142 ألف منشأة، كما وصلت نسبة المشاركة فى القوى العاملة بفلسطين 46 %، نسبة مشاركة المرأة فيها 20.7 %، وصلت معدلات البطالة إلى 26.4 % وتتركز فى غزة بنسبة 44.7 %، وفي الضفة 16.9 % وتم عرض الأولويات السياساتية وفقاً للاستراتيجية والتى تتمثل فى: التشغيل الذي يعد تحدياً ملحاً وخصوصاً فى ظل استمرار الجائحة، البطالة المتفشية والأجور الراكدة تعوق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والاستقرار الاجتماعي، ويعاني الشباب والنساء من البطالة مما يفوض حماية العمل وإنتاجيته ومشاكل الانتقال من التعليم إلى العمل، وعدم التوافق بين نتائجه التعليم ومتطلبات سوق العمل.

كما حددت الاستراتيجية السياسات ذات الأولوية للبدء بها، وهي: التعليم والتدريب المهني والتقني.

صورة تذكارية

في ختام أعمال افتتاح الدورة «47»

لمؤتمر العمل العربي

المطيري، في المؤتمر الأول للمرأة في الجمهورية الجزائرية

شارك سعادة/ **السيد فايز علي المطيري** - المدير عام لمنظمة العمل العربية في المنتدى الدولي الأول للمرأة الذي عُقد تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** - رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بتنظيم من الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية ورئيسته السيدة **سعيدة نغزة**، وذلك بالعاصمة الجزائرية خلال يومي 11 - 12 / ديسمبر / 2021، وبحضور عدد من الوزراء وشخصيات سياسية ودبلوماسية، بالإضافة إلى السيد/ **جاي رايدر** ورئيسة المنظمة الدولية لأرباب

العمل ومسؤولي منظمتي «بزنس ماد» و«بزنس أفريكان» من خلال المنصات الإلكترونية. وبمشاركة أكثر من 3000 امرأة رئيسة مؤسسة، وصاحبة للمشروعات الصغيرة ممثلين عن 100 مؤسسة ناشئة، و500 مؤسسة صغيرة، و500 مؤسسة من القطاعين الخاص والعام، وممثلين عن الجالية الجزائرية بالخارج.

هدف المنتدى لمناقشة مشاركة المرأة، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودورها في هذا المجال، و«**إعادة قراءة مسار إدماج المرأة الجزائرية وتحديد موقعها والدور الذي لعبته المرأة في التاريخ المعاصر للجزائر**».

«المطيري»، يؤكد على أهمية ريادة الأعمال في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية

افتتح سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية ندوة وطنية حول: «**ريادة الأعمال وتمكين الشباب**» في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظمها المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر خلال الفترة من 13 - 14 ديسمبر/ كانون الأول 2021، بحضور السيد **شرف الدين بوضياف** - الأمين العام لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجمهورية الجزائرية ممثلاً عن معالي السيد **يوسف شرفة** - وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والسيدة/ **سعيدة نغزة** - رئيسة الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، وممثلي عن أطراف الإنتاج الثلاثة بالجمهورية الجزائرية، وعدد من المعنيين من الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمؤسسات المعنية بريادة الأعمال بالجزائر.

أكد «**سعادة مدير عام منظمة العمل العربية**» في كلمته في حفل افتتاح الندوة على أهمية ريادة الأعمال في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظروف الثورة الصناعية الرابعة، وعلى دور أطراف الإنتاج في الحوار البناء حول ريادة الأعمال للشباب القادرين على خوض أنشطة ريادية كفيلة بتحقيق قيم مضافة لاقتصادات بلدانهم والحد من البطالة.

لقاءات مكثفة للمطيري

لأطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

«وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي» يستعرض مع المدير العام لمنظمة العمل العربية سبل تعزيز التعاون الثنائي

استقبل معالي السيد/ **يوسف شرفة** وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يوم 13 ديسمبر 2021 بمقر الوزارة سعادة السيد/ **فايز المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية.

رحب معالي الوزير/ **يوسف شرفة** بالسيد/ **فايز المطيري** والوفد المرافق وتباحث الطرفان حول مختلف المسائل المتعلقة بسبل تعزيز التعاون الثنائي بين المنظمة وقطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وتطرق الطرفان إلى سبل التعاون لتنفيذ عدد من الندوات وورشات العمل التي تنظمها منظمة العمل العربية في مختلف المجالات وخصوصاً مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

كما قام سعادته بلقاء السيدة/ **سعيدة نغزة** رئيسة الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، حيث قامت سعادتها بالترحيب بسعادة المدير العام وقدمت له الشكر والتقدير لمشاركته في افتتاح أعمال المنتدى الدولي الأول للمرأة الذي انعقد تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** - رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بتنظيم من الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية.

أكد «**المطيري**» في اجتماعه مع رئيسة الكنفدرالية عن سعادته وفخره لحضوره المنتدي لقناعته برسالة المرأة العربية على مر الزمان عامة ودور المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة والدور الذي لعبته المرأة في التاريخ المعاصر للجزائر.

كم تمت مناقشة أوجه وسبل تعزيز التعاون بين المنظمة وأصحاب الأعمال في الجزائر بما يخدم تحقيق الأهداف المشتركة.

ثم قام «**سعادته**» بزيارة لمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث كان في استقباله السيد/ **سليم لباطشة** الأمين العام للاتحاد، وتباحث الطرفان حول القضايا الرئيسية في مجالات العمل المختلفة، وعلى رأسها البطالة وخصوصاً زيادة الأعداد بعد جائحة كورونا وأساليب توفير فرص العمل، والاهتمام بربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

أشاد «**المطيري**» أثناء اللقاء بدور اتحاد العمال الجزائر في خدمة قضايا العمال الجزائريين، مؤكداً على استعداد منظمة العمل العربية لوضع كافة إمكانياتها لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

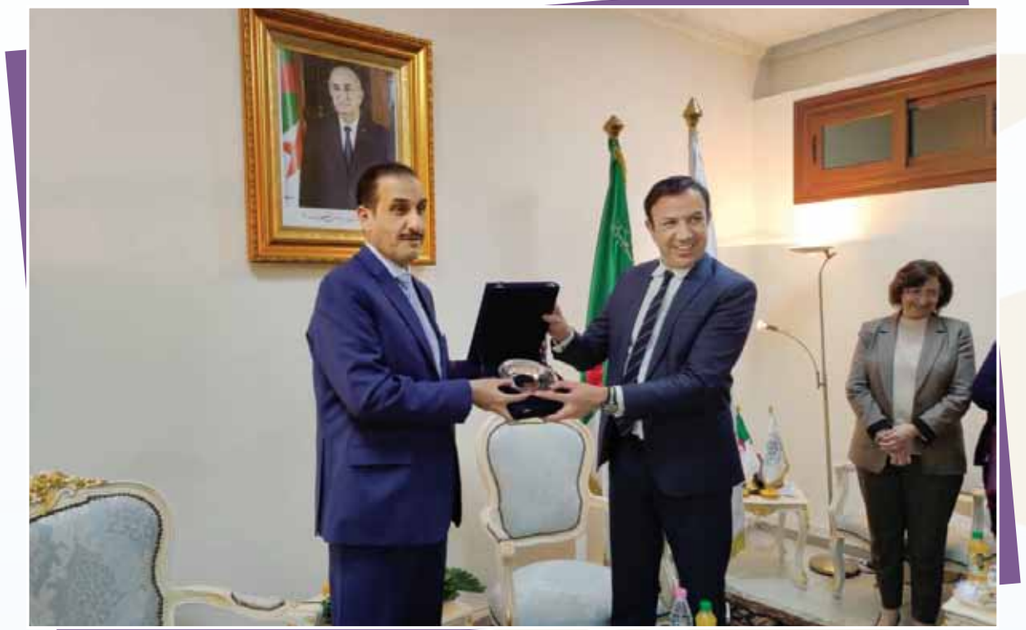

وخلال زيارة سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قام بزيارة إلى السيد/ **رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الأسبق** - السيد/ **رضا تير**، وتم التباحث معاً حول سبل تطوير التعاون، وكيفية الاستفادة من التدريب في مجال «حل النزاعات» لما للمنظمة من تجربة ورصيد في هذا المجال والتعاون وتبادل الخبرات أيضاً فيما يخص تكوين المرأة، لا سيما وأن 38 % من أعضاء المجلس هم نساء.

كما تم عقب اللقاء تقديم نبذة عن نشأة ومهام المجلس وأهدافه وتشكيلته للمدير العام والوفد المرافق له، في عرض قدم له من طرف إطارات المجلس.

«المطيري» يشارك في اجتماع الدورة «41» لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

بدعوة كريمة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، برئاسة معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس **أحمد بن سليمان الراجحي**، وحضور وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ووزراء رؤساء المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة للصحة والشباب والرياضة، بالإضافة إلى كبار الشخصيات والمسؤولين من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وفي مقدمتهم اليونسكو، وعدد من رؤساء ومديري المنظمات العربية المتخصصة، شارك سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية في أعمال الدورة الـ (41) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومؤتمر وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية والمجالس الوزارية العربية المعنية بالقطاعات الاجتماعية لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في العاصمة الرياض، خلال الفترة من 20 إلى 23 ديسمبر 2021.

حيث جاء انعقاد المؤتمر والمنتدى تأكيداً على الاهتمام بمسألة التعافي من كوفيد - 19، بوصفها أولوية مهمة متقدمة لحياة المواطن العربي.

في ختام أعمال الدورة الـ41، صدر عن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، عدد من القرارات المهمة التي تمثل أولوية للعمل الاجتماعي التنموي المشترك في القضايا التي تخص الفقر متعدد الأبعاد، والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، فضلاً عن الموضوعات ذات الصلة بالأسرة والطفولة، وتضمن (إعلان الرياض) حزمة من التوصيات لرسم مسارات التعافي من جائحة كوفيد١٩، أبرزها: تعزيز السياسات الاجتماعية بقطاعاتها كافة، وضمان استدامتها وشمولها الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع، والتأكيد على برامج الحماية الاجتماعية التي تساعد على الحدّ من البطالة، ودمجها مع برامج التدريب وتطوير المهارات، لا سيما تلك الموجهة للشباب.

كما اشتملت التوصيات على تعزيز دور المجالس الوزارية العربية المتخصصة، لا سيما الشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، والصحة، والإسكان والتنمية، والمجالس الأخرى ومنظمات العمل العربي المشترك المعنية، ودعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، والاستراتيجية العربية لكبار السن. وأضاف البيان توصيات بالعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير العمل اللائق، ودعم وإصلاح وإعادة هيكلة أسواق العمل، خاصة بين أوساط الشباب، وتعزيز جاهزية القطاعات الاجتماعية والشبابية والصحية والتعليمية، لمواجهة الأزمات الصحية، وتجنب تداعيات مماثلة عند مواجهة صدمات أخرى غير متوقعة.

وطالبت التوصيات بالتوسع في استخدام التكنولوجيا، وتعزيز البنية الرقمية، وتطوير رأس المال البشري، ورقمنة المزيد من الخدمات الحكومية للوصول إلى جميع الأفراد، وتعزيز دور الشباب والمرأة والأسرة من خلال السياسات الداعمة، والبرامج التدريبية، بالإضافة إلى العمل على استقرار أنظمة التعليم وجودة مخرجاته، خاصة في حالة العودة إلى التعلم عن بُعد.

وأنهى الاجتماع توصياته بدعوة الأمانات الفنية لمجالس وزراء الشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة والصحة العرب، والإسكان والتنمية، بالتنسيق مع الشركاء كافة من الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني العربي، والمنظمات الإقليمية، ومؤسسات التمويل العربية، لعقد الاجتماعات وورش العمل اللازمة، لوضع الخطط والبرامج لتنفيذ هذا البيان، وبحث وضع إطار مماثل للميثاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact ، بحيث يكون ذراعاً داعمة لمواجهة الأزمات والطوارئ بشكل استباقي.

«المطيري» في ملتقى الاتحادات واللجان العمالية الخليجية

بدعوة كريمة من اللجنة العمالية بالمملكة العربية السعودية ، شارك سعادة السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية في ملتقى الاتحادات واللجان العمالية الخليجية الثالث، وذلك في مدينة «الرياض» خلال الفترة من 24 – 25 / ديسمبر 2021، بحضور المهندس **ناصر الجريد** رئيس اللجنة الوطنية للجان الوطنية بالمملكة العربية السعودية، والدكتور **عادل الزياني** ممثل معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأستاذ **فيصل الضفيان** وكيل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المساعد للشؤون العمالية، وعدد من رؤساء ووفود الاتحادات واللجان العمالية الخليجية، هدف الملتقى إلى تعزيز التعاون المشترك بين الاتحادات واللجان العمالية الخليجية وتحقيق

التنسيق والتكامل والترابط بينها في الشأن العمالي، حيث يقام استكمالاً للجهود التي بدأها قادة دول مجلس التعاون الخليجي في التعاون والتنسيق المشترك بينهم في هذا المجال. وخرج الملتقى بعدد من التوصيات، أبرزها: استمرار إقامته بشكل سنوي، وتقديم البرامج التطويرية المشتركة عن طريق الاتحادات واللجان العمالية لتبادل الخبرات، إضافةً إلى توحيد المواقف المشتركة.

«المطيري» في الدورة «52» للجنة التنسيق العليا

يدعو إلى تنظيم منتدى دولي حول التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

برئاسة معالي السيد/ **أحمد أبو الغيط** الأمين العام لجامعة الدول العربية وبحضور المديرين العامين للمنظمات العربية المتخصصة، وبمشاركة ممثلي مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك، شاركت منظمة العمل العربية، في أعمال الدورة «52» للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بوفد ترأسه معالي السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، الذي انعقد بمقر أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (بمدينة الرياض المملكة العربية السعودية) خلال الفترة من (24– 26 يناير/ كانون الثاني 2022).

أبو الغيط يطالب بتشجيع بناء الشراكات بين مؤسسات العمل العربي المشترك

رحب معالي السيد/ **أحمد أبو الغيط** في بداية كلمته بالسادة الحضور مقدماً الشكر لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ولرئيسها على احتضان فعاليات هذه الاجتماعات، مشيراً إلى أهمية اجتماعات هذه اللجنة في تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك لزيادة فعالية العمل العربي المشترك، وتلافي الازدواجية بين مؤسساته.

أكد «أبو الغيط» على أهمية ما يتضمنه جدول أعمال اللجنة من موضوعات ومنها: التحول الرقمي وبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي بالمنطقة العربية، ورقة عمل حول التفاعل العربي لمواجهة الهيمنة الرقمية، والتغير المناخي وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، بالإضافة إلى مناقشة تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول الدورة الـ «26» لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهيئاتها «جلاسجو» 31 أكتوبر/ تشرين الأول إلى 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

كما حث «معاليه» الدول إلى التعاون الكامل في إثراء محتوى الشبكة العربية للمعلومات، وهي مشروع سيكون له عظيم الفائدة في التعريف بجهود جامعة الدول العربية، وإتاحة المعلومات المتعلقة بنشاطها، ونشرها على نطاق واسع... مشيراً إلى أن الأمانة العامة للجامعة قد أعدت خطة للارتقاء بمحتوى هذه الشبكة، وتمنى الاطلاع عليها والمساهمة في تنفيذها.

مطالباً بتشجيع بناء الشراكات بين مؤسسات العمل العربي المشترك، مسجلاً في هذا الصدد ارتياحه لعدد مذكرات التفاهم التي تم التوافق عليها مؤخراً، كما حث مؤسسات ومنظمات اللجنة على بناء شراكات خارجية.

محمد خير ، يؤكد على دور منظمات العمل العربي المشترك في تحقيق الغايات المشتركة

أكد السيد الوزير المفوض/ **محمد خير عبد القادر** - مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية في كلمته على أهمية دور اللجنة في تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين الأمانة العامة ومنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك؛ لزيادة فعالية العمل العربي المشترك، ومواكبة متطلبات المرحلة الراهنة

مؤكداً على دور المنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك؛ كونها أداة من الأدوات الرئيسة للعمل العربي المشترك من أجل تحقيق الغايات المشتركة التي تسعى إليها الدول العربية في ضوء المتغيرات والتحولات غير المسبوقة التي يمر بها العالم.

«عبد المجيد البنيان» ، يقدم الشكر «لأبو الغيط» لدعمه المستمر لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك

رحب سعادة الدكتور/ **عبد المجيد بن عبدالله البنيان** - رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالمديرين العامين ورؤساء المنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك في مقر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ونقل تحيات صاحب السمو الملكي الأمير **عبد العزيز بن سعود بن نايف بن عبد العزيز** وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية ورئيس المجلس الأعلى للجامعة والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب وتمنياته الصادقة أن تكلل أعمال الدورة العادية (52) بالنجاح والتوفيق، كما قدم الشكر للسيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على دعمه المستمر وتشريفه لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

المطيري، يدعو إلى تنظيم منتدى دولي حول التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

ومن ناحية أخرى قام سعادة السيد **فايز على المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية بمداخلة أكد فيها على أهمية موضوع التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، مقترحاً تنظيم منتدى دولي حول هذا الموضوع **ينظم بالتنسق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولكافة المنظمات العربية التي ترغب في المشاركة في هذا المنتدى الهام.**

العاصمة القطرية، تستضيف أعمال الدورة «95» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية

بدعوة كريمة من غرفة تجارة وصناعة قطر، عقدت منظمة العمل العربية الدورة «95» لمجلس إدارتها في لؤلؤة الخليج العربي، العاصمة «الدوحة»، خلال الفترة 24 - 25 أكتوبر - تشرين الأول 2021.

حيث تم في بداية الجلسة انتخاب سعادة المهندس/ **ناصر أحمد المير** (فريق أصحاب الأعمال/ دولة قطر) رئيساً للمجلس لمدة عام، وكل من معالي الدكتور/ **عادل حاشوش الركابي** جمهورية العراق نائباً للرئيس عن فريق الحكومات، والسيد/ **يعقوب يوسف محمد** مملكة البحرين نائباً للرئيس عن فريق العمال .

ألقى سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة في الجلسة الافتتاحية، رحب فيها بأصحاب المعالي والسعادة والسادة أعضاء مجلس الإدارة مهنئاً السيد المهندس/ **ناصر أحمد المير** (فريق أصحاب الأعمال/ دولة قطر) لانتخابه رئيساً للمجلس، كما تقدم بخالص التهنئة إلى معالي الدكتور/ **عادل حاشوش الركابي** (فريق الحكومات جمهورية العراق) والسيد/ **يعقوب يوسف محمد** (فريق العمال/ مملكة البحرين) لانتخابهما نائبين للرئيس.

هذا، وأعرب عن جزيل امتنانه وتقديره لسعادة الشيخ/ **خليفة بن جاسم آل ثاني** رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر على الاستضافة الكريمة لأعمال الدورة (95)، مثمناً عالياً نجاح تجربة قطر الأولى في انتخاب مجلس شورى في أبهى صور الديمقراطية؛ مما يعكس شفافية القيادة

السياسية متمثلة بأميرها المفدى صاحب السمو الشيخ **تميم بن حمد آل ثاني** الذي حرص على المُضي قدماً من أجل تعزيز دور مجلس الشورى وتطوير العملية التشريعية بتوسيع المشاركة الوطنية، متمنياً باسمه وباسم أعضاء مجلس الإدارة لدولة قطر أميراً وحكومة وشعباً مزيداً من التقدم والرفعة والازدهار.

كما أشاد «**المطيري**» في كلمته بأهمية هذه الدورة، فهي أول اجتماع حضوري لأعضاء مجلس إدارة المنظمة منذ تفشي جائحة كورونا التي فرضت عقد الدورات السابقة على منصات التواصل الرقمية، وهي أول دورة لأصحاب المعالي والسعادة والسادة أعضاء المجلس الذين نالوا ثقة المؤتمر العام في دورته (47)، متمنياً لهم كل التوفيق والنجاح في أعمالهم.

كما أشار سعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية** إلى الضغوطات التي أثقلت كاهل الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والاتحادات العمالية؛ بسبب أزمة كورونا التي طالت أسواق العمل وتسببت في فقدان الوظائف وتراجع المداخيل، فبذلت الحكومات بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين جهوداً حثيثة للتوصل إلى تدابير فعالة لاستمرارية الأعمال وبدء التعافي من تداعيات الجائحة، مؤكداً على أهمية التعاون والتنسيق على المستوى العربي وتعزيز الشراكات وتطوير آليات الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة لإيجاد الحلول المبتكرة للتخفيف من آثار هذه الجائحة اجتماعياً واقتصادياً.

هذا، وأكد سعادة السيد/ **فايز المطيري** في كلمته على حرص منظمة العمل العربية منذ نشأتها على دعم القضية الفلسطينية، فأخذت على عاتقها كل الجهود الدولية لدعم عمال وشعب فلسطين، فعقدت على هامش أعمال الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي الاجتماع التمهيدي للمانحين لدعم صندوق التشغيل الفلسطيني بإشراف منظمتي العمل العربية والدولية، والذي طالما دعا سعادته له وطالب به في المؤتمرات الدولية والملتقيات التضامنية.

ومن جانبه ألقى المهندس/ **ناصر أحمد المير** رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية كلمة أعرب فيها عن فائق شكره على الثقة التي مُنحت له لتحمُّل مسؤولية رئاسة المجلس، كما قدم الشكر لسعادة الشيخ **خليفة بن جاسم آل ثاني** رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر على دعوته الكريمة لاستضافة فعاليات أعمال مجلس الإدارة وعلى الجهود المبذولة فى إنجاح أعمالها، متمنياً كل التوفيق والنجاح لمعالي الدكتور/ **عادل حاشوش الركابي** (فريق الحكومات/ جمهورية العراق)، والسيد **يعقوب يوسف محمد** (فريق العمال/ مملكة البحرين) لانتخابهما نائبين لرئيس مجلس الإدارة عن فريقي الحكومات والعمال، مقدماً جزيل الشكر والامتنان لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده المثمرة في النهوض بأداء المنظمة والتطور المشهود الذي لمسه الجميع في أنشطة المنظمة واجتماعاتها.

كما نوه رئيس المجلس إلى انعكاسات آثار جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت لها تأثيرات مباشرة على نسب الفقر والبطالة في الوطن العربي، ودعا إلى ضرورة تكاتف الجهود وتسخير كافة الإمكانيات لجميع الأطراف الفاعلة فى الوطن العربي للمساعدة في الدفع بعجلة التنمية بما يعود بالنفع على الاقتصادات العربية.

هذا، وأكد رئيس مجلس الإدارة على أن قضية فلسطين قضية كل عربي، وهي قضيتنا المركزية حيث يعرض مجلس الإدارة في كل دورة بنداً خاصا عن أوضاع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة .

كما رحب الوزير المفوض/ **محمد خير عبدالقادر**، ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية، بالسادة أعضاء مجلس الإدارة، ونقل تحيات معالي السيد/ **أحمد أبو الغيط** - الأمين العام لجامعة الدول العربية، متمنياً نجاح أعمال الدورة (95) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية .

ووجّه الشكر والتقدير للشيخ/ **خليفة بنجاسم آل ثاني** رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر على دعوته الكريمة لاستضافة أعمال المجلس، مهنئاً المهندس **ناصر المير** على ترؤسه مجلس الإدارة ومعالي الدكتور/ **عادل حاشوش الركابى** (فريق الحكومات/ جمهورية العراق)، والسيد/ **يعقوب يوسف محمد** (فريق العمال/ مملكة البحرين) لانتخابهما نائبين لرئيس مجلس الإدارة.

كما أشاد بالجهود التي بذلها السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية لإنجاح مسيرة المنظمة رغم الصعوبات التي فرضتها جائحة كورونا وفي الختام تمنى للمجلس التوفيق والنجاح في أعماله .

هذا، وناقش أعضاء **المجلس** - خلال انعقاد الدورة - عدداً من البنود والتقارير الهامة، وأصدر بشأنها قرارات وتوصيات تتعلق بمتابعة قرارات الدورة (94) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية وقرارات الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي، بالإضافة إلى استكمال تشكيل لجنة الحريات النقابية ولجنة شؤون عمل المرأة العربية لمدة عامين، كما استعرض المجلس تقريراً عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين (94- 95)، وتقريراً عن نتائج أعمال الدورة (51) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ونتائج أعمال الدورة (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

«المطيري»: نسعى مع أطراف الإنتاج الثلاثة لإيجاد حلول مبتكرة للنهوض بالتشغيل ومعالجة مشكلات البطالة

وضعت **منظمة العمل العربية** منذ نشأتها قضايا التشغيل في صدارة اهتماماتها وأولوياتها بكل ما تشمله من توفير فرص العمل، وزيادة القابلية للتشغيل، وسبل تنمية وتطوير قوة العمل وتأهيلها تعليمياً وتدريبياً وتثقيفاً، وتسعى في سبيل ذلك مع الدول الأعضاء بأطرافها الثلاثة لتوفير بيئة مجتمعية جاذبة وقادرة على حفز التوسع في الطاقة الإنتاجية والتشغيلية وتعزيز رأس المال البشري.

وإدراكاً بأن محور اهتمام الفكر الاقتصادي والاجتماعي السائد الآن هو التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية، والانتقال من النظم التقليدية في جميع القطاعات الاقتصادية إلى النظم التكنولوجية الرقمية، ومن تقسيم العمل القديم القائم على رأس المال المادي والآلي إلى اقتصاد المعرفة القائم على العنصر البشري، تأسيساً على النظم التعليمية والتدريبية الحديثة ذات الارتباط بنظم الإنتاج المبنية على المعارف والمهارات والمواهب.

وبالنظر إلى المتغيرات الراهنة، لا سيما الناتجة عن تفشى وباء كورونا، وتأثيراته اللا محدودة في كل مناحي الحياة، والقصور والضعف الذي كشفته هذه الأزمة في أسواق العمل، والذي أدى بدوره إلى تسريع وتيرة تغير معظم أنماط العمل، واندثار مهن بعينها وظهور مهن أخرى جديدة، وتماشياً مع متطلبات الثورة

الصناعية الرابعة بما تحمله من متغيرات كبيرة وهائلة على الهياكل الاقتصادية، وتركيب قوة العمل والأنماط الجديدة للعمل، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة وإنتاج الغذاء وإدارة الموارد المائية ... وغيرها.

الأمر الذى انعكس بدوره على هيكل قوة العمل العربية، مما يستوجب مواكبة هذا التغيير بتطوير هذا القطاع الهام، بمزيد من الاهتمام والاستثمار في قوة العمل البشرية، حيث يتعين على النظم التعليمية والتدريبية أن تزود القوى العاملة بالمهارات والكفاءات اللازمة لسوق العمل، واتخاذ التدابير اللازمة لإقامة التوازن بين جودة مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات أسواق العمل الفعلية لتوفير متطلبات الأنماط الجديدة للعمل التي تحتاج إلى مهارات تقنية متعددة، وابتداع أفكار جديدة مع انتشار التشغيل الآلي، واستخدام آليات الثورة الصناعية الرابعة في الهياكل الاقتصادية.

لذلك **عقدت منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل)** ندوة قومية يوم الثلاثاء الموافق 16 نوفمبر 2021 عبر تطبيق الزووم تحت عنوان **«الأنماط الجديدة للعمل»** لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة لمناقشة هذه الموضوعات التي تدخل نطاق الخطط والبرامج الخاصة بقضايا التشغيل في الدول العربية، حيث افُتتحت الندوة بكلمة لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري** ألقاها نيابة عنه السيد **مصطفى عبدالستار**، المشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل، والذي نقل فيها تحيات سعادته للمشاركين، وأعرب عن ترحيبه بالسيدات والسادة ممثلي أطراف الإنتاج في الدول العربية والمشاركين والسادة الخبراء والحضور الكريم، متمنياً من الله -سبحانه- أن تنعم أوطاننا وشعوبنا العربية، بالخير والصحة والسلامة، مشيراً في كلمته إلى أن هذا النشاط يأتي ضمن سلسلة من الأنشطة المتميزة التي تنفذها المنظمة وفق خطة عملها، لدعم جهود البلدان العربية لمواكبة المستجدات والمتغيرات التي يمر بها العالم من أجل إيجاد حلول مبتكرة للنهوض بالتشغيل ومعالجة مشكلات البطالة التي أصبحت أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، نتيجة تزايد الضغوط التي تواجه أسواق العمل العربية.

متمنياً في ختام كلمته النجاح لأعمال الندوة والخروج بعدد من التوصيات القابلة للتنفيذ لتُسهم في بلورة رؤية مشتركة لتطوير منظومة التشغيل في وطننا العربي.

ناقشت الندوة محورين رئيسيين، **جاء المحور الأول تحت عنوان: «الأنماط الجديدة للتشغيل في ظل الثورة الصناعية الرابعة»** وقدمه السيد/ **رامي مهداوي** - الخبير العربي في مجال التشغيل/ دولة فلسطين، والذي تناول فيه تحليل أنماط العمل الجديدة وأسواق العمل العربية، والإجراءات اللازمة للتعامل مع القوى العاملة في ظل الثورة الرقمية، مع ضرورة وضع سياسات لضمان الحد الأدنى من الحماية للعاملين في الأنماط الجديدة، مع معالجة عدم التوافق بين سوق العمل ومهارات العاطلين عن العمل.

أما المحور الثاني فناقش: «دور مؤسسات التعليم والتدريب في توفير متطلبات الأنماط الجديدة للعمل».

وقدمه السيد الدكتور/ **يوسف نوار** - مدير عام تنمية التدريب وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية الجمهورية التونسية، تناول فيه أهم محطات الثورة الرقمية، والأنماط الجديدة للتدريب والتكوين المهني، كما تناول آفاق ومستويات رقمنة التعليم والتدريب التقني والمهني، وذكر أهم المحاور المطلوبة لتسريع الرقمنة في الأقطار العربية.

بعد المداخلات والمناقشات البناءة، خرجت الندوة بعدد من التوصيات التى تهدف إلى دعم منظومة التشغيل في الوطن العربي من أهمها، تطوير وتحديث أنظمة معلومات سوق العمل، والحفاظ على استمراريتها وفق ظروف كل دولة لتيسير إتاحتها للتواصل بين أطراف منظومة التشغيل، من أجل تحديث البيانات والمعلومات الدقيقة حول أوضاع القوى العاملة، من حيث الجانب الكمي للتشغيل والبطالة وهيكل التوزيع على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، ومن حيث الخصائص العمرية والمهنية والتعليمية ومستويات المهارة وفرص التأهيل والتدريب، بالإضافة إلى رصد الاتجاهات المستقبلية للتشغيل والأنماط الجديدة للعمل، وتطوير وتحديث مناهج وبرامج التدريب المهني، بما يتواكب والتطورات التكنولوجية الرقمية في وسائل التدريب ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة في الإنتاج والعمل، وأكدت الندوة في توصياتها على ضرورة دعم التدريب المستمر في القطاعات العامة والخاصة لفائدة العاملين في أنماط العمل الجديدة بهدف مواكبتهم التطور في أساليب ووسائل العمل وتحسين استفادتهم من التكنولوجيا الرقمية الحديثة، وربط الأهداف التدريبية بتوجهات الأسواق العالمية لمواكبة المتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة، والأخذ بعين الاعتبار التقديرات المستقبلية لاحتياجات المشروعات الإنتاجية، كما أوصت الندوة بضرورة دعم الجهود الهادفة إلى تمكين المرأة ومساعدتها على زيادة نسبة المشاركة في سوق العمل من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة للاتصال والمعلومات في النهوض بتشغيل المرأة العربية ومساعدتها على التوفيق بين وظائفها المهنية ومسئولياتها الاجتماعية، والاستمرار في دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والعمل على توفير مستلزمات نجاحها ودعم الابتكار وريادة الأعمال والمشروعات الناشئة في الوطن العربي، بما يخدم بناء أسواق عمل عربية قائمة على بناء وظائف خارج الأجهزة الإدارية الحكومية، وقادرة على تحويل الشباب العربي من مستهلك لمنظومة التوظيف إلى مبتكر قادر على خلق منظومات توظيف غير نمطية.

«المطيري» من قبة الوصل

التكنولوجيا الساعد الأيمن للأشخاص ذوي الإعاقة

يشكل معرض إكسبو 2020، فرصة هامة لإبراز الابتكارات التكنولوجية الحديثة التي صممت ونفذت بعقول عربية، بما يسهم في الترويج لهذه الاختراعات على المستوى العالمي، وسعياً لعمل الشراكات اللازمة لإنتاجها بتكلفة أقل، ووصولاً إلى تمكين أكبر عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة للاستفادة من هذه الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة في إطار احتفال معرض إكسبو دبي 2020 بالأحداث العالمية؛ لذلك شاركت منظمة العمل العربية في تنفيذ المؤتمر التفاعلي للتكنولوجيا والأشخاص ذوي الإعاقة ومعرض الاختراعات والابتكارات العربية في مجالات الأشخاص ذوي الإعاقة تحت شعار «نحو دعم الاندماج الكامل وزيادة التمكين» بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة 3 ديسمبر 2021 في مقر معرض إكسبو دبي وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

يأتي انعقاد هذا المؤتمر في إطار دعم الشركاء للجهود التي تقوم بها الدول العربية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد منصة عربية للترويج للابتكارات في مجال التكنولوجيا المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة.

حيث قام كل من معالي الأستاذة/ **حصة بنت عيسى بوحميد** - وزيرة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومعالي الأستاذ **أيمن المفلح** وزير التنمية الاجتماعية بالمملكة

الأردنية الهاشمية، ومعالي السفيرة **هيفاء أبو غزالة** - الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وسعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية وأصحاب المعالي والسعادة الوزراء ورؤساء الهيئات العربية والدولية المشاركة، بافتتاح معرض الابتكارات العربية في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة واستعراض الابتكارات المميزة للمخترعين العرب من ذوي الإعاقة.

هذا وقد عرضت منظمة العمل العربية فيديو توضيحياً عن دور التكنولوجيا في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في مختلف مجالات العمل حاز على إعجاب الحضور.

وزيرة تنمية المجتمع على دولة الإمارات الدمج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة

ثم افتتحت معالي الأستاذة/ **حصة بنت عيسى بو حميد** وزيرة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة أعمال المؤتمر بكلمة أكدت فيها

على دعم دولة الإمارات للدمج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال السياسات والبرامج والخطط والبنى التحتية والتشريعات والمبادرات الدامجة في كافة مجالات التعليم والتشغيل والبرامج التقنية والصحية حتى البرامج الترفيهية .

أبو غزالة: ضرورة توطيد التعاون لوضع أسس دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات

أكدت معالي السفيرة/ **هيفاء أبو غزالة** الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في كلمتها الافتتاحية على ضرورة توطيد أطر التعاون والتنسيق بين كافة المنظمات العربية والدولية ذات العلاقة لوضع أسس دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات.

شبانة: الشراكة والالتزام الأممي يدعمان الأشخاص ذوي الإعاقة

أكد الدكتور/ **لؤي شبانه** المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية في كلمته على أهمية الشراكة بين الأمم المتحدة والدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك والالتزام الأممي بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة .

المطيري: يجب خلق سوق تكنولوجية عربية والترويج للابتكارات العربية التي صنعت بعقول وأياد عربية ودعمها والتسويق لها

وفي كلمته الافتتاحية أشاد سعادة الأستاذ **فايز علي المطيري** بالجهود التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة والتي صنعت من خلالها قفزة نحو مستقبل أكثر شمولاً ودعماً واستدامة .. كما أكد على أولوية قضايا الإعاقة في اهتمامات منظمة العمل العربية التي تمثل منبراً مهماً لبناء الشراكات وتوطيد أطر التعاون والتنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة؛ مما يعزز من تكامل الأدوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى العربي .

جدير بالذكر ان جميع الحضور والمشاركين أكدوا على تأثير التكنولوجيا على حياتنا جميعاً، وأن العالم العربي لا بد أن يستثمر في التكنولوجيا المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة وخلق سوق تكنولوجية عربية والترويج للابتكارات العربية التي صنعت بعقول وأياد عربية ودعمها والتسويق لها.

منظمة العمل العربية تعقد ندوة قومية حول تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وتوسعة الشمول

منذ بدء جائحة كورونا، والعالم يواجه تحديات صعبة بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وما زالت العديد من الدول تواجه التحديات لاتخاذ التدابير الكافية لحماية شعوبها من الآثار السلبية التي نتجت عن جائحة كورونا؛ لذلك تأتي أهمية النظر في تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وفقاً للتطورات والظروف التي فرضتها الجائحة، وتبني سياسات أكثر شمولاً للتخفيف من آثارها صحياً واجتماعياً واقتصادياً، ومن أهم هذه التدابير توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وابتكار سياسات مالية ونقدية فعالة نتيجة التراجع الحاد في الأسواق كما أدى ارتفاع حالات البطالة إلى تراجع العائدات من اشتراكات التأمينات الاجتماعية، مع ازدياد الإنفاق على المنافع، وهو ما يلزم تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وتنويع مصادر التمويل وفرص الاستثمار لصناديق التأمينات الاجتماعية.

عقدت منظمة العمل العربية **إدارة الحماية الاجتماعية والمركز العربي للتأمينات الاجتماعية** وبالتعاون مع **الجمعية العربية للضمان الاجتماعي**، ندوة قومية حول «**تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وتوسعة الشمول**» يومي 12-13 ديسمبر/ كانون الأول 2021 بحضور (82 مشاركاً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من 16 دولة عربية، كما شارك في أعمال الندوة رؤساء وممثلو مؤسسات التأمينات الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي في الدول العربية والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الكركي، يقدم الشكر والتقدير لمدير عام منظمة العمل العربية لدعمه ومساندته لأعمال ونشاطات الجمعية

افتتحت أعمال الندوة بكلمة ترحيبية ألقاها سعادة الدكتور/ **محمد كركي** - رئيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعي، أكد فيها على تجديد الدعوة لجميع مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في عالمنا العربي إلى الانضمام والمشاركة في أعمال ونشاطات الجمعية العربية للضمان الاجتماعي، وفي هذا المجال وجه الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية ولسعادة المدير العام الأستاذ/ **فايز علي المطيري** على دعمهم ومساندتهم أعمال ونشاطات الجمعية، وإنّه قد مضى على انطلاق أعمال الجمعية العربية للضمان الاجتماعي أكثر من 8 سنوات، تم خلالها تنفيذ 13 نشاطاً، تهدف إلى تطوير أنظمة الضمان والتأمينات الاجتماعية في المنطقة العربية، كما أشار سعادته إلى التحديات التي تواجه أنظمة الضمان الاجتماعي، والتي لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال الحوار الجاد والبناء بين الشركاء الاجتماعيين، والعمل بالاتجاه الصحيح نحو التنمية المستدامة لضمان حياة كريمة للأجيال القادمة.

«المطيري» يؤكد على أن الضمان الاجتماعي حق لكل عامل عربي

ثم ألقى المستشار **إسلام سناء** - المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية كلمة نيابة عن سعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، والتي رحب فيها بالحضور وشكرهم على مشاركتهم في أعمال الندوة رغم الظروف الصعبة، مؤكداً على أن أنظمة الضمان الاجتماعي تحتاج الآن وأكثر من أي وقت مضى إلى تطوير أنظمتها وتوسعة شمولها، حيث أثرت جائحة كورونا على العالم أجمع، وفرضت تحديات كبيرة على الطبقات الضعيفة والعمالة الهشة، وذلك بما خلفته من ازدياد نسب الفقر والبطالة جراء التدهور في العديد من الأنشطة الاقتصادية واتباع سياسات التباعد الاجتماعي والإغلاقات، والتي أصبحت تشكل هاجساً مخيفاً للعمالة، وخاصة الهشة منها وأن مجابهة التحديات الراهنة تقتضي تحقيق الضمان الاجتماعي بمفهومه الشامل وتعزيز الحوار الاجتماعي، أكد سعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية** في كلمته: «**على أن الضمان الاجتماعي حق لكل عامل عربي وهدف استراتيجي لترسيخ السلم والأمن الاجتماعي**».

عرضت منظمة العمل العربية في ختام الجلسة فيلماً تسجيلياً قصيراً، يتناول أهم وأبرز الفعاليات التي قامت بها منظمة العمل العربية في مجال الحماية الاجتماعية خلال الفترة الماضية

وقدم الدكتور/ **محمد كركي** - رئيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعي درع الجمعية لسعادة السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ولمعالي السيد/ **أحمد مجدلاني** وزير التنمية الاجتماعية بدولة فلسطين.

هدفت الندوة لتسليط الضوء لاستشراف آفاق المستقبل للضمان الاجتماعي في ظل الأزمات وتوسيع مظلة الشمول لمؤسسات الضمان الاجتماعي للعاملين في كافة القطاعات الاقتصادية، والاستفادة من التجارب العربية والدولية الرائدة، وتضمنت أعمال الندوة القومية خمس جلسات عمل، حيث ترأس جلسة العمل الأولى الدكتور/ **عادل صالح** - مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم، عرض خلالها الدكتور/ **برق الضمور** - أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية ورقة تحت عنوان: «**واقع الحماية الاجتماعية في الدول العربية**» وعرض الأستاذ/ **محمد خليفة** - المسؤول المالي بالجمعية العربية للضمان الاجتماعي ورقة حول «**الحكومة في نظم الحماية الاجتماعية وعمليات الإصلاح**».

وبحضور معالي الوزيرة الدكتورة / **نيفين القباج** وزيرة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية وبرئاسة سعادة الدكتور/ **محمد كركي** - رئيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعي لجلسة العمل الثانية، قدمت معاليها خلال الجلسة مداخلة حول: «**تجربة مصر في تعزيز مفهوم الحماية الاجتماعية في ظل الأزمات**» وقدم معالي الدكتور **أحمد مجدلاني** - وزير التنمية الاجتماعية بدولة فلسطين مداخلة حول: «**دور الضمان الاجتماعي في إرساء أسس الحماية الاجتماعية وتجربة دولة فلسطين**» كما قدم الدكتور/ **معتز محروس** خبير التأمينات الاجتماعية بجمهورية مصر العربية في جلسة العمل الثانية عرضاً حول «**التحديات التي تواجه أنظمة الضمان على المديين المتوسط والبعيد في ظل جائحة كورونا**» وجاء عرض الدكتور/ **بدر السماوي** - خبير التأمينات الاجتماعية بالجمهورية التونسية حول: «**حوكمة مجالس الإدارة في مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية**».

وفي اليوم الثاني للندوة ترأس السيد/ **تلي عاشور** رئيس مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية جلسة العمل الثالثة، قدمت خلالها الدكتورة/ **هويدا عدلي** أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية بجمهورية مصر العربية عرضاً حول «**توسعة الشمول في مؤسسات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية**» كما تم تقديم عروض قطرية من سلطنة عمان - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - جمهورية مصر العربية، وجاءت جلسة العمل الرابعة برئاسة السيد/ **محمد وليد الجيطاني** - نائب رئيس مجلس إدارة غرفة وصناعة الأردن - المملكة الأردنية الهاشمية،

حيث قدم الدكتور/ **بدر السماوي** - خبير التأمينات الاجتماعية بالجمهورية التونسية عرضاً حول «**دور الشركاء الاجتماعيين في تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي**»، كما عرض أيضاً خلال الجلسة الرابعة عروضاً قطرية من جمهورية السودان - الجمهورية التونسية - الجمهورية العربية السورية.

وبعد المداخلات القيمة من السادة المشاركين اجتمعت لجنة الصياغة لتخرج بتوصيات قيمة من أهمها: التأكيد على أهمية التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة مثل العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين والعاملين في القطاع غير المنظم، وأهمية تعزيز الحوار الاجتماعي في مجالات تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي وتحديثها، حتى تواكب المستجدات المتعلقة بالأزمات الحالية أو المستقبلية، كما أكدت التوصيات على أهمية تنسيق جهود الدول العربية لإنشاء قاعدة بيانات موحدة اقتصادية واجتماعية تحقيقاً للاستجابات السريعة في التعامل مع الأزمات وضرورة تفعيل مشاركة ممثلي العمال وأصحاب الأعمال إلى جانب الحكومات في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية وفي كافة أطر الحوار الاجتماعي.

وجاء في التوصيات التأكيد على تفعيل التصديق على الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل العربية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية، والعمل على توحيد تشريعات التأمينات الاجتماعية العربية، وذلك من خلال قاعدة بيانات متبادلة بين الدول العربية لتطبيق النظام التأميني للعامل العربي عند تنقله للعمل في إحدى الدول العربية وفقاً لأحكام الاتفاقية العربية رقم 14، والعمل على تبادل الخبرات العربية والممارسات الفضلي المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية والحوار الاجتماعي، والاستفادة من الجهود العربية في إطار من التكامل والتعاون العربي المشترك، واقتراح جائزة عربية تمنح سنوياً لأفضل الممارسات والبحوث العلمية في مجال التأمينات والحماية الاجتماعية، كما أكدت أيضاً على أهمية تطبيق المبادئ والأسس التي تضمن كفاءة إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعي، وحسن استخدام مواردها من خلال تطبيق مبادئ وأسس الحوكمة الرشيدة والشفافية، وإدارة المخاطر في مؤسسات التأمينات الاجتماعية، للمساهمة في تطوير الموارد المالية، وتحسين الخدمات، وإحكام التوازن بينهما، والعمل على الاستفادة من استجابات الدول العربية التي اتخذت في مواجهة أزمة كورونا لمواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الختام دعا المشاركون منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي لعقد دورات تدريبية للعاملين في مجال التأمينات الاجتماعية، وقدم المشاركون الشكر والتقدير لسعادة الأستاذ/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية وأسرة المنظمة، كذلك سعادة الدكتور/ محمد كركي رئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي وأسرة الجمعية على جهودهم المستمرة في خدمة القضايا التي تهم أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

منظمة العمل العربية، تطلق التقرير العربي السابع

أصبحت مشكلة البطالة وقضايا التشغيل ضمن أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية وخاصة بعد جائحة كورونا، مما يستدعي بذل المزيد من الجهد لرأب الصدع وجسر الفجوات التي عمقتها الجائحة بهدف إيجاد حلول ناجعة توفر فرص عمل مستدامة، وقد أولت منظمة العمل العربية قضايا التشغيل والبطالة أهمية قصوى منذ نشأتها، ودأبت منذ عام 2008 على إصدار سلسلة تقارير دورية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية كل سنتين، تميزت بعرض البيانات والتحليلات المعمقة التي تستهدف واضعي الاستراتيجيات وصانعي السياسات ومتخذي القرار وجميع المعنيين من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

وتصدر منظمة العمل العربية هذه التقارير مستهدفة الإحاطة قدر الإمكان بقضايا التشغيل والبطالة من مختلف الزوايا، للمساعدة في تكوين قاعدة معرفية عربية موثقة إحصائياً، تمثل مرجعاً لصانعي السياسات ومتخذي القرار، ومصدراً معلوماتياً للباحثين والخبراء، فضلاً عن كونها إحدى الوسائط المهمة لإرساء أسس مستقرة لمقاربات جدية ومجددة للحوار بين الشركاء الاجتماعيين؛ لتحقيق التوافق المجتمعي كقوة فاعلة، بقصد معالجة التوترات الناشئة، والاختلالات المتراكمة في منظومة التشغيل، فقد صدر **العدد الأول عام 2008** متخذاً له عنواناً مهماً: **(نحو سياسات وآليات فاعلة)**، وكان **العدد الثاني عام 2010** مستأنفاً المسيرة بالتركيز على ما يمثله عنوانه **(قضايا ملحة)**، **والعدد الثالث الصادر** عام 2012 ليتناول قضية الساعة آنذاك بعنوان **(انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة ... حاضراً ومستقبلاً)**، وتلى ذلك العدد الرابع عام 2014 الذي استعرض: **(الآفاق الجديدة للتشغيل في المنطقة العربية)**، **أما العدد الخامس** فقد صدر عام 2016 تحت عنوان: **(دعم القدرة التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل .. نحو معالجة اقتصادية مستدامة)**، وجاء العدد السادس عام 2018 ليتناول موضوعاً مهماً بعنوان **(تحليل الحاضر واستشراف المستقبل)**.

واستمراراً لسلسلة التقارير أطلقت **منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية)** يوم 15 ديسمبر 2021 التقرير العربي السابع تحت عنوان: «**تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة**» بمشاركة السادة ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وعدد من ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، فضلاً عن السادة الخبراء معدي محاور التقرير، علماً بأنه كان مقرراً إصدار هذا التقرير في نهاية النصف الأول من العام 2020، ولكن انقلب الحال، وتغيرت الأولويات منذ ديسمبر كانون الأول 2019، حيث فوجئ العالم بتفشي داء وبيل ذي مدى مكاني عريض، على اتساع رقعة المعمورة، إنه ما يسمي (فيروس كورونا المستجد) تارة، أو ما يسمى (كوفيد - 19) تارة أخرى.

حيث جاءت محاور هذا العدد منصبة على موضوعات وقضايا ملحة، تعكس الاهتمام المتزايد في هذه المرحلة بالتحديات والفرص الواعدة من مختلف الجوانب في البعدين الزماني والمكاني، حيث اشتمل التقرير على **ثمانية محاور، هي:**

- التشغيل والتنمية المستدامة.
- الثورة الصناعية الرابعة وتغيرات قوة العمل.
- سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني.
- آفاق التشغيل الواعدة بين الدول العربية.
- المتغيرات الدولية وآثارها على التشغيل والبطالة في الدول العربية.
- الإنتاج النظيف ودوره في التنمية (الاقتصاد الأخضر والأزرق).
- الهجرة وأنماطها المختلفة في الدول العربية.
- دور أطراف الإنتاج الثلاثة في توفير فرص العمل والحد من الفقر.

افتتحت الندوة بكلمة لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، ألقاها نيابة عنه السيد/ **مصطفى عبدالستار** - المشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل، والذي نقل فيها تحيات معاليه للمشاركين، مؤكداً على حرص منظمة العمل العربية منذ أعوام على إصدار تقارير التشغيل، والذي يعتبر من أهم الإصدارات التي دأبت عليها بواقع تقرير كل عامين، مستهدفة تكوين قاعدة معرفية موثقة استرشادية لصانعي السياسات ومتخذي القرارات التنموية، ومصدراً معلوماتياً مفيداً للباحثين والخبراء.

نوه «**المطيري**» في كلمته على أن إصدار هذا التقرير كان مقرراً في عام 2020، ولكن تغيرت الأوضاع، حيث فوجئ العالم بتفشي وباء كورونا، فتم تأجيل إصدار هذا العدد من التقرير، والانتباه إلى هذا الأمر الكوني الطارئ، وإيلائه ما يستحق من اهتمام، واستخلاص العبر والدروس المستفادة؛ كي نستطيع استئناف مسيرة العمل بطريقة أفضل، دون التعرض إلى مثل ما تعرضنا إليه في هذه المرحلة.

وفي ختام كلمته، تمنى سعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية** أن يعود ما يتضمنه التقرير بفائدة لصانعي السياسات ومتخذي القرار، ولقادة الرأي، وقبل ذلك لفائدة تعميق الحوار والتوافق المجتمعي بين شركاء الإنتاج والعملية التنموية، مقدماً خالص الشكر والتقدير إلى السادة الخبراء مُعدي المحاور وإلى كل من أسهم في إصدار هذا التقرير من مكتب العمل العربي.

قدمت المحور الأول للسيدة/ **وجدان بن عياد** مستشار وزير التربية الجمهورية التونسية تحت عنوان: «**التشغيل والتنمية المستدامة**» وجاء هذا الاختيار ليعكس الاهتمام الدولي بقضية «التنمية المستدامة»، تنمية قابلة للاستمرار عبر الزمن، تعالج احتياجات الأجيال الراهنة وحقوق الأجيال القادمة، بحيث تغير هياكل الإنتاج والتوظف دون جور من أي نوع على «البيئة الطبيعية - الاجتماعية» بمواردها البشرية ومعطياتها «الجيو- اقتصادية»، و«رأس المال الاجتماعي» الداعم لها. وكان من الطبيعي أن يبدأ المحور الأول بعرض لأبعاد القضية على مستوياتها الدولية والعربية والمحلية، مع تركيز على مشكلة البطالة. ويجيء هنا تركيز خاص على دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة وريادة الأعمال، وبالتالي مواجهة المعوقات التي تقف في وجه تطوير أدوار رواد الأعمال من الشباب.

وتطرق المحور الثاني للدكتور/ **محمد عبد الشفيع** - أستاذ في معهد التخطيط القومي جمهورية مصر العربية عن «**الثورة الصناعية الرابعة وتغيرات قوة العمل**» حيث أشار المحور إلى أن سوق العمل أصبحت في الحقيقة سوقاً عالمية ومعولمة إلى حد كبير، من خلال التوسع غير المسبوق في هجرة الكفاءات وانتقال العاملين الموهوبين عبر الحدود وبخطى قوية.

وقدم نظرة مستقبلية للدول العربية في مجال إعادة هيكلة الوظائف وقوة العمل، وخاصة بالعمل على بناء استراتيجيات فعالة للتحول الرقمي في كل منها مع وضع خطوط إرشادية مشتركة فيما بينها.

وجاء المحور الثالث للدكتور/ **عبد الرحيم محمد أحمد** - خبير الجودة والابتكار والبحث والتطوير - جمهورية السودان تحت عنوان: «**سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني**» ليركز على التحديات الراهنة والفرص الواعدة في مجال هذه السياسات، وتناول المحور استراتيجيات التعليم والتدريب بالدول العربية، وخاصة منها «الاستراتيجية العربية للتعليم التقني والتدريب المهني»، التي أعدّتها منظمة العمل العربية، بمجالاتها المختلفة، وخاصة من حيث التخطيط والتمويل ونظم المعلومات .. إلخ.

وقدم الدكتور **عبدالسلام الدويبي** خبير استشاري لشؤون التعليم والتنمية البشرية بدولة ليبيا المحور الرابع «**آفاق التشغيل الواعدة بين الدول العربية**» قدم المحور في البداية «الرؤية» و«الرسالة» و«الدواعي» التي تدفع إلى رسم الآفاق الواعدة للتشغيل، وخاصة من حيث استجابة التشغيل لمستجدات سوق العمل المعاصر، والفرص المتاحة في هذا السبيل.

أما المحور الخامس: «**المتغيرات الدولية وآثارها على التشغيل والبطالة في الدول العربية**» **للدكتور خضر عباس النداوي** أستاذ الاقتصاد الدولي - جمهورية العراق، نوقش فيه تأثير أسواق العمل في الدول العربية بجملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية

والدولية، وأن قسماً من هذه المتغيرات يؤثر بصورة مباشرة وآنية، بينما قسم آخر له تداعيات غير مباشرة وذات آثار بعيدة المدى. وقد تدفع هذه المتغيرات نحو تنشيط سوق العمل، على المستوى المحلى والإقليمي والدولي، أو تكون سبباً لحصول انحسار لفرص العمل مما يؤدى إلى تعميق ظاهرة البطالة.

وجاء المحور السادس: (**الإنتاج النظيف ودوره في التنمية الاقتصاد الأخضر والأزرق**). للدكتور/ **فيصل المناور** مستشار المعهد العربي للتخطيط - دولة الكويت، ليسلط الضوء على قضية هامة في مجال التنمية المستدامة، التي جوهرها تحقيق التنمية دون الجوْر على حق الأجيال القادمة في الحفاظ على بيئة طبيعية واجتماعية سليمة، يتم تداولها وتناولها عبر الزمن، لبناء حياة أفضل. وينصرف مصطلح (الاقتصاد الأخضر) إلى اقتصاد متصالح مع الطبيعة، بينما يذهب (الاقتصاد الأزرق) إلى الاستفادة المثلى من موارد المياه بكافة مصادرها، من الأنهار والبحار والبحيرات والمحيطات.

ناقش الأستاذ/ **جمال أغماني** - خبير دولي في علاقات العمل والحوار الاجتماعي - المملكة المغربية في المحور السابع - «**الهجرة وأنماطها المختلفة**»؛ حيث تناول فيه الهجرة وما تمثله من تحديات متعددة، وخاصة في الأحوال (المخالفة للأنظمة) والتي يطلق عليها عادةً (الهجرة غير المشروعة) وتناول أيضاً القضايا المفاهيمية والمنهجية، من حيث التعريفات المختلفة للمهاجر واللاجئ ...إلخ، والمسائل الخاصة بمدى الدقة في البيانات، وعامل الجذب والدفع للهجرة الدولية، وأنماط الهجرة وتعدد طرق معالجتها.

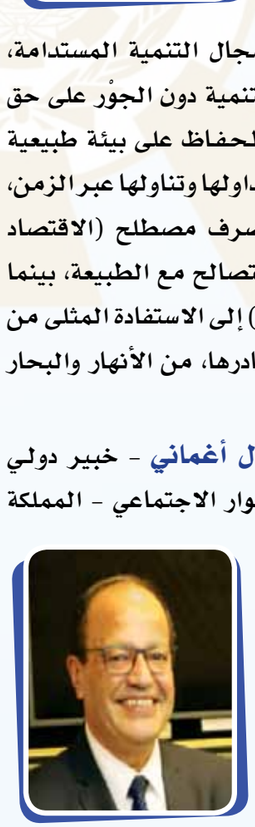

وختم التقرير السابع للتشغيل بالمحور الثامن تحت عنوان « **دور أطراف الإنتاج الثلاثة في توفير فرص العمل والحد من الفقر**» الدكتور **أحمد الشوابكة** - خبير علاقات العمل - المملكة الأردنية الهاشمية، ليتناول المحور لدور الدولة في إيجاد فرص العمل والتشغيل، من خلال المهام المنوطة بالحكومات، وخاصة من حيث انتشار بيئة أعمال مواتية للنمو، عبْر تعزيز سيادة القانون ومحاربة الفساد ومعالجة العقبات التي تقف في وجه إنشاء مؤسسات فعالة، وخاصة في الجهاز الإداري للدولة، وكذلك إقامة بنية تحتية ملائمة وضمان الاستقرار المالي واستقرار الأسعار. يضاف إلى ذلك: المساعدة على «تنظيم القطاع غير النظامي»، أي إدماج «الاقتصاد غير الرسمي» في «الاقتصاد الرسمي» ومساعدة التعاونيات بكافة أشكالها.

وفي ختام الجلسة تمنت منظمة العمل العربية أن يكون هذا العدد السابع من سلسلة التقرير العربي حول التشغيل والبطالة، قد سدّ نقصاً في المكتبة العربية حول التشغيل والبطالة، شأن الأعداد السابقة، بالتطابق مع رؤية ورسالة منظمة العمل العربية.

منظمة العمل العربية تعقد اجتماعات الدورة «41» للجنة الخبراء القانونيين

عقدت **لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية** اجتماعات الدورة (41) يومي 19 - 20 ديسمبر كانون الأول 2021 عبر المنصة الإلكترونية المرئية والذي تعقد كل عام بحضور أعضائها :

1. الأستاذ/ حمادة أبو نجمة - المملكة الأردنية الهاشمية.
2. الدكتور/ على فيصل الصديقي - مملكة البحرين.
3. الأستاذ/ محمد كشو - الجمهورية التونسية.
4. الدكتورة/ إيمان خزعل - الجمهورية اللبنانية.
5. الأستاذ/ إيهاب عبد العاطي عليان - جمهورية مصر العربية.

افتتح سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال الدورة بكلمة رحب فيها بأعضاء اللجنة، مؤكداً على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة في سبيل تحسين شروط وظروف العمل، وأهمية النشاط المعياري العربي في توحيد التشريعات العمالية العربية منوهاً إلى أهمية الاستفادة من المعايير في مواجهة الأزمات التي تواجهه أسواق العمل العربية.

واستناداً لنظام العمل بلجنة الخبراء القانونيين انتخبت اللجنة السيد/ **محمد كشو** (جمهورية تونس) رئيساً للجنة الخبراء القانونيين.

وقد قامت اللجنة بدراسة التقارير السنوية للدول الأعضاء حول اتفاقيات العمل العربية لعام 2020، ومتابعة الردود على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين، وتمت أيضاً مناقشة موضوعات تتعلق بمعايير العمل العربية وتوصيات الدورة «42» للجنة الخبراء القانونيين، وبعد المناقشات أكدت اللجنة على أن المقصود بما ورد في المادة العاشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية بعرض الاتفاقية على السلطات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً لها من تصديق أو غيره، هو عرضها على السلطة التي تملك صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار كما هو منصوص عليه في دستورها، وهذا العرض لا يعتبر متحققاً إلا بعرض الاتفاقية على السلطة التي تختص بالتصديق على الاتفاقيات في الدولة - بغض النظر على تسميتها- أما خلاف ذلك من إجراءات إدارية فإنه لا يعد عرضاً كما تنص عليه المادة المذكورة، ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من إمكانية المصادقة الجزئية التي تتيحها معظم الاتفاقيات، وبما يتناسب مع ظروف الدولة وإجراءاتها، الأمر الذي سيساعدها في تحقيق المزيد من التصديقات والانسجام التدريجي لتشريعاتها وإجراءاتها مع المعايير الواردة فيها، هذا وأكدت اللجنة في توصياتها على مراعاة حكومات الدول الأعضاء عند إعدادها الردود والتقارير التي ترسلها لمكتب العمل العربي، والتنسيق مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال أثناء فترة الإعداد، وعدم الاكتفاء بإرسال نسخة للعلم فقط. وذلك وفقاً للمادة السابعة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

منظمة العمل العربية، تعقد عدة دورات تدريبية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية

عقدت **منظمة العمل العربية (إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي)** دورة تدريبية حول **«التأمينات الاجتماعية وأبرز التطبيقات والممارسات المثالية عالمياً»** والتي تندرج ضمن مجموعة من البرامج التدريبية تنظم من خلال منظمة العمل العربية لصالح **اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية** في شرم الشيخ خلال الفترة 12 - 14 أكتوبر 2021 بمشاركة 40 متدرباً، حيث قام الدكتور/ **أشرف عطية ذكى** - مدير عام مكتب رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بجمهورية مصر العربية، والدكتور/ **محسن الطنطاوي القصبي غانم** عضو اللجنة العليا للخبراء والاستشاريين بجمهورية مصر العربية بتقديم شرح مفصل لمحاور الدورة التدريبية التي **اشتملت على:**

- هدف التأمين الاجتماعي.
- تعريف التأمين الاجتماعي.
- التأمين الاجتماعي كأحد

أوجه التكافل الاجتماعي.

- علاقة التأمين الاجتماعي بإنتاجية العمال.
- هل التأمين الاجتماعي يُعد ادخاراً.
- تناسب التعويض في التأمين مع الخسارة.
- خصائص التأمين الاجتماعي.
- الفئات التي تغطيها نظم التأمين الاجتماعي.
- أنواع التأمين الاجتماعي (المخاطر).

- مزايا التأمين الاجتماعي.
- من المستفيد من التأمين الاجتماعي.
- دور اللجان النقابية العمالية في توعية العاملين.
- تصميم نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات.
- نظم التمويل لأنظمة التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

كما انعقدت دورة تدريبية يومي 27 - 28 فبراير 2022 عن طريق zoom حول «**أساسيات ومبادئ العمل العمالي (النقابي)**»، حيث تناول الدكتور/ **نيازي مصطفى** - خبير تشريعات العمل، والدكتور/ **طارق**

أحمد - خبير علاقات العمل عدة محاور شملت:

- مهارات الاتصال وفنون الإقناع والتأثير في الآخرين.
- مهارات كتابة وعرض التقارير.
- مهارات التفاوض والمفاوضة الجماعية.
- مهارات إدارة الاجتماعات والندوات وجلسات الحوار.
- مهارات التعامل مع مشاكل علاقات العمل.

وعقدت أيضاً دورة تدريبية يومي 28 - 29 مارس 2022 **حول مهارات العمل العمالي (النقابي)**، حيث تناول المستشار/ **أحمد عاطف** - خبير منظمة العمل العربية **عدة محاور مهمة شملت:**

- مهارات الاتصال وفنون الإقناع والتأثير في الآخرين.
- مهارات كتابة وعرض التقارير.
- مهارات التفاوض والمفاوضة الجماعية
- مهارات التعامل مع مشاكل علاقات العمل .
- مهارات إدارة الاجتماعات والندوات وجلسات الحوار.

منظمة العمل العربية
تعقد ورشة عمل تدريبية في بغداد

بناءً على طلب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق، و تحت رعاية معالي الدكتور/ **عادل الركابي** وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق، عقدت منظمة العمل العربية ورشة العمل التدريبية حول: «**تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية**» في العاصمة العراقية، في مقر المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بغداد خلال الفترة (16 -18 يناير/ 2022)، تأتي هذه الدورات ضمن سلسلة من الدورات التدريبية التي تنفذها منظمة العمل العربية دائماً لتلبية احتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية الأعضاء وفق الإمكانيات المتاحة.

افتتح السيد/ **رائد جبار باهض** مدير عام دائرة العمل والتدريب المهني ممثلاً عن معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية يوم الأحد 16/01/2022 أعمال الورشة التى استهدفت 50 مشاركاً من الكوادر المعنية بتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية وعدداً من ممثلي اتحاد الصناعات في جمهورية العراق والاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، وذلك خلال الفترة من (16-18 يناير 2022).

وفي الجلسة الافتتاحية رحب ممثل معالي **وزير العمل والشؤون الاجتماعية** بوفد منظمة العمل العربية في بلدهم الثاني وبالسادة المشاركين في كلمة ألقاها نيابة عن معاليه، موضحاً أهمية تعزيز القدرات والمؤهلات وتدريب كوادر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق. مؤكداً أهمية ورشة العمل التدريبية التي تعقدها منظمة العمل العربية، وخاصة أنها تناقش في مضمونها موضوع تفتيش العمل في إطار الأنماط الجديدة، حيث إن معالي الوزير قد طالب منظمة العمل العربية بإصدار أداة معيارية بهذا الشأن، مؤكداً على أهمية الحوار الاجتماعي مع أصحاب العمل ومنظمات العمال، مشيراً إلى دعم وزارته للتدريب المهني وريادة الأعمال وسعيها أن يكون مركز التدريب المهني والمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية مركزين إقليميين يخدمان المنطقة، متقدماً بالشكر إلى الأستاذ/ **فايز المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية على استجابته لطلب الوزارة وعقد المنظمة لهذه الورشة الهامة.

هذا وتقدم سعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية في كلمة ألقتها نيابة عنه الدكتورة **رانية رشدية** - القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، بأخلص عبارات الشكر والامتنان لمعالي الدكتور **عادل الركابي** وزير العمل والشؤون الاجتماعية؛ لتكرمه برعاية أعمال ورشة العمل التدريبية، وهو ما يعكس مدى اهتمام الحكومة العراقية عامة والوزارة خاصة، بتطوير الكوادر العاملة في أجهزة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية، وحماية العامل الإنسان أداة التنمية وأساس استدامتها، كما يبرز اهتمام الوزارة بأصحاب المنشآت الاقتصادية بهدف الحفاظ على ممتلكاتهم وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية، ومساعدتهم على الامتثال لتشريعات العمل الوطنية ومعايير العمل العربية، وتوفير العمل الكريم واللائق وتحقيق النمو الاقتصادي، منوهاً إلى استجابة المنظمة لطلب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بتنفيذ هذه البرامج التدريبية للسنة الثالثة على أرض العراق الشقيق بداية من عام 2017 ثم عام 2018 والتي تستهدف الكوادر الوطنية العاملة في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية،

كما أضاف سعادته: «**إن الشعب العراقي قد عانى الكثير، ودفع أثماناً باهظة على مدى عقود**؛ إلا أن القدرات والإمكانيات العراقية البشرية مشهود لها عبر التاريخ، ونحن على يقين أن ما يُمكن أن يُحققه الشعب العراقي من إنجازات، إن توافرت له ظروف مواتية، يفوق جميع التوقعات».

كما أكد سعادته سعي المنظمة إلى دعم الدول العربية في تطوير آليات تعزيز الامتثال لقوانين وتشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل، ودعم مهام المفتشين لتتواءم مع المستجدات الراهنة من خلال إعداد حقيبة أدوات حول تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل، تتضمن دليلاً تدريبياً بعنوان: تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل» كما تتضمن أيضاً الدليل التوجيهي للعمال والدليل التوجيهي لأصحاب العمل حول: «تعزيز الامتثال لقوانين وتشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل» إضافة إلى مدونة ممارسات خاصة بالمفتشين، والتي ستطلق خلال هذا العام.

وانسجاماً مع رغبة معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق، فقد كلف مؤتمر العمل العربي في دورته الأخيرة 47 المنظمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار أداة معيارية حول: «الأنماط الجديدة للعمل».

مختتماً كلمته: «اسمحوا لي أن أجدد شكري لمعالي السيد الوزير متمنياً له التوفيق والنجاح في مهامه خدمة لقضايا العمل والعمال والمجتمع العراقي، ولا يفوتني أن أشيد بالجهود التي بذلها الأخوة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وفي المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في الإعداد والتنظيم الجيد، ونأملُ من الله تعالى أن تحقق ورشتنا النتائج المرجوة منها».

وقد قام وفد منظمة العمل العربية بزيارة أقسام المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية والاطلاع على المختبرات وخدمات الصحة المهنية، وتم استعراض المهام التي يقوم بها من قِبل رؤساء الأقسام.

اختتمت ورشة العمل التدريبية أعمالها يوم الثلاثاء 18/01/2022 الذي خصص للمناقشات والعصف الذهني من خلال مجموعات عمل شارك فيها السادة الخبراء بعد اطلاع المشاركين على أحدث التجارب وأفضل الممارسات العربية والدولية في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية ذات الصلة بأنماط العمل الجديدة، وخرجت بالعديد من التوصيات الهامة التي تستهدف تطوير التشريعات الوطنية فيما يخص الأنماط الجديدة للعمل، وكذلك فيما يخص بعض المقترحات ذات الصلة بمشروع تعديل قانون العمل العراقي، وتعزيز قدرات الكوادر العاملة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية ودائرة التقاعد والضمان الاجتماعي، وتم توزيع شهادات المشاركة على السيدات والسادة المشاركين.

هذا وقد استقبل معالي السيد الدكتور **عادل الركابي** - وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق وفد منظمة العمل العربية في مكتبه، ورحب بالسيدات والسادة أعضاء الوفد وعبر عن امتنانه لاستجابة منظمة العمل العربية لطلب الوزارة في عقد ورشة العمل التدريبية، مبدياً اهتمامه بالمحاور المقدمة، ومؤكداً على أهمية مخرجات هذه الورشة في تطوير التشريعات الوطنية بشأن الأنماط الجديدة للعمل.

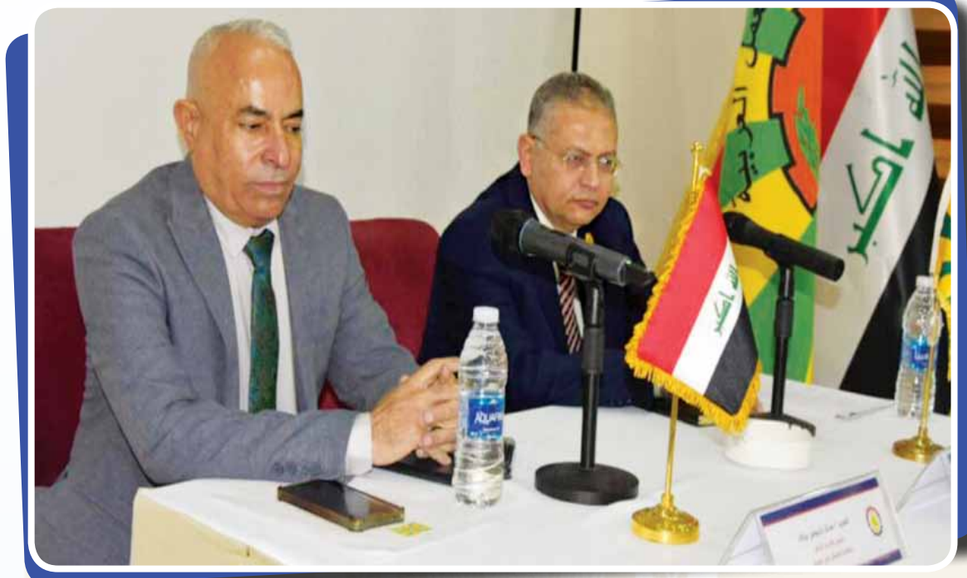

تعزيز الحوار الاجتماعي والحقوق والحريات النقابية لدى العمال في جمهورية العراق

بناء على طلب من الاتحاد العام لنقابات العمال في جمهورية العراق عقدت منظمة العمل العربية دورة تدريبية قطرية حول الحوار الاجتماعي وتعزيز الحقوق والحريات النقابية لصالح الاتحاد العام لنقابات العمال في جمهورية العراق خلال الفترة 17 - 18 يناير/ كانون الثاني 2022، بحضور (40) مشاركاً من القيادات النقابية؛ رؤساء وأعضاء مكاتب النقابات العامة في الاتحاد العام لنقابات العمال في جمهورية العراق وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد.

افتتحت الدورة أعمالها بكلمة ترحيبية ألقاها السيد/ **ستار دنبوس** - رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في جمهورية العراق، وجه من خلالها الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية ولسعادة المدير العام الأستاذ/ **فايز علي المطيري** على الدعم المتواصل الذي تقدمه المنظمة من أجل تطوير قدرات القيادات النقابية في الاتحاد العام لنقابات العمال، هذا وقدم سعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة افتتاحية ألقاها نيابة عنه المستشار/ **إسلام سناء** - المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية أعرب خلالها عن اعتزازه لانعقاد هذه الدورة على أرض العراق الشقيق، مؤكداً على أن انعقاد هذه الدورة التدريبية يعكس مدى اهتمام منظمة العمل العربية بتكريس مبادئ الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في مختلف

القضايا التي تهم أطراف الإنتاج، ويتضح هذا الاهتمام من خلال أنشطة وبرامج عمل المنظمة، وجهودها الحثيثة في تنمية الأطر المؤسسية لعملية الحوار بين أطراف الإنتاج وخاصة في ظل مرحلة الأزمات التي نعيشها الآن وما بعدها، فقد أضحت الحاجة ماسة إلى ترسيخ الحوار الاجتماعي وتعزيزه، وأشاد سعادته بالدور الذي يقوم به الاتحاد العام لنقابات العمال في جمهورية العراق في تحسين ظروف وشروط العمل من خلال التدريب والتأهيل المستمر للكوادر الوطنية.

هذا، وعُرِضَ فيلم تسجيلي قصير يتناول أبرز وأهم الفعاليات التي قامت بها منظمة العمل العربية في مجال الحوار الاجتماعي، وتعزيز الحقوق والحريات النقابية خلال الفترة الماضية.

واختتمت أعمال الدورة التدريبية بحضور السيد/ **ستار دنبوس** - رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في جمهورية العراق، وأعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد، وعدد من القيادات النقابية، حيث وزعت الشهادات على السادة المشاركين في الدورة التدريبية.

ومن جانبهم، أعرب المشاركون عن امتنانهم لمنظمة العمل العربية على إتاحة فرصة مشاركتهم في هذه الدورة التدريبية المتميزة وقدموا الشكر والتقدير لسعادة الأستاذ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، وأسرة المنظمة على جهودهم المستمرة في دعم عمال العراق، ورفعوا توصية بعقد المزيد من الدورات التدريبية لقيادات الحركة النقابية العراقية في الموضوعات التي تهم الطبقة العاملة، وبما يعزز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة.

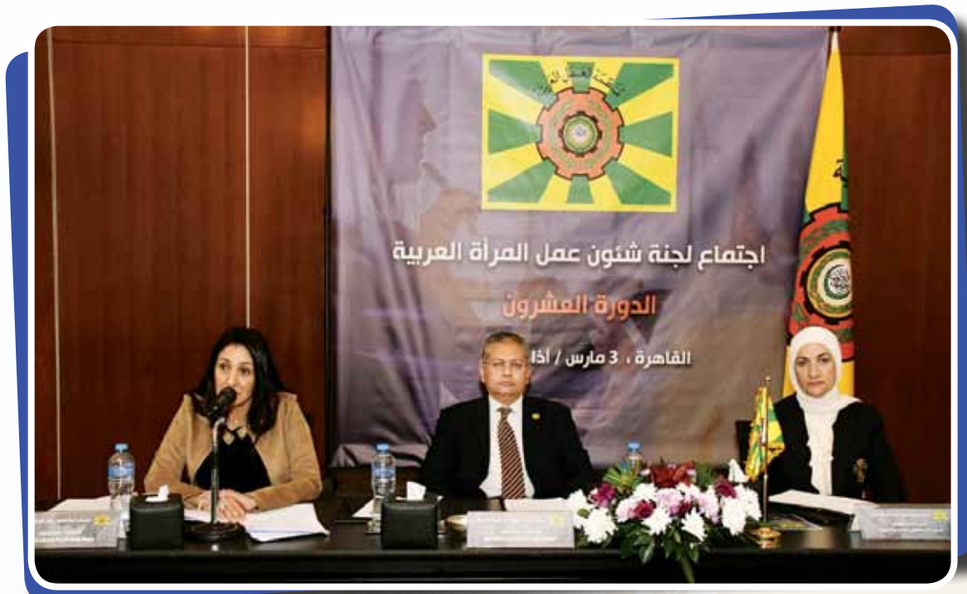

القاهرة تحتضن الدورة العشرين للجنة شؤون عمل المرأة العربية

عقدت منظمة العمل العربية **الدورة العشرين للجنة شؤون عمل المرأة العربية** يوم الخميس الموافق 3 مارس آذار 2022 بمشاركة 13 من عضوات اللجنة ممثلات لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، بالإضافة إلى العضوات من اختيار المدير العام.

أفتتحت أعمال الدورة بكلمة لسعادة السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقاها نيابة عنه السيد **إسلام سناء** - المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية، رحب خلالها بالنساء العضوات، متمنياً لهن التوفيق في الدورة الجديدة، مؤكداً على دعم المنظمة الكامل لأنشطة لجنة شؤون عمل المرأة العربية وسعيها الدائم لتفعيل دورها، وضرورة التعاون والتنسيق من أجل وضع قاعدة علمية وتدريبية لدفع المرأة للقيام بدور أكبر ضمن قوى العمل الرقمية وتزويدها بالمهارات التي تحتاج إليها، وأهمية التركيز على الإدماج الرقمي لتحقيق المساواة بين الجنسين في كافة المجالات.

ثم تم عرض فيديو لمسيرة لجنة شؤون عمل المرأة على مدى عشرين عاماً، وأهم المحطات الرئيسية في رحلة عملها منذ إنشائها.

اعتمدت اللجنة في بداية الاجتماع جدول أعمالها، والذي يتضمن بنداً خاصاً بتشكيل الأمانة العامة للجنة لمدة عامين، حيث تم انتخاب السيدة/ **سولاف درويش** - جمهورية

مصر العربية، والسيدة الدكتورة/ **حياة بنت إسماعيل** - الجمهورية التونسية، والسيدة الدكتورة/ **سناء العصفور** - دولة الكويت، أمناء مساعدين، بالإضافة إلى ثلاث ممثلات عن أطراف الإنتاج الثلاثة، وذلك على النحو التالي: السيدة/ **وهيبة يحي** (حكومات - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، السيدة **شيماء بهاء الدين** (أصحاب أعمال - جمهورية مصر العربية)، والسيدة الدكتورة **حصة الطنيجي** (عمال - دولة الإمارات العربية المتحدة)، وتم تعيين الدكتورة/ **عايدة أبوبكر**- مقررة للجنة.

كما تضمن جدول أعمال اللجنة بنداً حول «**ترسيخ النوع الاجتماعي داخل المؤسسات العربية**» مادة تدريبية قدمتها الدكتورة **ماريان أمير عازر**، بالإضافة إلى بند حول أنشطة **لجنة شؤون عمل المرأة العربية**.

لجنة شؤون عمل المرأة العربية توصي بعقد المنتدى الثاني للمرأة العاملة تحت شعار: «ريادة الأعمال النسائية في ظل الاقتصادات الرقمية»

وبعد المناقشات وتبادل الآراء توصلت اللجنة إلى عدة توصيات من أهمها، دعوة منظمة العمل العربية لإصدار دليل تدريبي حول إدماج منظور النوع الاجتماعي في أنشطة وبرامج المؤسسات العربية، يتم تعميمه على أطراف الإنتاج الثلاثة، على أن تكون المادة التدريبية التي تم تقديمها نواة له، كما تضمنت التوصيات دعوة السيدات عضوات اللجنة إلى إتاحة المادة التدريبية التي تم تقديمها خلال اجتماع اللجنة من خلال مؤسساتهن المنتسبات لها لتوسيع الاستفادة منها، **كما أشارت التوصيات إلى تكليف منظمة العمل العربية بالتنسيق مع الدول الأعضاء بعقد المنتدى الثاني للمرأة العاملة تحت شعار: «ريادة الأعمال النسائية في ظل الاقتصادات الرقمية»**.

بيان تأسيس منظمة العمل العربية

سبعة وخمسون عاماً مضت على تأسيس المنظمة العربية الأولى المتخصصة بقضايا العمل والعمال على مستوى الوطن العربي، ففي الثاني عشر من يناير/ كانون الثاني من كل عام نحيي ذكرى ميلاد منظمة العمل العربية إحدى منظمات العمل العربي المشترك، والتي تنفرد بتمثيلها الثلاثي، فشركاؤها أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية (حكومات وأصحاب عمل وعمال) يشكلون معاً الدعائم المتينة لهذا الصرح العظيم، الذي أنشئ لتحقيق أهداف نبيلة نص عليها الميثاق العربي للعمل ودستور المنظمة من خلال اشتراك منظمات أصحاب الأعمال والعمال والحكومات في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية؛ إيماناً منها بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج الثلاثة، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي في حياة كريمة أساسها العدالة الاجتماعية.

إن أزمة جائحة كورونا التي يعاني منها عالم العمل اليوم، والتي دخلت عامها الثالث، تجاوزت أضعاف تأثيرات الأزمة المالية العالمية، أو ما سمي بـ «الكساد العظيم»، وأحدثت تهديداً وجودياً تجاوز مجرد كونها جائحة صحية طارئة، فقد تضرر من جرائها كل من العمال وأصحاب العمل، وبذلت الحكومات العربية ما بوسعها لتجاوز آثارها متعددة الأبعاد. وبهذه المناسبة يطيب لمنظمة العمل العربية أن تثمن عالياً جهود الحكومات العربية في الاستجابة لهذه الأزمة غير المسبوقة، والتخفيف من عواقبها الاقتصادية والاجتماعية بالتشارك مع منظمات العمال وأصحاب العمل من خلال توطيد دعائم الحوار الاجتماعي الوطني الفعال، والذي أثمر سياسات وخططاً وتدابير وبرامج تحفيزية لدعم المنشآت الاقتصادية، وحماية الوظائف والدخول والمكتسبات العمالية، وتسعى منظمة العمل العربية إلى دعم الجهود المتواصلة للتصدي لتداعيات هذه الجائحة ومتحوراتها، والتي تتطلب تدخلات متوالية نوعية تواكب تطور وانتشار الفيروس ومتحوراته وفق الموارد والإمكانيات المتاحة، وتستلزم إعادة ترتيب الأولويات على الصعيدين الوطني والعربي.

ومن منطلق مسؤوليتها القومية تؤكد منظمة العمل العربية التزامها بواجباتها، وتأهبها المستمر لتقديم كل دعم فني ممكن للحكومات والشركاء الاجتماعيين للمساهمة في بناء وتطوير سياسات تعافي تشاركية وشاملة ومستدامة، بحيث تكون أكثر قدرة على الصمود أمام أية أزمات طارئة مستقبلية، من خلال منبر الحوار الاجتماعي العربي المتميز والذي يتيح فرصة إعادة البناء المتكامل عربياً بشكل أفضل.

يوم المرأة العالمى

يحتفل العالم أجمع بيوم المرأة العالمى فى الثامن من مارس- آذار من كل عام، وأدركت الشعوب أن أوضاع النساء وحقوقهن جزء لا يتجزأ من محاور وأهداف التنمية ، فحينما اعتمد المجتمع الدولي أهدافه التنموية المستدامة 2030 وخصص هدفاً مستقلاً **بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات**، أعاد الاعتراف بدور المرأة كشريك أساسي فى تنفيذ برامج التنمية، وبما أن المورد البشري هو العمود الفقري الذي تقوم عليه ومن أجله سياسات التنمية، فلا يمكن أن تقوم أي جهود تنموية ناجحة في أي مجتمع مع إغفال نصف طاقته البشرية، **وكيف لا**.... وهي الأم التى أعدت جيلًا طيب الأخلاق، عظيم التضحيات والبطولات والتطلعات، وهى جامعة الحياة فى البدايات والنهايات، ورائحة الذكريات، وهى الأخت والرفيقة والأسيرة والشهيدة، صاحبة رسالة تتوارثها جيلاً بعد جيل، ونسجت خيوطاً من الوفاء، وعهداً لا انفصال فيه ولا انفصام وهى الجدة التى غرست فى الأرض ابتسامة وأملاً، وصنعت تراثاً مزركشاً عنواناً من عناوين الوجود التاريخى والحضارى لأجيال تتناقله عبر العصور، وظل إحدى أهم ركائز تطور المجتمعات وتحضرها. وهى الزوجة الحبيبة، والصديقة، حافظة البقاء حتى الأبد، ورفيقة الحياة، وعبقها الدائم المتجدد فى أبدية المكان، وهى النفس، وروح الحياة المنبعثة فى فضاء الكون، وحاضنة الرسالة الإنسانية الخالدة، وجواز عبورها إلى المجد، بابتسامة وثقة، وأمل متجدد مفعم بالحياة. هى المقاتلة، والمناضلة، والثائرة، المنبعثة نوراً وحياة فى الوطن العربي، حارسة الحلم، وضامنة البقاء، وشريكة التنمية في الأوطان.

ينطلق الاهتمام بالاستثمار في قضايا المرأة وضمان مشاركتها في تنمية المجتمع من الاهتمام بالاستثمار في الثروة البشرية التي تمثل المرأة إحدى ركائزها الأساسية وهو مرتبط بمعالجة كافة الأطراف المعنية في إطار من الشراكة والتنسيق لقضايا

النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والآليات التنفيذية؛ مما سيعزز قدرات المرأة العربية ويدعم مساهمتها في التنمية المستدامة .

وانطلاقاً من رؤية منظمة العمل العربية التي تقوم على المواءمة بين قضايا التشغيل ومضامين التنمية، وفي إطار قناعتها الراسخة بدور المرأة العاملة العربية وإسهاماتها الملموسة في تنمية المجتمع العربي، تؤكد منظمة العمل العربية على أن تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة يبدأ بالنهوض بعمل المرأة، وسعيها المتواصل لتوفير شروط وظروف عمل مناسبة تتماشى مع الأدوار التي تتقلدها اجتماعياً واقتصادياً وفقاً لخصوصية كل دولة.

وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة نجدد الدعوة إلى كافة الجهات المعنية لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان مشاركة متساوية للمرأة مع الرجل في سوق العمل وإلغاء التمييز في الفرص المتاحة والأجور والترقي والتدريب المهني لرفع قدرات المرأة العربية للمنافسة في أسواق العمل الحديثة التي ستفرضها التوجهات العالمية في الاقتصادات المستدامة.

ومنظمة العمل العربية، إذ تحتفل بهذه المناسبة ، يسعدها أن تتوجه للمرأة العربية في أرجاء المعمورة بتحية إجلال وتقدير على ما تقدمه من بذل وعطاء وما تحمله من التزامات تجاه مسئولياتها كمربية نشء ونموذج مشرف كامرأة عاملة مثار للفخر والاعتزاز ومثال يُحتذَى به على الصعيدين الدولي والإقليمي .

الحوار الاجتماعي البناء
من أجل نظم اجتماعية قادرة وفاعلة

إعداد د. بدر السماوي
خبير في الحماية الاجتماعية

- التخطيـط.
- مقدمـــة.

1 - واقع الحماية الاجتماعية وتأثيرات جائحة الكوفيد 19.
1-1 واقع الحماية الاجتماعية عشية الجائحة.
1-2 التأثيرات الاجتماعية والصحية للجائحة.
2 - مواجهة الجائحة: التدابير والسبل.
2-1 التدابير المتخذة وجدواها.
2-2 المبادرات والحوار.
3 - آفاق تعزيز الحماية الاجتماعية عبر الحوار الاجتماعي.
3-1 مسؤولية مختلف الأطراف.
3-2 تنظيم الحوار الاجتماعي وهيكلته.

- خاتمـــة.

مقدمـــة

يعكس اختيار هذا الموضوع وعياً عميقاً بمدى أهمية الحماية الاجتماعية في مواجهة الأزمات، وخاصة بعد أن حلت جائحة الكوفيد 19 بالعالم بصفة مفاجئة، وكانت تداعياتها كبيرة بشكل لم يسبق له مثيل في العصر الراهن. كما أن ربط تطوير الحماية الاجتماعية باتباع سبل الحوار الاجتماعي أصبح ضرورة ولم يعد اختياراً؛ نظراً إلى أن الجائحة لم تستثن أي طرف من أطراف الإنتاج. وبهذه المواصفات فإن تناول الموضوع لن يكون تناولاً عاماً أو تقليدياً أو إعادة لإشكاليات قديمة، بل إنه من الواجب التطرق إلى المستجدات المرتبطة بالجائحة وتداعياتها التي يتفق الجميع على أنها لحظة فارقة في تاريخ البشرية، وأنها فرصة مهمة لتقويم أداء الحماية الاجتماعية، ومدى توصلها إلى الحد من آثار الجائحة.

لقد أبـرزت مختلف الأزمـات التي مرت بها المجتمعات - من حين إلى آخر - أهمية الحماية الاجتماعية وتأثيرها سلباً أو إيجاباً على النمو الاقتصادي، وعلى المناخ الاجتماعي، بل حتى على الاستقرار السياسي. ورغم الاعتراف بهذا الدور وتكريسه في المواثيق الدولية وفي التشريعات الوطنية، فإن عدة حوادث وفواجع ينطبق عليها المثل «رب ضارة نافعة» حيث إنها بقدر ما تتسبب فيه من أضرار، فإنها تكشف البون الشاسع الذي ما زال يفصل بين النصوص والآمال والطموحات من جهة، وبين الواقع والنكسات والتحديات من جهة ثانية. ولئن مثلت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لسنتي 2008 و2009 في مستهل هذا القرن «رجة أرضية» فإن جائحة الكوفيد 19 التي حلت بيننا خلال السنة الماضية وما تبعها من تداعيات يمكن اعتبارها « زلزالاً» بأتم معنى الكلمة، بما تسببت فيه من كساد اقتصادي وتوتر اجتماعي ما زلنا نعاني من ارتداداته إلى اليوم.

وهكذا نجد أنفسنا مضطرين كمختصين في الشأن الاجتماعي إلى تذكير مختلف مكونات المجتمع من حكومات وأصحاب أعمال وعمال بأهمية الحماية الاجتماعية من خلال مساهمتها في النمو الاقتصادي؛ مما يجعل كلفتها تعد استثماراً يعود بالنفع إما مباشرة عن طريق تشجيع الإنتاج والإنتاجية، أو بصورة غير مباشرة عن طريق تدعيم التماسك الاجتماعي، وهما شرطان أساسيان لتحقيق نمو اقتصادي بعيد المدى. وكذلك فإن من فضائل الحماية الاجتماعية وضع سياسات وإنجاز برامج تهدف إلى الحد من الفقر وإعادة توزيع الثروة والتخفيض من نسبة التعرض إلى الأخطار.

1 - واقع الحماية الاجتماعية وتأثيرات الكوفيد 19:

يتعين من أجل دراسة واقع الحماية الاجتماعية في مواجهة الجائحة التي ظهرت في بداية سنة 2020 التطرق إلى مدى استعداد الهياكل المختصة لها، ذلك أن مجهود توفير آليات اجتماعية كفيلة بالحد من المخاطر، سواء بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة، يعود إلى أكثر من قرن عندما وضع المستشار الألماني بسمارك في ثمانينيات القرن التاسع عشر الأسس الأولى لأنظمة الضمان الاجتماعي القائمة على دفع الاشتراكات عبر سن قوانين التأمين على المرض والتأمين على حوادث الشغل والأمراض المهنية والتأمين على الشيخوخة والعجز. كما يعود مجهود إرساء الحماية الاجتماعية إلى المقاربة الثانية التي كان وراءها اللورد

البريطاني بيفريدج في خضم الحرب العالمية الثانية. فقد تجاوز بيفريدج المفهوم المهني لبسمارك ليطرح اللبنة الأولى لشمولية الحماية الاجتماعية القائمة على تلبية الحاجة مهما كانت وضعية المنتفع الاجتماعية. ثم توسعت مفاهيم الحماية الاجتماعية عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 والاتفاقية الدولية عدد 102 لسنة 1952 حول المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي ثم العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966. وقد مثلت هذه القوانين والاتفاقيات تراثاً هاماً أسهم في تكريس ثقافة الحماية الاجتماعية.

والحقيقة أن التطرق إلى تقويم مدى تطبيق هذه النصوص الدولية في مختلف الأقطار يتطلب الكثير من الجهد، فضلاً على أن العالم شهد في الأثناء تطورات كبيرة بسبب أن أوضاع البلدان وخاصة خلال النصف الأول من القرن العشرين تميزت بظاهرة الاستعمار المباشر؛ مما أدى إلى بروز مفارقة غريبة، تتمثل في أن البلدان التي أرست هذه الأنظمة كانت تستعمر بلداناً أخرى. غير أننا سنقتصر على النظر إلى واقع الحماية الاجتماعية خلال الفترة القليلة الماضية من أجل الوقوف على مدى تقدم البشرية في تجسيد الشعارات التي ترفعها حول العدالة والرفاهية.

1-1 واقع الحماية الاجتماعية عشية الكوفيد 19:

أعادت الأزمة الاقتصادية العالمية سنتي 2008 و2009 التأكيد على قيمة الضمان الاجتماعي باعتباره استثماراً اجتماعياً يسهم في النمو المنصف والعدالة الاجتماعية، ويعيد تلقائياً الاستقرار زمن الأزمات. واتفقت الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال على: «أن الدول المزودة بأنظمة حماية اجتماعية متينة وحسنة الإدارة تتمتع بآلية تخول لها تحقيق الاستقرار في اقتصاداتها وامتصاص الأثر الاجتماعي للأزمات». كما أكد إعلان منظمة العمل الدولية سنة 2008 بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة على التزام الدول بـ «توفير الضمان الاجتماعي للجميع، بما في ذلك التدابير لتوفير الدخل الأساسي لجميع من يحتاج للحماية، وتكييف النطاق والتغطية لتلبية الحاجات والتحولات التي واكبت سرعة التغيرات التكنولوجية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية».

وهكذا، كانت التوصية 202 لسنة 2012 حول الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية تكريساً لمسار حوار حول السبل الكفيلة بتعزيز الحماية الاجتماعية، ذلك أنها اعتمدت عملية تشاركية ثلاثية، ولأن إرساء نظم إعانات الحماية الاجتماعية، يجب أن يرتكز على أشكال حوار اجتماعي متواصل. ولا يقتصر مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية على اتفاق دولي لمكافحة الفقر والهشاشة فحسب، بل يؤكد على ضرورة تكريسه في تشريعات وطنية. ورغم ما مثلته الدروس المستخلصة من الأزمة العالمية لسنتي 2008 و2009 فقد فشلت منظومة الحماية الاجتماعية في التصدي لفيروس إيبولا سنة 2014، حيث توفي ما يقارب ستة آلاف شخص في مختلف أنحاء العالم نتيجة انقطاع الخدمات الاجتماعية، فضلاً على ما تسبب فيه من تأثيرات اقتصادية. وفي شهر سبتمبر أيلول من سنة 2014 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 2177 بالإجماع الذي اعتبر وباء إيبولا «تهديداً للسلم والأمن الدوليين». وهي المرة الأولى التي يصف فيها مجلس الأمن حالة طوارئ صحية بهذا الوصف.

ثم كانت في السنة الموالية خطة أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في شهر سبتمبر من سنة 2015، والتي تُعرف أيضًا باسم «الأهداف العالمية»، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. وتم الاتفاق على 17 هدفاً يبدأ تطبيقها اعتباراً من الشهر الأول من سنة 2016، على أن تعمل الدول خلال السنوات الخمس عشرة التي تفصلها على سنة 2030 على بذل الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله. ويشمل هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر هشاشة وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ. كما تضمنت الأهداف إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية، والتأكد من حصول جميع الناس - وخاصة الأطفال - على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة. ومن بين أهم الأهداف الهدف الثامن حول العمل اللائق ونمو الاقتصاد الذي يحث على زيادة مستويات الإنتاجية والابتكار التكنولوجي. وفي هذا الصدد شكل اتخاذ التدابير الفعالة للقضاء على العمل الجبري والرق والاتجار بالبشر عوامل حاسمة الأهمية في سبيل تحقيق الهدف العام الساعي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام 2030.

لقد عكست هذه القرارات مدى حرص مختلف أطراف الإنتاج على وعيها العميق بالتحديات التي طرحتها العولمة ودور الحماية الاجتماعية في تلافي آثارها. ولما حلت جائحة الكوفيد كانت بمثابة امتحان لهذه البرامج التي تمت صياغتها على مستوى عالمي، وحظيت بانخراط أغلب المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها، مما يجعلها متهيئة نظرياً إلى حسن التعامل معها. غير أن الجائحة التي حلت بالعالم في نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 شكلت ضربةً للاقتصادات النامية والناشئة التي لم تتعافى تماماً من الأزمات الاقتصادية السابقة وخاصة منها البلدان النامية التي ظلت تعاني من مديونية مرتفعة، ومنها من تقاسي من أزمات إنسانية وصراعات إقليمية بل وحروب.

فهل نجحت منظومة الحماية الاجتماعية في التصدي للتداعيات الاجتماعية للجائحة؟ وهل تمكن الشركاء الاجتماعيون من تفعيل الحوار الاجتماعي في ظل ضغوطات الجائحة؟ أم أن حلولها بصفة مفاجئة قد يكون مبرراً لضعف مواجهتها وحصول اضطراب في تعاملها مع تداعياتها؟

1-2 التأثيرات الاجتماعية والصحية للجائحة:

تسببت الجائحة في أضرار اقتصادية واجتماعية وصحية شملت كل الفئات وكل البشر ولو بدرجات متفاوتة، فمن نجا من الإصابة بالمرض تأثر من الناحية الاجتماعية، ومن نجا من الناحية الاجتماعية نظرًا إلى أن له دخلاً مضموناً فقد تأثر نفسيًا، نظراً للمناخ العام المتوتر، حيث انعكف الناس في منازلهم وكأنهم في سجون، واستبدلوا الزيارات بالاعتماد على التواصل الاجتماعي لمن له الإمكانية. وفي المقابل تمرد البعض فرفضوا ملازمة بيوتهم أو ملازمة قواعد التباعد ومختلف وسائل الوقاية.

وتفيد مختلف التقارير الصادرة عن مختلف الهياكل الحكومية وغير الحكومية أن جائحة «كورونا» كانت لها تأثيرات على سوق العمل أسوأ بأربع مرات من الأزمة المالية في 2008 من ذلك أن ما لا يقل عن نصف مليار من البشر في العالم وقعوا في براثن الفقر في عام 2020 مما قد يتطلب عقدًا من الزمن على الأقل حتى يعود معدل الفقر إلى مستوى ما قبل الجائحة. فقد أغلقت بعض المؤسسات أبوابها وانخفضت الأجور، وفقد العديد مواطن شغلهم. كما أغرقت الجائحة 100 مليون عامل إضافي في الفقر، وهناك احتمال لانضمام أكثر من ثمانية ملايين شخص إلى صفوف الفقراء وإلى فقدان الملايين من العمال لوظائفهم، ومن المتوقع أن تطال البطالة في العالم 200 مليون شخص في 2022. وكان الضرر أكثر قساوة على العاملين في القطاع غير المنظم، الذين تراجعت مداخيلهم بمعدل 60 بالمائة، وارتفعت هذه النسبة إلى 90 بالمائة في البلدان الأشد فقرًا، علمًا وأن هذا القطاع استقطب مليارين من سكان العالم سنة 2020. وقد نتج ذلك على التراجع الكبير في ساعات العمل نتيجة الحجر الصحي وغياب فرص عمل جديدة. ومن أكثر القطاعات التي تضررت قطاع الخدمات مثل المطاعم والمقاهي والنقل والسياحة. وهكذا أصبح العالم يعيش منذ ما يقارب السنة ونصف السنة كارثة إنسانية بسبب تعرض الفئات الأكثر ضعفاً مثل كبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة والعمال المهاجرين وعملة المنازل إلى مخاطر كبيرة سواء على مستوى فقدان الدخل أو على مستوى الافتقار إلى التغطية الصحية.

وفي المقابل انتعشت مداخيل أطراف أخرى وزادت ثرواتهم. فباستثناء انتكاسة صغيرة في شهر مارس 2020 عاد سوق الأسهم إلى الازدهار خلال بضعة أشهر فقط؛ مما جعل كبار الأثرياء يزدادون ثراءً بينما استغرق الأمر خمس سنوات خلال الأزمة المالية والعقارية لعام 2008. وكشف الفيروس أن من بين سبعة مليار من سكان العالم ما زال أكثر من ثلاثة مليارات محرومين من الرعاية الصحية. وفي مجال التعليم حرم التلاميذ والطلبة في أفقر البلدان من الدراسة لمدة تجاوزت أربعة أشهر، بينما لم ينقطع زملاؤهم الذين يعيشون في البلدان ذات الدخل المرتفع سوى ستة أسابيع. وبقدر ما وفرت طرق الاتصال الحديثة فرص العمل عن بعد لفائدة بعض الأعوان الإداريين والفنيين، لم يكن ذلك ممكناً بالنسبة لأغلب المهن التي تعتمد على الحضور في مكان العمل، مثل الأعوان الصحيين وأعوان النظافة وعمال النقل وغيرهم.

أما فيما يتعلق بالتأثيرات الصحية للجائحة فلم تكن البنية التحتية الصحية مستعدة بما فيه الكفاية بسبب التفاوت الكبير بين البلدان وحتى داخل نفس البلد. ولئن نجحت بعض البلدان المتقدمة علميًا في التكفل بالمصابين وإيوائهم وعلاجهم فإن بلداناً أخرى تحولت فيها المستشفيات إلى مقابر بسبب العجز على استيعاب أمواج المصابين رغم اللجوء إلى تدابير استثنائية مثل نصب مستشفيات ميدانية. وحصل التفاوت في إنتاج اللقاح المضاد لفيروس كوفيد 19، فنجحت الدول المتقدمة في إنتاجه وبقيت البلدان الفقيرة تنتظر. كما أثير الجدل منذ البداية حول مدى التوصل لتوزيعه بصفة عادلة على شعوب العالم. فبقدر ما لم يميز

الفيروس بين الغني والفقير سواء على مستوى الدول أو الأفراد بقدر ما يبدو أن الانتفاع باللقاح كان رهين معايير أخرى. وقد سعت منظمة الصحة العمومية إلى الاضطلاع بدور مهم في هذا المجال إلى جانب المسؤولية الموكولة للدول حسب إمكانياتها المادية ونفوذها السياسي. وقد تمثل دور المنظمة في الدعوة إلى الانخراط في مبادرة «الوصول العالمي للقاح المضاد لكوفيد - 19» (المعروفة باللاتينية باسم كوفاكس) التي ترمي إلى تمكين البلدان من الحصول على 20 بالمائة من اللقاحات. إلا أن هذا السعي جوبه بعراقيل عديدة بعد أن حجزت الدول الغنية وخاصة منها الغربية لنفسها قبل عدة أشهر كميات كبيرة من اللقاحات، فحرمت بذلك بقية الدول من الحصول على نصيبها. كما عجزت منظمة الصحة العالمية على توفير ثمن اللقاح رغم نداءاتها المتعددة وتذكيرها بالقيم الإنسانية مثل التضامن والعدالة. وتزعمت الولايات المتحدة الأمريكية التي سبق أن انسحبت من منظمة الصحة العالمية قائمة الدول في احتكار اللقاح بعد أن اشترت كميات ضخمة منه وحجزته لمواطنيها. وفي السياق نفسه عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقاً مع عدة مخابر لشراء اللقاح لفائدة أعضائه السبعة والعشرين، مما مكنه باعتبار قيمة الصفقة من الأولوية في الحصول عليه والتحكم في كلفته. وقد أكد هذه الاستنتاجات المدير العام لمنظمة العمل الدولية، الذي قال: «إن التفاوتات الضخمة في توزيع اللقاحات والقوة المالية المتباينة إلى حد كبير ستضخ جرعة مضاعفة من عدم المساواة في عالم العمل».

وفيما يخص البلدان العربية، فقد انخفض عدد ساعات العمل، وفقد العديد مواطن شغلهم وخاصة العاملين في القطاع غير النظامي، الذين يمثلون أكثر من نصف اليد العاملة النشيطة، والذين هم محرومون من شروط العمل اللائق وخاصة الصحة والسلامة المهنية. من بين هؤلاء هناك نسبة كبيرة من النساء. واتبعت أغلب البلدان العربية سياسة الطوارئ في مواجهة الأزمة، فوفرت حسب إمكانيات كل بلد المساعدات الاجتماعية للفئات الأكثر فقرًا. ومن الناحية الصحية في الأقطار العربية، فقد اجتهد كل بلد بمفرده لاقتناء اللقاح من مخابر وبلدان مختلفة، مما مكن بعضها من الحصول على نصيبها مبكرا والشروع في التلقيح في حين تأخرت أقطار أخرى في اقتناء حاجياتها.

2 - مواجهة الحماية الاجتماعية للجائحة: التدابير والسبل:

وضعت جميع البلدان تقريبًا الحماية الاجتماعية في صدارة أولوياتها الوطنية إن لم يكن اختيارا فقد كان اضطرارا. والحقيقة أن الأزمة كانت معقدة وذات عواقب وخيمة على صحة السكان وشغلهم وسكنهم ولها أضرار على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية. واتضح أن حوارا اجتماعيا متواصلا ومشاركة بناءة للشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين ضروريان لمواجهة تداعيات الأزمة ومن أجل تطوير استجابات فعالة وشاملة قدر الإمكان على النحو الذي يستجيب للمعايير الدولية.

2-1 التدابير المتخذة:

مثلت جائحة كوفيد 19 مشكلة صحية عامة كانت لها تداعيات اجتماعية واقتصادية عاجلة وآجلة. ومثلما تبين من خلال هذه الجائحة فإن تدابير الحماية الاجتماعية مثلت عنصرًا لا غنى

عنه لمواجهة تداعياتها بطريقة متناسقة لتحقيق الحصول بصفة مجدية على الرعاية الصحية ولضمان المحافظة على الشغل والحد الأدنى من الدخل. كما أنها ساعدت الشركات نسبياً على الابقاء على إجرائها بما قلل من احتمالات التخلي عنهم جزئياً وأسهم في العودة بصفة تدريجية إلى النشاط.

وقد أعلنت أغلب دول العالم في الفترة ما بين فيفري 2020 وسبتمبر 2020 على تبني ما يقارب ألف وخمسمائة ألف إجراء في مجال الحماية الاجتماعية؛ بهدف الحد من المخاطر الصحية المباشرة وطويلة الأجل، والتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. وتمثلت معظم التدابير في وضع آليات جديدة أو خدمات إضافية لمساعدة المحتاجين، وتعديل الآليات القائمة وزيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية، وتبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تسهيل الوصول إلى الخدمات. كما تم اتخاذ إجراءات لفائدة المؤسسات، مثل إعفائها مؤقتاً من دفع المساهمات. وكانت أغلب التدابير تدخل في مجال الحماية الاجتماعية، وتستهدف الحد من الإحالة على البطالة وتوفير الرعاية الصحية ومنح الإجازة المرضية وضمان الدخل وحماية الأشخاص الذين يعانون من خسارة جزئية أو كلية في الدخل.

وكانت الإجراءات المتخذة في البلدان العربية شبيهة عموما بما تم اتخاذه في بقية بلدان العالم، من ذلك تقديم منح إلى المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغرى لتجاوز صعوباتها الناتجة على تراجع الإنتاج، وللحد من تسريح العمال إلى جانب تعليق العمل ببعض الواجبات المالية والجبائية. كما وقع تعليق العمل في بعض البلدان بالإجراءات المتعلقة بالتوقف عن العمل لأسباب قاهرة. وتم الإبقاء على مرتبات الأعوان العاملين لدى الدولة، ومنح مساعدات رمزية إلى العالمين في القطاعات الخاصة من قبل الدولة، وكذلك مساعدات ظرفية واستثنائية للعاملين في القطاع غير النظامي.

ومن بين أهم التحديات التي واجهت الدول منذ بداية الجائحة سنة 2020 البت فيما إذا كانت الإصابة بالكوفيد 19 تكتسي طابعاً مهنياً خاصة بالنسبة للمهن الأكثر عرضة للعدوى، وتمكنت من التوصل إلى توافق بشأنها. ففي حين يمكن لبعض المهن أن يبقى أصحابها في منازلهم أو يعمل عن بُعد، فإن مهنا أخرى تستوجب مواصلة العمل على عين المكان لتأمين الحد الأدنى من نشاط المجتمع، مثل العلاج والغذاء والأمن والنظافة وغيرها من الأنشطة الحيوية بما يرفع من احتمال تعرض العاملين فيها لخطر الإصابة.

ومنذ بداية ظهور الوباء تصاعدت المطالب للاعتراف بالكوفيد 19 مرضاً مهنياً خاصة في صفوف الإطارات الصحية لعلاقته المباشرة بظروف عملهم. غير أن الإشكالية تمثلت في أن قائمة الأمراض المهنية لمنظمة العمل الدولية التي تعتمدها الدول أو تستأنس بها لم تتضمن هذا المرض؛ لكونه مرضاً مستجداً. لذلك عملت أغلب البلدان على إيجاد حل لهذه الإشكالية بعد أن تسارعت وتيرة الإصابات وارتفع عدد الوفيات وتأكد بقاء الفيروس فترة أخرى حسب منظمة الصحة العالمية.

لقد عرفت مختلف التشريعات المرض المهني بأنه كل ظاهرة اعتلال، وكل تعفن جرثومي أو إصابة يكون مصدرها بالقرينة ناشئًا عن النشاط المهني للمتضرر. ويمكن حسب هذا التعريف أن

نعتبر أن الإصابات التي يتعرض لها الأعوان الذين يتعاملون بحكم مهنتهم مع المصابين مرضاً مهنياً. لكن التشريعات نفسها اشترطت أيضاً أن يوجد اسم المرض ضمن قائمة محددة مسبقاً. أما بالنسبة لبقية القطاعات أي تلك التي ليست لها اتصال مهني مباشر بالمصابين، فقد ذهب البعض إلى اعتبار الإصابة بالكوفيد 19 حادث شغل، لكن الإشكالية تمثلت في مدى إثبات علاقة إصابة العامل بالكوفيد 19 بممارسته لعمله، ذلك أن التشريعات العالمية تعرف حادث الشغل بأنه الحادث الحاصل للعامل بسبب الشغل أو بمناسبته. لذلك يشترط أن تكون هناك علاقة سببية بين الإصابة والنشاط المهني للمتضرر، وهو أمر ليس من السهل إثباته. ونستدل على ذلك بحادثة حصلت بفرنسا، حيث بدت على عامل في قطاع لا علاقة له بالمصابين أعراض الحمّى والسعال الجاف والتعب، فتقدم إلى مؤجره طالبا منه التصريح به على أساس أنه أصيب بحادث شغل. إلا أن التحريات أثبتت أنه كان يتناول طعام العشاء قبل يومين مع صديقته العائدة من إيطاليا التي تبين أنها كانت مصابة. وهكذا لم يتم اعتبار الإصابة حادث شغل لانتفاء العلاقة السببية بين الإصابة والعمل.

كما أنه من الوارد إن تحصل الإصابة بين مقر إقامة المتضرر ومكان عمله عند امتطاء وسيلة نقل جماعية مثلاً. وحيث إن التشريعات الدولية أقرت بأن حادث الشغل هو أيضاً الحادث الحاصل للعامل أثناء تنقله بين مكان شغله ومحل إقامته بشرط ألا ينقطع مسيره أو يتغير اتجاهه لسبب أملته مصلحته الشخصية أو لسبب لا صلة له بنشاطه المهني، فإن الإشكالية لا تقتصر على توافر الشروط المذكورة في التعريف، بل في مدى إثبات أن العدوى حصلت في وسيلة النقل التي استعملها المتضرر.

وقد تبين من خلال استعراض بعض التجارب في مختلف البلدان اختلاف الاجتهادات وعدم الاستقرار على رأي واحد، على أن أغلب البلدان اتجهت نحو الاعتراف بالإصابة بالكوفيد 19 مرضاً مهنياً طالما ثبتت العلاقة السببية مع محيط العمل وخاصة المهن الصحية. وقد حسمت هذا الأمر منذ البداية بعض البلدان الأوروبية مثل: ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وفنلندا واللكسمبورغ والسويد، وكذلك بلدان أخرى مثل كندا وجنوب إفريقيا، لكنها اقتصرت على العاملين في القطاع الصحي، مما دفع بقطاعات أخرى معرضة ولو بدرجة أقل إلى مخاطر العدوى إلى المطالبة بنفس الإجراء. ويتعلق الأمر - على سبيل الذكر لا الحصر- بالأعوان العاملين في المحلات التجارية وبوسائل النقل وبأعوان جمع النفايات. وهناك توجه ثان اعتمدته أسبانيا وتمثل في اعتبار التوقف عن العمل بسبب الكوفيد 19 أو التوقف عن العمل بسبب الحجر الصحي حادث شغل وقد اضطرت إلى هذا القرار عند بداية ظهور الوباء لتجد طريقة تعتمدها للتعويض عن فقدان الدخل. أما الدنمارك المعروفة بنظامها الشمولي والمتقدم جدًا في مجال الحماية الاجتماعية فكان لها رأي ثالث مختلف، فهي لم تصنف الإصابة حسب المهنة بل حسب فترة التعرض للعدوى، فإذا كانت دون خمسة أيام، أي أن الخطر عرضي، فهي حادث شغل، أما إذا امتدت على خمسة أيام فما فوق، أي أن الخطر دائم فهي مرض مهني. وعموماً فإن القاسم المشترك بين هذه الأمثلة هو العلاقة بين الإصابة وظروف العمل، وهو أمر ليس من السهل دائماً إثباته.

إن الاعتراف بالطبيعة المهنية للإصابة بالكوفيد 19 يهدف إلى إلزام المؤجرين بتحمل مسؤوليتهم في توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية بصفة عامة واحترام بروتوكول الإجراءات الصحية المتعلقة بمواجهة هذا الوباء بصفة خاصة. كما يهدف إلى توعية العمال بواجباتهم في الوقاية من الجائحة بصفة خاصة والصحة والسلامة المهنية بصفة عامة، وذلك بالالتزام باستعمال وسائل الوقاية الموضوعة على ذمتهم والمحافظة عليها وعدم ارتكاب أي فعل من شأنه عرقلة تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية. وأجبرت العامل على إبلاغ الرئيس المباشر بكل خلل يلاحظه من شأنه أن يتسبب في خطر على الصحة والسلامة المهنية، ودعته أيضاً إلى المشاركة في الدورات التكوينية.

2-2 مبادرات وحوار:

عرّفت منظمة العمل الدولية الحوار الاجتماعي بأنه يشمل كل أشكال المفاوضات والتشاور أو بكل بساطة تبادل المعلومات بين ممثّلي الحكومات والمؤجرين والعمال حول المسائل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمثّل مراكز اهتمام مشتركة. ويمكن لهذا الحوار الاجتماعي أن يأخذ شكَل مسار ثلاثي تشارك فيه الحكومة رسمياً أو شكل حوار ثنائي بين ممثّلي العمال ورؤساء المؤسسات الاقتصادية، ويمكن للحكومة أن تتدخل فيه عند الاقتضاء بشكل غير مباشر. كما يمكن للحوار الاجتماعي أن يتخذ شكلاً رسمياً أو شكلاً غير رسمي، أو أن يجمع بين الصيغتين وهي الصيغة المعتمدة عادة. ويمكن كذلك للحوار الاجتماعي أن يكون على المستوى الوطني أو الجهوي أو على مستوى المؤسسة، كما يمكن أن يكون قطاعياً أو بين المهن، أو أن يجمع بين الصيغتين. ويتمثل الهدف الرئيسي للحوار الاجتماعي في إيجاد التوافق بين شركاء عالم الشغل الرئيسيين حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، وتطوير الحوكمة الرشيدة والحفاظ على المناخ الاجتماعي السليم وتنشيط الاقتصاد.

أما منظمة العمل العربية، فقد أقرت في وثيقة **«إعلان مبادئ بشأن الحوار الاجتماعي في البلدان العربية»** تعريفاً حديثاً بالتوافق مع الأطراف الاجتماعية، حيث ورد ما يلي «اعتماد الحوار الاجتماعي وسيلة وأداة فعالة لحل المشكلات وتعزيز التماسك الاجتماعي وأن يشمل الحوار الاجتماعي جميع أنواع المشاورات والتفاوض والاتفاقيات وتبادل المعلومات حول القضايا ذات المصالح المشتركة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً». كما تناسق تعريفها مع تعريف منظمة العمل الدولية في أشكال الحوار، حيث اعتبرت أن الحوار الاجتماعي يشمل جميع أشكال التفاوض والتشاور وتبادل المعلومات بين ممثلي الحكومة والعمال وأصحاب العمل حول قضايا السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تهم جميع الأطراف. ويمكن أن يكون الحوار الاجتماعي ثلاثياً، حيث تكون الحكومة طرفًا رسميًا في الحوار، أو يكون ثنائياً بين العمال وأرباب العمل، أو ممثليهم مباشرة دون تدخل طرف ثالث. وفي كلتا الحالتين يظل الهدف الأساسي حفز الشركاء الاجتماعيين على التوافق والوصول إلى إيجاد حلول بطريقة تشاركية تحفظ حقوق الجميع.

وهكذا يبدو من خلال هذه التعريفات أن الشركاء الاجتماعيين متفقون على أن الحوار الاجتماعي يلعب دورًا حاسمًا في تصميم تدابير الحماية الاجتماعية وتنفيذها، لا سيما في حالة حدوث أزمات من شأنها أن تؤثر على عدد كبير من الناس في آن واحد، فهي أداة أساسية للتحكم في الوضع وتفكيك المواقف المعقدة بفعالية، وهو ما حصل نسبياً عند حدوث جائحة الكوفيد 19.

إن حجم التحديات الراهنة التي فجرتها أزمة الكوفيد 19 بينت أنه لم يعد ممكنا على الحكومات بمفردها مواجهتها وهو ما استدعي تعزيز تعاون كافة الأطراف وبخاصة الشركاء الاجتماعيين بما يعود بالنفع والفائدة على الفئات الفقيرة والمهمشة في مجتمعاتنا العربية. غير أن خصوصية أزمة كوفيد 19 التي تمثلت في عنصري المفاجأة والحدة اضطرت بعض الحكومات إلى اتخاذ إجراءات طارئة بصفة منفردة، في حين انتهج البعض الآخر منذ البداية الحوار الاجتماعي لاستنباط تدابير لحماية العمال وبقية السكان ولمساعدة المؤسسات على الاستمرار في العمل. كما أدى الحوار الاجتماعي الثنائي بين منظمات العمال وأصحاب العمل إلى تعزيز برامج الحماية الاجتماعية. وهكذا لعب الحوار الاجتماعي والتشاور بين الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل دورًا حاسمًا في تطوير تدابير الطوارئ وتنفيذها لمواجهة الأزمة الصحية وتأثيراتها على الشغل والمداخيل. وسيساعد الحوار الاجتماعي في مرحلة موالية على ضمان العودة الآمنة إلى العمل وتسهيل التعافي من أجل بناء عالم أفضل.

وقد مثلت الأدوات الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الدولية في المجال الاجتماعي الأساس الذي يتم عليه بناء أنظمة حماية اجتماعية شاملة، وتقديم توجهات تساعد على معالجة المسائل المتعلقة بعالم الشغل، والمرتبطة بمواجهة الوباء. وتعد هذه الأدوات في حد ذاتها نتيجة للحوار الاجتماعي على المستوى العالمي من شأنها أن تشجع على وضع آليات وهياكل استشارية وتشاركية وتفعيلها واستخدامها؛ لأنها تمثل القاعدة الأساسية لإرساء حماية اجتماعية للجميع.

لقد حرصت منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل خلال الأزمة الحالية على ضرورة امتثال الحكومات للمعايير الدولية للضمان الاجتماعي من خلال المطالبة بتقديم الأجوبة على التساؤلات، وطلب المساعدة على إجراء المفاوضات الوطنية حول كيفية مواجهة الأزمة. كما أسهم الشركاء الاجتماعيون بشكل كبير في بلورة حلول في مجال الحماية وذلك بتقديم الدعم المؤسساتي للحوار الاجتماعي، وتعزيز قدرات منظمات العمال وأصحاب العمل. وهذه الإجراءات أساسية لتوفير بيئة مواتية وثقافة للحوار الاجتماعي في البلدان. وبرزت الحاجة أيضاً إلى التشاور مع المنظمات الأخرى ذات الصلة وممثلي الأشخاص المعنيين ولا سيما منهم العاملون في القطاع الموازي.

وشاركت منظمات العمال وأصحاب العمل في النقاش الذي تم على مستوى دولي وتظافرت جهودها لتقديم اقتراحات للقيام بإجراءات وبتدابير في مجال الحماية الاجتماعية، وكيفية التعامل معها. فقامت بحملات من أجل إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية ودعت الحكومات والمؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية والمنظمات الدولية إلى دعم هذه المبادرة التي تهدف إلى سد الثغرات المالية، ولإنشاء أنظمة حماية اجتماعية في البلدان ذات الدخل المنخفض. وقد أسهمت هذه المبادرات

المشتركة في تحديد الأولويات وتوجيه الحوار الوجهة الصحيحة. ومن الأمثلة على ذلك الحملة الدولية لمساندة قطاع الملابس، الذي كان من أكثر القطاعات تضرراً من الوباء. فقد قام فريق عمل ضم ممثلي العمال وممثلي أصحاب العمل وكذلك الموزعين بحملة، ونجحوا في اتخاذ إجراءات لإنقاذ المؤسسات من الانهيار وإجراءات أخرى لتوفير الحد الأدنى من الدخل للأجراء. وقدمت منظمة العمل الدولية والهيئات الدولية الأخرى، مثل: منظمة الصحة العالمية توجهات لحماية السكان من آثار الفيروس، وتطلب تنفيذ هذه الاتجاهات تعاون الحكومات والمنظمات العمالية ومنظمات أصحاب العمل.

لقد بينت التجربة أن البلدان التي لديها تقاليد عريقة في الحوار الاجتماعي، ولها هياكل تشاركية ناجعة كانت أكثر جاهزية من غيرها لصياغة برامج وحلول قابلة للاستمرار تأخذ بعين الاعتبار مختلف القطاعات والفئات في المجتمع.

3 - آفاق الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي:

لم يعد موضوع الحوار الاجتماعي خياراً، بل تحول إلى ضرورة في سبيل إرساء أنظمة حماية اجتماعية قادرة على مواجهة أزمات محتملة. وأصبحت مسؤولية كل طرف محددة نسبياً مما يدفع نحو الإقدام على تنفيذها وعلى مراقبة تنفيذ بقية الأطراف لتعهداتها. كما بينت الأحداث أن الدولة ما زالت لها مسؤولية تقوم بها حتى في ظل أكثر البلدان ليبرالية.

3-1 مسؤولية الشركاء الاجتماعيين:

في الوقت الذي كانت فيه الحكومات والمؤسسات المالية الدولية المانحة تحشد موارد مالية كبيرة لفائدة الحماية الاجتماعية، كانت الأنظار تتجه إلى تفاعل الشركاء الاجتماعيين مع هذه المجهودات، ذلك أن من شأن مشاركة الشركاء الاجتماعيين في اتخاذ القرارات المصيرية بشأن التمويل أن تضمن تلبية احتياجات العمال وأصحاب العمل، وأن يتم التوصل إلى سد الفجوات المالية لأنظمة الحماية الاجتماعية بصفة تدريجية. ومن مصلحة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، وكذلك المنظمات الممثلة لأطراف أخرى أن يتم حسن استغلال هذه الموارد والتصرف فيها في إطار الشفافية.

وعلاوة على ذلك فمن المفيد بل من الضروري تشريك المنظمات الأخرى ذات الصلة، والتي تمثل فئات معنية بالأزمة في تصور الحلول وتنفيذها مثل منظمات المجتمع المدني والجمعيات والتعاونيات والهيئات التي تدافع عن مصالح العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، والذين غالبًا ما يكونون أكثر هشاشة وليس لهم موقع في الهياكل الثلاثية التركيبة. ففي مثل هذه الأوقات التي تتصاعد فيها التوترات الاجتماعية يصبح الحوار الاجتماعي أكثر أهمية من أي وقت مضى.

إن التعويض عن الخسائر الفادحة في عدد الوظائف وفي حجم المداخيل المنجرة عنها يتطلب اتخاذ تدابير معينة في مجال الحماية الاجتماعية قادرة على الاستجابة للشواغل التالية:

فيما يخص العمال:

- تحديد احتياجات العمال وأسرهم ومراعاة ظروفهم بمن فيهم المشتغلون في الاقتصاد غير الرسمي والعمال المهاجرين.
- ضمان حصول العمال وأسرهم على الرعاية الصحية ولا سيما أولئك المنتمين إلى فئات معرضة للمخاطر.

- توفير الصحة والسلامة المهنية للعمال الذين يشتغلون في الخط الأمامي من القطاع الصحي، وكذلك العاملين في قطاع تجارة المواد الغذائية مع مراعاة احتياجات النساء باعتبار تضررهن بشكل خاص من تداعيات الوباء.
- تجنب قدر الإمكان تسريح العمال والحرص على حماية مداخيلهم.

فيما يخص أصحاب العمل:

- تحديد احتياجات المؤسسات وأخذها بعين الاعتبار من أجل مساعدتها على الحفاظ على أجرائها والحيلولة دون التخلي عنهم أو إيقافهم عن العمل ولو بصفة مؤقتة.
- وضع آليات لمساعدة المؤسسات على ضمان استمرار نشاطها، سواء من الناحية المالية أو من ناحية التمديد في الآجال.
- ضمان مواظبة المؤسسات على دفع الاشتراكات التي تتيح للعمال الحصول على الخدمات وخاصة منها الرعاية الصحية.

فيما يخص الحكومات

- الاستجابة للاحتياجات العاجلة للأزمة الصحية ومنع انتشار الفيروس مع الحرص في الآن نفسه على معالجة تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية.
- إعلام السكان بحقوقهم في مجال الحماية الاجتماعية وتوعيتهم بواجباتهم في مجال الوقاية.
- دعوة الشركاء الاجتماعيين لتحسيس منظوريهم وتوجيههم وإبلاغهم بكافة التدابير.
- تجنيد الطاقات والإمكانيات البشرية والمادية لمراقبة مدى تطبيق الإجراءات والتدابير المتخذة.

والخلاصة أن المسؤولية في هذا المجال مشتركة بين جميع الأطراف.

3-2 تنظيم الحوار الاجتماعي وهيكلته:

تمثل مراعاة الأحكام الأساسية لمعايير العمل الدولية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية أو الضمان الاجتماعي أو ترتيبات العمل أو حماية الفئات الخاصة من العمال أو عدم التمييز أو حماية العمالة - ضماناً بأن يحافظ العمال وأصحاب العمل والحكومات على شروط العمل اللائق أثناء التكيف مع جائحة كوفيد -19. ويسهم احترام هذه المعايير في تعزيز ثقافة الحوار الاجتماعي والتعاون في مكان العمل، وهي ثقافة ضرورية لبناء الأسس اللازمة للانتعاش الاقتصادي، ولتجنب السقوط في التهميش والبطالة والفقر في حال تجددت الأزمة.

ويمكن إذن للحكومة والشركاء الاجتماعيين باعتماد التشاور وتبادل المعلومات تصميم سياسات واستراتيجيات أكثر ملاءمة، وتحديد الثغرات والعقبات في مجال حماية العمال وأرباب العمل، وضبط الأولويات الوطنية، وصياغة الحلول التي من شأنها أن تسد الثغرات لا سيما فيما يتعلق بالتمويل وتوجيهها الوجهة الصحيحة. لذلك فإن الحوار الاجتماعي يعزز الانخراط في هذه السياسات والاستراتيجيات مما يساعد على وضعها موضع التطبيق، ويسهم في بناء الثقة اللازمة للتغلب على الخلافات، ولحل النزاعات وتعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار. وبذلك يمكن للشركاء الاجتماعيين التوصل إلى توافق أكثر توازناً آخذاً في الاعتبار بشكل أفضل شواغل العمال وأصحاب العمل.

وعلى الرغم من أن الوباء يتطلب استجابة سريعة من الحكومات بحكم مسؤوليتها السياسية، فمن الضروري تحقيق توازن بين ضرورة التصرف السريع وبين الحاجة إلى أن تتم مواجهة الأزمة

في إطار حوار اجتماعي؛ حتى يتمكن العمال وأصحاب العمل من إبلاغ أصواتهم، ويكونون أطرافاً فاعلة ومنخرطة في الحلول التوافقية التي يتم التوصل لها؛ لذلك من الضروري تشريك الشركاء الاجتماعيين في تحديد التدابير في مختلف المراحل سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي، وكذلك في اتخاذ الإجراءات التي تمكن من تجاوز الأزمة والتعافي على المديين المتوسط والبعيد.

فإذا نظرنا من ناحية الاقتصاد الكلي فإن الهياكل الثلاثية التركيبة، مثل: مجالس الحوار الاجتماعي أو المجالس الاقتصادية والاجتماعية تمثل الهياكل الرئيسية للحوار حول قضايا الحماية الاجتماعية؛ حيث بينت جدواها في تقديم أجوبة متناسقة لمواجهة الجائحة. ففي العديد من البلدان تدار مؤسسات الضمان الاجتماعي من قبل مجالس ثلاثية التركيبة حتى يتم ضمان انخراط العمال وأصحاب العمل بشكل كامل ومشاركتهم في تصميم جميع التدابير والسياسات. وتبين أمثلة عديد البلدان القيمة المضافة للحوار الاجتماعي على المستوى الوطني، حيث أسهم في صياغة برامج للحماية الاجتماعية مناسبة لمواجهة آثار الجائحة. ولا شك أن الحاجة الملحة إلى تفاعل سريع حال دون قيام بعض الحكومات تقديم حلول في إطار الحوار الاجتماعي. ومع ذلك لا تزال العديد من البلدان تواجه صعوبات في توفير ظروف حوار اجتماعي فعال ومثمر، ويرجع ذلك إما إلى غياب ثقافة الحوار أو إلى نقص الكفاءات أو إلى الضغوطات السياسية أو لأسباب أخرى. وهكذا يحرم العمال من ممارسة عدد من حقوقهم الأساسية مثل حرية تكوين الجمعيات وإجراء المفاوضات الجماعية والمشاركة في بلورة حلول لمواجهة الأزمة. لذلك فإن البلدان التي لا يتم فيها تفعيل الحوار الاجتماعي بصفة جيدة من الوارد أن تعترضها صعوبات في التوصل إلى حلول توافقية مقبولة من قبل جميع الشركاء الاجتماعيين.

ففي غياب آليات المشاركة التي تضمن أن وجهات نظر العمال والمؤسسات ومختلف المجموعات وشواغلهم يتم الاستماع إليها وأخذها بعين الاعتبار في صياغة السياسات، فإن هذه البلدان لن تكون مؤهلة لتقديم برامج وتصورات كبيرة وممتدة قادرة على حل المشاكل العويصة التي تطرحها الجائحة. كما يصبح من الصعب عليها صياغة استراتيجيات شاملة وناجعة للتعافي تماماً من الأزمة وتجاوزها. وبالرغم من التحديات غير المسبوقة التي يشكلها الوباء، فان هذه الأزمة توفر فرصة للتغلب على عقبات الحوار الاجتماعي، وتعطي نفساً جديداً للعقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع. ويمكن للحكومات أن تتوصل إلى ذلك بطرق متعددة لا سيما عبر احترام الحقوق الأساسية في العمل من خلال التشجيع على حرية إنشاء منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، ووضع آليات مناسبة وتقديم دعم مؤسساتي للحوار الاجتماعي، وكذلك بتدعيم قدرات منظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال، وخاصة عبر التكوين المختص والتمويل المناسب. وتعتبر هذه الأعمال ضرورية لإنشاء مناخ سليم وثقافة جديدة للحوار الاجتماعي في مختلف البلدان. ولعله من المفيد أيضاً استشارة منظمات أخرى لها إشعاع في المجتمع، لا سيما تلك التي تعبر على شواغل فئة العاملين في القطاع غير الرسمي.

لقد أبرزت جائحة الكوفيد أكثر من أي وقت مضى الحاجة الملحة لاعتماد الحوار الاجتماعي لوضع أنظمة ضمان اجتماعي وخاصة منها أرضيات الحماية الاجتماعية أو لتعزيز الأنظمة الموجودة منها على غرار التوصية عدد 202 لسنة 2012 حول الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية والاتفاقية عدد 102 لسنة 1952 حول المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي على أن يقع تحيينها وسن القوانين المحلية لتطبيقها. وعليه فلا بد من أن يكون

الشركاء الاجتماعيون منخرطين بشكل كامل في بلورة أنظمة الحماية الاجتماعية، ووضعها موضع التنفيذ، كما يستوجب أن يكون العمال وأصحاب العمل ممثلين في المجالس الإدارية لمؤسسات التصرف في أنظمة الضمان الاجتماعي. ويجب أن يؤدي تطوير السياسات والإصلاحات إلى عملية شفافة ومشجعة على الإدماج، مما يتطلب دعم حوار اجتماعي واسع مع تشريك فئات أخرى من السكان لهم علاقة بالموضوع. وينبغي من منطلق روح المسؤولية وإضفاء الشفافية إيلاء اهتمام خاص لمتابعة تنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية من أجل ضمان الانتفاع بالخدمات بشكل فعال، مما يساعد في تحديد إجراءات مناسبة وناجعة بهدف معالجة أوجه القصور والثغرات قدر المستطاع.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما منها المتعلقة بالحماية الاجتماعية يتطلب جهوداً متظافرة من جانب الأطراف المتداخلة، ويجب أن يساعد الحوار الاجتماعي على ضمان إحراز تقدم دائم وحيوي.

الخاتمة

لقد كان للجائحة تأثير مدمر على الشغل وعلى أنظمة الحماية الاجتماعية، وكانت سبباً في واحدة من أخطر فترات الركود التي عرفتها البشرية خلال عقود. وبذلك فقد أضافت مزيداً من التعقيدات إلى ما سبقها من تحولات شهدها العالم بفعل التطورات التكنولوجية والتحولات الديموغرافية والتغييرات البيئية والمناخية والعولمة؛ مما جعل الفوارق تتوصل بل وتتعمق. لذلك فإن كل المعطيات تحتم الشروع في مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي بدفعها نحو الشمولية اعتماداً على المقاربة الحقوقية التي دعمت الجائحة الحاجة لها.

إن على البلدان التي شرعت في الخروج من الأزمة أن تواصل تطبيق تدابير الحماية الاجتماعية التي اعتمدتها بصفة مؤقتة على المديين المتوسط والبعيد، وإن لزم الأمر تحويلها إلى تدابير قارة حتى تتمكن من تجاوز ثغرات التغطية الاجتماعية. ومثلما كان الأمر خلال الأزمات السابقة ومثلما يتضح من خلال هذه الجائحة، فإن البلدان التي لديها أنظمة حماية اجتماعية متينة عادة ما تكون مؤهلة أكثر من غيرها لحماية العمال وأصحاب العمل وعموم السكان وكذلك الاقتصاد من الانعكاسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة لهذه الأزمات، ومن المفروض أن تكون مستعدة للتعافي منها بسرعة أكبر.

ونظراً لعلاقة الحماية الاجتماعية بالقطاع الصحي، يستوجب العناية بالصناعة الصيدلية حتى تحقق بلداننا الاكتفاء الذاتي، ذلك أن التجربة الأخيرة بينت مخاطر الارتهان إلى الخارج في موضوع اللقاحات بصفة خاصة والأدوية بصفة عامة. كما تبين من خلال هذه الأزمة أهمية الاكتفاء الذاتي، حيث تمكن القطاع الزراعي رغم ما يعانيه من صعوبات نتيجة عدة عوامل وخاصة منها المناخية من تأمين الحد الأدنى من الغذاء بعد أن توقفت حركة التجارة العالمية، وبعد أن أصبح كل بلد يسعى إلى تخزين ما لديه من مواد غذائية خوفاً من المجهول.

ومن المهم مراجعة التشريعات بما يجعلها مرنة وقابلة للتأقلم مع المستجدات حتى لا تصبح عائقاً. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف دون مشاركة الأطراف المعنية بالموضوع، وهي الحكومات بالنظر إلى مسؤوليتها الوطنية التي بقيت قائمة حتى مع حلول العولمة، وما راج خطأ عن انسحاب الدولة من القيام بدورها الاجتماعي. ويستوجب على الشريكين الاقتصاديين أصحاب الأعمال والعمال عبر ممثليهم مزيد تكريس التعاون والتفاهم من خلال أطر الحوار والتصرف وخاصة مؤسسات الضمان الاجتماعي؛ نظراً إلى أنهم ممولوها الرئيسيون.

منظمة العمل العربية

منظمة العمل العربية
في سطور

هي إحدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية أول منظـــمة عربية متخصـصـــة تعني بشـــؤون العـــمل والعمال على الصعيد القومي، تنفرد دون سائر المنظمات العربية المتخصصة بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسـان العربـي في حيـاة كريمـة، أساسهـا العدالـة الاجتماعيـة وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي و تنميته على أسس متينة وسليمة .

إصدارات سابقة